

Distr.: General
23 April 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (بالإضافة إلى بعض التطورات التي استمرت بعد الفترة المشمولة بالتقرير)، عملاً بالبيان الرئاسي S/PRST/2010/10 المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الذي طلب المجلس إلى أنه أن أقدم تقريراً عن تنفيذ قراراته ١٢٦١ (١٩٩٩)، و ١٣١٤ (٢٠٠٠)، و ١٣٧٩ (٢٠٠١)، و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، و ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، بالإضافة إلى بياناته الرئاسية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

٢ - وعملاً بقرارات مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١)، و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، و ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، يتضمن التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما قيام أطراف النزاع المسلح بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، واغتصاب الأطفال وممارسة العنف الجنسي ضدهم، وخطف الأطفال، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، والحيلولة دون وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق (انظر الفرع الرابع). كما يتضمن معلومات مفصلة عن التقدم الذي أحرزته أطراف النزاع فيما تجريه من حوار وتنفيذ من خطط عمل بغية وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأنماط



قتل الأطفال وتشويههم، واغتصاب الأطفال وغيره من أشكال العنف الجنسي التي تمارس ضدهم (انظر الفرع الثاني). ويتضمن التقرير معلومات محدثة بشأن الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة (انظر الفرع الثالث)، ووصفا للتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ طلبات محددة لمجلس الأمن. ويشتمل التقرير أيضا على مجموعة من التوصيات (انظر الفرع الخامس). ويدرس التقرير أيضا الانتهاكات الجسيمة المتصلة بشن الهجمات على المدارس والمستشفيات (انظر الفرع السادس)، ويعرض لمجموعة من التوصيات (انظر الفرع السابع).

٣ - وتطلب إعداد هذا التقرير إجراء مشاورات واسعة داخل الأمم المتحدة، ولا سيما مع فرقة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في المقر، وفرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وكذلك مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعنية.

٤ - وتستند التقارير والحالات والحوادث المذكورة في هذا التقرير إلى المعلومات التي تسنى جمعها وفحصها والتأكد من دقتها. أما الأوضاع التي تعوق فيها عوامل مثل غياب الأمن أو تقييد الوصول إلى أماكن معينة القدرة على الحصول على المعلومات أو التحقق منها بصورة مستقلة، فقد تم تناولها مقترنة بهذا التحفظ. ويغطي هذا التقرير عدة أوضاع ما زال يعوق فيها تدهور الأوضاع الأمنية رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها بشكل منهجي. ومن ثم فإن المعلومات المعروضة تبين جسامة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ولكنها لا تبين بالضرورة نطاقها وحجمها.

٥ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإن ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تسترشد عند تعيين الحالات التي تدخل في نطاق ولايتها بما يتضمنه القانون الإنساني الدولي والفقهاء القانوني الدولي من معايير يحتكم إليها في تحديد وجود النزاع المسلح. وأدت ممثلي الخاصة ولايتها متبعة إزاء هذه المسألة نمجا عمليا يؤكد على البعد الإنساني من أجل كفالة حماية واسعة وفعالة للأطفال المعرضين لويلات النزاع والمتضررين منها في أوضاع تبعث على القلق. ولا تشكل الإشارة إلى وضع يدعو إلى القلق توصيفا قانونيا له، ولا تؤثر الإشارة إلى طرف غير تابع لدولة في مركزه القانوني^(١).

(١) انظر، على سبيل المثال، المادة المشتركة ٢ من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والمادة ١ من بروتوكولها الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧؛ لجنة الصليب الأحمر الدولية، و J. Pictet (محرر)، شرح لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (١٩٥٨)؛ والمدعي العام ضد دوسكو تاديتش، القضية رقم IT-94، دائرة الاستئناف بالحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥).

ثانياً - معلومات عن التقدم الذي أحرزته الأطراف فيما تجريه من حوار وتنفذه من خطط عمل بغية وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأنماط قتل الأطفال وتشويههم، واغتصاب الأطفال وغيره من أشكال العنف الجنسي التي تمارس ضدهم في النزاع المسلح

٦ - تم توقيع خطط عمل جديدة بشأن التصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك بشأن ضمان الإفراج عنهم، بين الأمم المتحدة وجيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة؛ وجيش تحرير السودان/الجناح الأم (أبو القاسم)؛ وحكومة أفغانستان، على التوالي. كما ترد أدناه معلومات محدثة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل التي وقعتها حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد الماوي، وجبهة مرورو الإسلامية للتحرير، والجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠٠٩، والتي وقعتها حزب تاميل ماكال فيدوثالي بوليغال (نمور تحرير الشعب التاميلي) في عام ٢٠٠٨.

أفغانستان

٧ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقّع وزير الخارجية زلمي رسول وممثلي الخاص لأفغانستان خطة العمل الرامية إلى منع تجنيد القصر في قوات الأمن الوطني الأفغانية، وشهدت التوقيع ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والعنف المسلح. والتزمت حكومة أفغانستان في خطة العمل هذه بمنع تجنيد القصر في الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، بما في ذلك الشرطة المحلية الأفغانية ومديرية الأمن الوطنية. كما التزمت الحكومة بمعالجة مسألة العنف الجنسي الذي تمارسه قواتها الأمنية ضد الأطفال، ومسألة قتل الأطفال وتشويههم في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. واجتمعت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح أيضاً مع أصحاب المصلحة الرفيعي المستوى وحصلت من مجلس العلماء، والمجلس الأعلى للسلام، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وجهات مانحة، وأطراف فاعلة في مجال حقوق الإنسان، على التزامات بمضاعفة الجهود دعماً لخطة العمل.

٨ - واتخذت وزارة الداخلية خطوات لتطوير الخطة فأصدرت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أمراً تنفيذياً يحظر تجنيد الأطفال أو استخدامهم داخل الشرطة الوطنية الأفغانية، ويقضي بفصل الأطفال الذين يتم العثور عليهم في صفوف الشرطة الوطنية الأفغانية في غضون ٣٠ يوماً؛ ويدعو إلى إجراء تحقيقات واتخاذ إجراءات تأديبية إزاء من يتبين انتهاكهم لهذا الأمر. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى أفغانستان بأول زيارة تحقق غير معلن عنها، ففتقدت مركز التجنيد والتدريب التابع للشرطة الوطنية الأفغانية في مدينة قندز بمقاطعة قندز، ولاحظت أن الأمر التنفيذي كان معلقا بصورة واضحة على جدران المركز وأن المدربين والمجندين الجدد كانوا على دراية تامة بفحواه. كما أنشئت في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ لجنة توجيهية حكومية معنية بالأطفال والنزاع المسلح، تتألف من ثمانية نواب وزراء بالإضافة إلى مدير مديرية الأمن الوطنية ومستشار الرئيس لشؤون الصحة والتعليم. ووافقت اللجنة التوجيهية هذه على خطة العمل وأنشأت فريقا عاملا تقنيا يضم مسؤولي تنسيق من الوزارات المختصة والأمم المتحدة لضمان تنفيذ الخطة.

٩ - وفي حين لا تجري مناقشات مع جماعات المعارضة المسلحة بشأن خطط العمل، فإن الحوار الدائر على المستوى المجتمعي من أجل القيام بأنشطة الحماية قد حقق نجاحا جزئيا. كما أن الوضع الأمني الراهن وتجزؤ الجماعات المسلحة يعوقان الحوار مع تلك الجماعات بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصلات بين تلك الجماعات والجماعات الأخرى الضالعة في أنشطة إجرامية كثيرا ما تجعل من الصعب تحديد الجماعات ومساءلتها عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح.

السودان

١٠ - في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدم جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة خطة عمل إلى الأمم المتحدة. وبموجب هذه الخطة، تلتزم الجماعة المسلحة بجملة أمور منها الإفراج عن جميع الأطفال الذين يتم العثور عليهم في صفوفها، والتعاون التام مع لجنة نزع السلاح والتسريح والإدماج في شمال السودان؛ وإتاحة سبل الوصول أمام الأمم المتحدة لتمكينها من رصد تنفيذ الخطة. وفي إطار متابعة خطة العمل، قدم جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، في آب/أغسطس، تقريرا مرحليا إلى ممثلي الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أفاد فيه بأن أمر قيادة قد عُمم على جميع أفراد الجماعة المسلحة، وبأن قادتها الميدانيين قد شاركوا في تدريب بشأن حماية الأطفال.

١١ - وقدم جيش تحرير السودان/الجناح الأم (فصيل أبو القاسم)، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، خطة عمل مماثلة إلى الأمم المتحدة. وقبل توقيع خطة العمل، أصدرت الجماعة المسلحة في ٩ نيسان/أبريل أمر قيادة يحظر على المقاتلين تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم، وعيّنت اثنين من كبار القادة مسؤولي تنسيق لإعداد خطة العمل وتنفيذها.

١٢ - وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، وقّعت حركة العدل والمساواة والأمم المتحدة مذكرة تفاهم كخطوة أولى صوب توقيع خطة عمل. واستهدفت مذكرة التفاهم إرساء فهم للمبادئ الأساسية لحقوق الطفل المكرسة في القوانين الوطنية والدولية، وتوضيح شروط

الوصول دون عوائق بغية التحقق من الامتثال لهذه القوانين، وخاصة عدم تجنيد أي طفل تقل سنه عن ١٨ عاما في حركة العدل والمساواة أو ربطه بها. غير أن تشتت حركة العدل والمساواة في مناطق نائية من دارفور أو البلدان المجاورة نتيجة تجدد الاشتباكات مع القوات الحكومية قد أسهم في تأخر تنفيذ مذكرة التفاهم هذه.

١٣ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدمت حركة العدل والمساواة/الجنح الأم مشروع خطة عمل إلى الأمم المتحدة من أجل تنفيذها في الجنية وزانجي (غرب دارفور).

١٤ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، زارت بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) غور لومونغ (خليج غلام) في جبل مرة (جنوب دارفور)، وهو معقل لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، لمناقشة تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم. وأكدت الجماعة المسلحة أن أطفالا قد يكونون مرتبطين بها على الرغم من أنها لا تعتمد بصورة نشطة على تجنيد الأطفال. وتعهد قادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بأن يلتزموا تماما بماوصله الحوار مع الأمم المتحدة، ووافقوا على النظر في وضع خطة عمل.

١٥ - وتدور مناقشات مستمرة بين الأمم المتحدة والقوات المسلحة السودانية بشأن وضع خطة عمل لإنهاء ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة السودانية. وتنطبق خطة العمل هذه أيضا على الجماعات التابعة لها. ومن المعترف به أن القوات المسلحة السودانية لا تتهج سياسة تجنيد الأطفال. وقد وافقت القوات المسلحة السودانية، في اجتماع عقده مع الأمم المتحدة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بوزارة الدفاع، على السعي إلى وضع خطة عمل.

١٦ - وأخيرا، في جنوب السودان، انقضى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أجل خطة العمل التي وقّعت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وقدمت اللجنة التقنية، المؤلفة من بعثة الأمم المتحدة في السودان واليونيسيف ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، تقريرا مرحليا عن تنفيذ خطة العمل إلى قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل الموافقة عليه، وتضمن التقرير طلبا بتمديد خطة العمل لمدة ستة أشهر من أجل تحديد جميع الأطفال المتبقين في صفوف الجماعة وإخراجهم منها. وفي عام ٢٠١٠، أحرز الجيش الشعبي، على الرغم من وجود عدة تحديات، تقدما كبيرا في تنفيذ خطة العمل، بدعم من لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان والأمم المتحدة. وأنشئت وحدة لحماية الأطفال في المقر العام للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا وفي جميع فرق الجيش الشعبي لتحرير السودان بولايات جنوب السودان العشر جميعا. وتلقى ضباط الجيش الشعبي لتحرير

السودان تدريبيًا في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال، ونُفذت أنشطة تدريبية موجهة إلى جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في كل أرجاء المنطقة في كانون الأول/ديسمبر.

١٧ - وكانت التحديات الرئيسية التي صودفت في تنفيذ خطة عمل الجيش الشعبي لتحرير السودان هي انعدام الأمن (كما هي الحال في ولايات جونقلي، والوحدة، وأعلي النيل، وغرب بحر الغزال)، وعدم تعاون بعض قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (كما هي الحال في ولاية البحيرات)، وسوء حالة الطرق. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت الصعوبات، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تكتنف وصول الجهات المعنية بحماية الأطفال بغية تقييم وضع الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية كردفان. ولم يتسن لأسباب أمنية إنجاز المحاولات التي قامت بها الجهات المعنية بحماية الأطفال للعمل مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المشتركة بين الشمال والجنوب على تسجيل هؤلاء الأطفال رسميًا. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، طرحت بعثة الأمم المتحدة في السودان هذه الشواغل على نائب رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان لشؤون التوجيه المعنوي الذي اعترف بوجود أطفال مرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية كردفان، والتزم بالتعاون مع الأمم المتحدة في سبيل الإفراج عنهم. وعلاوة على ذلك، اتفق الطرفان على أن تبدأ المرحلة الثانية من تنفيذ خطة العمل بعمليات تقييم في المناطق الانتقالية، بما فيها جاو وكرمك، حيث شوهد أطفال في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان.

نيبال

١٨ - تماشيا مع خطة العمل الموقعة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد الماوي والأمم المتحدة بشأن صرف أفراد الجيش الماوي غير المستوفين للشروط من الخدمة وما يتصل بذلك من مهام، ووفقا لاتفاق السلام الشامل، أُستكمل في مطلع عام ٢٠١٠ صرف أفراد الجيش الماوي الذين ثبت أنهم قُصروا؛ وتم التحقق من أن ٢ ٩٧٣ فردا من أفراد الجيش الماوي يندرجون في عداد القصر. ونفذت عملية الصرف من الخدمة في مواقع التجميع السبعة الرئيسية وشملت ١ ٨٤٣ فردا تم التحقق من أنهم قُصروا؛ أما بقية الأفراد، وعددهم ١ ١٣٠ فردا، الذين تم التحقق من أنهم قُصروا والذين لم يكونوا حاضرين أثناء عملية الصرف من الخدمة هذه، فقد صرفوا منها مع توقيع إعلان بشأن الصرف من الخدمة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠.

١٩ - وأنشئ فريق رصد تابع للأمم المتحدة يضم ممثلين عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسيف، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في نيبال، من أجل رصد مدى الامتثال للأحكام المحددة في خطة العمل وتقديم تقارير عن ذلك. وتبين المعلومات التي

تم جمعها والتحقق منها حتى الآن استمرار الصلات بين بعض الأفراد الذين تم التحقق من أنهم قصر والجيش الماوي، وتشمل هذه الصلات دفع مبالغ شهرية إلى أفراد تم التحقق من أنهم قصر، وتوفير أماكن إيواء لهم، على هيئة مساكن مشتركة، في مناطق مختلفة. كما عاد عدد صغير من الأفراد الذين تم التحقق من أنهم قصر إلى مواقع التجميع. غير أن هذه الصلات المستمرة تنطوي أيضا على بعض الجوانب الاجتماعية الاقتصادية التي تشمل الصعوبات التي يصادفها الأفراد الذين تم التحقق من أنهم قصر في الاندماج مجددا في مجتمعاتهم والعثور على عمل بديل. وعلى الرغم من إثارة هذه الشواغل مع الحزب الشيوعي النيبالي الموحد الماوي على المستوى المركزي ومع قادة الجيش الماوي في مواقع التجميع، لم تتخذ، فيما يلاحظ، إلا قلة من التدابير لتغيير هذه الاتجاهات.

الفلبين

٢٠ - في إطار خطة العمل الخاصة بجهة مورو الإسلامية للتحرير المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ والرامية إلى التصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم، أصدرت الجبهة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أمر قيادة تكميلا أشار مجددا إلى سياسة عدم تجنيد الأطفال في صفوف جبهة مورو الإسلامية للتحرير - قوات بانغاسامورو الإسلامية المسلحة. كما يحدد الأمر جزاءات عقابية في حالة عدم الامتثال، وينص على إنشاء وحدات لحماية الأطفال في صفوف قوات بانغاسامورو الإسلامية المسلحة.

٢١ - ووفقا لخطة العمل، تتواصل بالشراكة مع منظمات غير حكومية متفق عليها عملية التسجيل السريع للأطفال المرتبطين بجهة مورو الإسلامية للتحرير، وذلك في مجتمعات محلية أساسية توجد بها ١٨ قاعدة من قواعد الجبهة الإحدى والعشرين. وتبين النتائج التمهيديّة للتسجيل السريع، وهي نتائج لم يتم التحقق منها، أن ٤٣٢ طفلا (٣٦٦ صبيا و ٦٦ فتاة) ربما يكونون مرتبطين بجهة مورو الإسلامية للتحرير. وفي مطلع عام ٢٠١١، بدأ تدريب عدد إضافي من جامعي البيانات، واستُهلّت عملية التسجيل السريع في قواعد الجبهة الثلاث المتبقية، فضلا عن التوسع المنهجي في التسجيل ليشمل مجتمعات مورو المحلية الطرفية التي تنشط فيها الجبهة. وعملا على الوفاء بكل الالتزامات، اتفقت الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير على تمديد الاتفاق المتعلق بخطة العمل لاثني عشر شهرا إضافيا.

٢٢ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أصدرت الفلبين إعلانا رسميا أكدت فيه مجددا دعمها لاشترائك الأمم المتحدة مع الجيش الشعبي الجديد في وضع خطة عمل. وتعترف الحكومة بأن هذه المبادرة ستسهم في جهود الدعوة التي تحث كل أطراف النزاع على احترام

حقوق الطفل في جميع الأوقات، وستدعم كذلك المسارات التكميلية لعملية السلام التي يضطلع بها في الوقت الحاضر مكتب مستشار الرئيس لعملية السلام.

٢٣ - ويجول غياب التمثيل السياسي، وكذلك المخاطر الأمنية التي ينطوي عليها الوضع، دون عمل الأمم المتحدة في الوقت الحاضر مع جماعة أبو سياف.

٢٤ - وأخيراً، استهلكت الأمم المتحدة مناقشات مع الحكومة، من خلال مكتب مستشار الرئيس لعملية السلام، بشأن وضع استراتيجية للعمل مع القوات الحكومية على حماية الأطفال في النزاع المسلح. واتساقاً مع التوصيات الواردة في تقرير المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح في الفلبين (S/2008/272)، عينت الحكومة العقيد دومينغو توتان الابن كبير الضباط المسؤولين عن حقوق الإنسان في القوات المسلحة الفلبينية.

سري لانكا

٢٥ - وفي عام ٢٠١٠، بذلت الأمم المتحدة جهوداً مطردة طوال السنة للتشجيع على التنفيذ الكامل والإنجاز التام لخطة العمل التي وقَّعها حزب تاميل ماكال فيدوتالي بوليغال (تمور تحرير الشعب التاميلي)، وحكومة سري لانكا، واليونيسيف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. واجتمع الفريق العامل، الذي أنشئ في باتيكالووا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والذي يضم ممثلين عن الإدارة المحلية والشرطة والجيش السري لانكي وإدارة المراقبة والأمم المتحدة، بصفة شهرية لمتابعة التزامات كل طرف وفقاً لخطة العمل. وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٠، عُقدت أيضاً اجتماعات بين إدارة الشرطة، وإينيا باراتي (وهو عنصر سابق في فصيل كارونا)، والأمم المتحدة، من أجل مناصرة ودفع التقدم المحرز في الإفراج عن الأطفال الذين ما زالوا مرتبطين بالجماعة. وأسفر ذلك عن إجراء تحقيق في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، بناء على طلب وزارة الخارجية، من جانب الهيئة الوطنية لحماية الطفل وقسم الشرطة فيها لمعرفة مكان وجود هؤلاء الأطفال. وعلى الرغم من تقديم طلب إلى الحكومة بعد زيارة المبعوث الخاص باتريك كمايرت لإجراء تحقيق كامل في الادعاءات المتعلقة بقيام إينيا باراتي بتجنيد الأطفال واستخدامهم، فلم يحرز حتى الآن إلا تقدم ضئيل.

تشاد

٢٦ - أعربت حكومة تشاد، في اجتماع عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بين ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ووزير العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة، عن

اعتزامها إعداد وتنفيذ خطة عمل للتصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجيش الوطني التشادي. وقد أعد مشروع خطة عمل وهو يناقش مع الحكومة في الوقت الحاضر.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٧ - لم تُظهر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تحمسا للاشتراك مع الأمم المتحدة في وضع خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من جهود الدعوة التي بذلتها الجهات المعنية بحماية الأطفال ومنها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، على امتداد السنوات الماضية. وعلى الرغم من أن جهودا تتواصل لإضفاء الطابع الاحترافي على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن هذه الجهود لم تنطو دوما على عملية رسمية تكفل استبعاد الأطفال من وحدات تلك القوات. وما زال كثير من الأطفال يجندون ويبقون مرتبطين بوحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما وحدات الجماعة السابقة التي كانت تدعى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وأفاد كثير من الأطفال الذين أفرج عنهم في عام ٢٠١٠ بأنهم جندوا عدة مرات، حتى بعد لم شملهم مع أسرهم. ويؤكد هذا الأمر الحاجة العاجلة إلى إظهار التزام سياسي على أعلى مستويات الحكومة من أجل المضي قدما في خطة العمل، وضمان اتساقها مع الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن. وفي خطوة ذات طابع إيجابي أكبر، أصدر التسلسل القيادي لعملية "أماني ليو" توجيهات عسكرية تأمر بالإفراج عن جميع الأطفال المتبقين في وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ميانمار

٢٨ - في ميانمار، أحرز تقدم في المفاوضات بين الحكومة وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بشأن خطة العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات تانماداو كيبى (القوات المسلحة الميانمارية). ووافقت لجنة حماية القصر، التي يرأسها القائد العام لقوات تانماداو، على تشكيل فريق تقني للتفاوض بشأن خطة العمل. واجتمع الفريق لينظر في خطة العمل المقدمة من فرقة العمل. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، دُعيت فرقة العمل إلى مناقشة خطة العمل مع الحكومة بغية توقيع خطة العمل في أقرب فرصة. وعلى الرغم من أن فرقة العمل تدرك أن الحكومة قد تعهدت بالتزامات إيجابية فيما يخص خطة العمل، فإن بعض العناصر الحاسمة في خطة العمل، ومن بينها كفالة الوصول للقيام بالرصد، تتطلب مزيدا من المناقشات.

٢٩ - وتحقق تقدم بشأن الحوار مع الجماعات المسلحة الميانمارية غير التابعة للدولة التي أدرجت أسماؤها في القائمة. وفي عام ٢٠١٠، حالت الحكومة مرة أخرى دون الوصول إلى هذه الجماعات، على الرغم من جهود الدعوة التي دأبت فرقة العمل على بذلها على مستوى رفيع. ويؤكد قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) الدور الرئيسي للدول في توفير ضروب فعالة من الحماية والإغاثة لجميع الأطفال المتضررين من النزاع. غير أن أنشطة الحماية والاستجابة التي وفرتها الحكومة حتى الآن كانت تتعلق بقوات تامداداو ولم تصل إلى الأطفال الذين يقال إنهم موجودون في صفوف الأطراف الأخرى المدرجة في القائمة. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة حماية الأطفال في النزاع المسلح لم تدرج أيضا في الاستراتيجية الشاملة للتفاوض بشأن تحويل الجماعات الملتزمة بوقف إطلاق النار إلى قوات لحراسة الحدود، أو لحل النزاع مع الاتحاد الوطني الكاريبي/جيش التحرير الوطني الكاريبي، أو الحزب الوطني التقدمي الكاريبي/الجيش الكاريبي، أو جيش ولاية شان للجنوب.

الصومال

٣٠ - كان الحوار مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن قضايا حماية الأطفال محدودا للغاية. والتزم رئيس الوزراء محمد عبد الله محمد، في اجتماع عقده مع ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح خلال زيارتها للصومال، بتعيين مسؤول تنسيق للعمل مع الأمم المتحدة في وضع خطة عمل لمعالجة مسألة تجنيد الأطفال من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية والمليشيات المتحالفة معها. وعين رئيس الوزراء رسميا وزيرة الدولة زهرة على سمنتر مسؤولة للتنسيق بشأن حماية الأطفال وحقوق الإنسان. وبالنظر إلى التدهور الخطير الذي اعترى الوضع في الصومال طوال عام ٢٠١٠ فيما يخص حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، ينبغي إسناد أولوية عاجلة لوضع وتنفيذ خطة عمل شاملة محددة المدة لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٣١ - وعلى الرغم من أنه أمكن بذل جهود دعوية بشأن قضايا حماية الأطفال لدى الحكومة الانتقالية الاتحادية، فلم يتسن العمل مع حركة الشباب وغيرها من الجماعات المتمردة بسبب الصعوبات المصادفة في الاتصال بقيادة الجماعة والمخاوف من أن تتقوض بقدر أكبر فرص الوصول من أجل أداء العمل الإنساني.

كولومبيا

٣٢ - قبلت الحكومة طوعا آلية الرصد والإبلاغ عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) شريطة ألا تُجري ممثلة الأمين العام الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

أو الفريق القطري للأمم المتحدة أو فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ أي حوار مع الجماعات المسلحة غير الشرعية إلا بعد موافقة مسيئة وصريحة من حكومة كولومبيا. ولم يحدث اتصال أو حوار بين منظومة الأمم المتحدة والجماعات المسلحة غير الشرعية بشأن إعداد وتنفيذ خطط عمل من أجل التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، مما أدى إلى تأخير إحراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وأشار الرئيس سانتوس، لدى توليه مهام منصبه ثم في وقت لاحق خلال عام ٢٠١٠، إلى أن شرطا حكوميا مسبقا لبدء محادثات سلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني يتضمن وقف التجنيد والإفراج عن الأطفال المتبقين في صفوف رجال حرب العصابات.

اليمن

٣٣ - أدى استمرار الحوار بين اليونيسيف وحكومة اليمن من أجل الإفراج الفوري عن الأطفال المعتقلين بسبب ارتباطهم بجماعة الحوثيين إلى استهلال مناقشات مع وزارة الدفاع بشأن مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم، ويشمل ذلك السعي إلى إعداد خطة عمل لوقف جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

٣٤ - وجعلت القيود التي تكتنف الوصول، حتى تاريخه، من الصعب للغاية على الأمم المتحدة أن تبدأ المفاوضات مع جماعات الحوثيين المسلحة.

ثالثا - معلومات عن التقدم المحرز في الإفراج عن الأطفال من القوات المسلحة والجماعات المسلحة

تشاد

٣٥ - تم خلال السنة الإفراج عن ١٨١ طفلا، من بينهم ٢٥ فتاة، من جانب جماعات المعارضة المسلحة التالية: جبهة خلاص الجمهورية؛ والجبهة المتحدة من أجل التغيير؛ والحركة الوطنية من أجل الإصلاح؛ وتجمع القوى من أجل التغيير؛ والمجلس الديمقراطي والثوري؛ واتحاد قوى المقاومة؛ واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية؛ واتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية؛ والجبهة الشعبية للنهضة الوطنية؛ والحركة من أجل الديمقراطية والعدل في تشاد؛ واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الفصيل الأم؛ والحركة من أجل السلام والتعمير والتنمية؛ وحركة العدل والمساواة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٦ - بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، فصل ٥٢٥ طفلاً، من بينهم ٣٧ فتاة، عن صفوف الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية. ومن بين هؤلاء الأطفال الـ ٥٢٥، فصل ٤١٧ طفلاً في باووا (أوهام - بونديه) في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وفصل ١٠٨ أطفال في كانغا - باندورو (نانا - غريبيزي) في عام ٢٠١٠. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد هؤلاء الأطفال إلى كنف أسرهم ومجتمعاتهم. وينبغي ملاحظة أن ٧٧٥ طفلاً كان قد تم فصلهم، في أواخر عام ٢٠٠٨ من الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، مما يرفع العدد الإجمالي للأطفال الذين تم فصلهم حتى الآن إلى ١٣٠٠ طفل.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٧ - قرَّر ما مجموعه ٦٥٦ طفلاً (من بينهم ٤٧ طفلاً من رواندا، و ٥ أطفال من أوغندا، وطفلاً من جمهورية أفريقيا الوسطى) أو فصلوا من القوات المسلحة والجماعات المسلحة خلال السنة. وتم الإفراج عن ٧١ في المائة من هؤلاء الأطفال في كيفو الشمالية؛ وعن ١٧ في المائة منهم في المنطقة الشرقية؛ وعن ٨ في المائة منهم في كيفو الجنوبية؛ وعن ٢ في المائة منهم في مقاطعة كتانغا؛ وعن النسبة المتبقية منهم، وهي ٢ في المائة، في المقاطعات الأخرى. وثمة عدد من العوامل ربما يكون قد أسهم في ارتفاع عدد الأطفال المفرج عنهم في كيفو الشمالية، ومن هذه العوامل سهولة الوصول نسبياً إلى المواقع الموجودة في كيفو الشمالية، ووجود عدد أكبر من الجهات المعنية بحماية الأطفال في المقاطعة وهي جهات يمكن للأطفال أن يلتمسوا منها الحماية والمساعدة. وقد أُفرج عن هؤلاء الأطفال، أو فروا، من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٢٩ في المائة)؛ والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢١ في المائة)؛ وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين/جماعة ماي - ماي (١٨ في المائة)؛ وبقية فصائل ماي - ماي (١٥ في المائة)؛ وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري/الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو (١٣ في المائة)؛ وجيش الرب للمقاومة (٣ في المائة)؛ والقوى الوطنية المتحالفة/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، والقوات الجمهورية الاتحادية، والعناصر غير المندجة التابعة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والشرطة الوطنية (١ في المائة).

٣٨ - ومن بين هؤلاء الأطفال الـ ٦٥٦، لم تقم الجهات المعنية بحماية الأطفال بفصل إلا ٢٤٠ طفلاً، في حين أن الأغلبية الكبيرة منهم قد فرت ولجأت إلى قواعد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إلى مقدمي الخدمات التماساً للمساعدة. وأفاد ٤٤٧ طفلاً من الأطفال المفرج عنهم بأنهم جندوا في عام ٢٠١٠،

مما يشير إلى أن ٧٣ في المائة من الأطفال كانوا قد جندوا قبل عام ٢٠١٠ وأنهم ارتبطوا بالقوات والجماعات المسلحة لمدة تتراوح بين سنة وأربع سنوات. وظل الوصول إلى الفتيات المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة أمرا عسويا، كما يتضح من قلة عدد الفتيات (١٢١ فتاة) بين الأطفال المفرج عنهم. وبالإضافة إلى الأطفال الـ ٦٥٦ الذين تم الإفراج عنهم في عام ٢٠١٠، سجلت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في عام ٢٠١٠ أيضا ٣٨٧ طفلا كانوا قد فصلوا عن جماعات أو قوات مسلحة في عام ٢٠٠٩.

٣٩ - وفي إطار الدعم الذي قدمته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عمليات "أماني ليو" العسكرية، استوجبت سياسة المشروطة الصادرة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠) فرز جميع وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للتحقق من وجود الأطفال، وفصلهم عن صفوفها عند العثور عليهم. وعلى الرغم من تنفيذ أكثر من ٥٠ محاولة فرز بالتنسيق مع وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من البعثة، فإن ٥ أطفال فقط هم الذين تم فصلهم خلال العملية. ويعزى ذلك أساسا إلى عدم إتاحة القوات لأغراض القيام بالفرز. وعلى الرغم من المحاولات العديدة للتنسيق مع القوات المسلحة المذكورة ولتنفيذ التوجيهات العسكرية الجديدة وسياسة المشروطة، لم يُضطلع في عام ٢٠١٠ بأي عملية رسمية منظمة لفصل الأطفال؛ وعليه، استمر وجود الأطفال في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

میانمار

٤٠ - وفقا للتقارير الرسمية التي وفرتها وزارة الخارجية، تم خلال السنة الإفراج عن ١١٠ جنود أطفال (كلهم من الذكور) من قوات تانماداو كيبى (القوات المسلحة الميانمارية) عن طريق الآليات الحكومية (مما يرفع العدد الإجمالي للجنود الأطفال الذين أُخطرت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بصرفهم من الخدمة منذ عام ٢٠٠٦ إلى ٣٨٣ طفلا). ومن بين هؤلاء الجنود الأطفال الـ ١١٠، تم الإفراج عن ٤٠ طفلا استجابة لشكاوى قدمت بموجب آلية الشكاوى للقضاء على السخرة المنصوص عليها في التفاهم التكميلي مع منظمة العمل الدولية. وفي عام ٢٠١٠، تلقى ١٨٤ طفلا دعما لإعادة إدماجهم من اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومنظمة الرؤية العالمية وغيرها من الشركاء المعنيين بحماية الأطفال، دعما لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين.

٤١ - وفي عام ٢٠١٠، أعلنت الحكومة تفاصيل عدد من التعليمات العسكرية الجديدة التي صدرت بشأن منع تجنيد القصر وأتاحت لليونيسيف، بالنيابة عن فرقة العمل القطرية للرصد

والإبلاغ، فرص وصول أكبر إلى وحدات التجنيد لمراقبة إجراءات التجنيد. ولم يشمل ذلك مدارس التدريب العسكري أو وحدات العمليات. وخلال هذه الزيارات، لوحظت صرامة أكبر في علمية الفرز. كما لوحظ رفض مجندين مرتقبين بسبب عدم صحة وثائق إثبات السن أو بسبب اندراجهم في عداد القصر. وعلاوة على ذلك، أُحيطت الأمم المتحدة علماً بأن مديرية القوة العسكرية في ناي ببي تاو لديها قاعدة بيانات عن الأطفال الذين رفضتهم وحدات التجنيد ولم يُدرجوا في قوائم الأطفال المفرج عنهم التي قدمت إلى فرقة العمل. وقد اتخذ هذا التدبير لضمان ألا يُؤخذ القصر المتقدمون للتجنيد الذين رُفضوا في وحدة معينة إلى أماكن أخرى من أجل تجنيدهم.

٤٢ - وتشير خيرة منظمة العمل الدولية، التي تنطبق على الفترة الممتدة من أواخر عام ٢٠٠٩ فما بعده، إلى أن وحدة التجنيد رقم ١ في دا - نين - غون، يانغون، هي الوحيدة من بين وحدات التجنيد الأربع الرئيسية التي تطبق فيما يبدو آلية فرز أكثر صرامة. وفي عدد من الحالات، وردت تقارير تفيد بأن القصر قد رُفضوا في البداية عندما تقدموا للتجنيد في هذا المركز، لكنهم قبلوا في مراكز أخرى أكثر بعداً أو أقل صرامة عندما تقدموا إليها.

٤٣ - وعلى الرغم من أن هذه الخطوات تمثل تقدماً إيجابياً من حيث منع التجنيد والصرف من الخدمة والتعاون مع فرقة العمل، فما زال على الحكومة أن تضع خطة للوقوف على الأطفال الذين تستخدمهم قوات تاماداو كيبى وفصلهم عنها بشكل منهجي، وما زال صرف الأطفال مستمرا على أساس كل حالة على حدة استجابة لما يقدم من شكاوى.

السودان

٤٤ - أسدى قيام حكومة الوحدة الوطنية بإنشاء لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان مساعدة كبرى للجهود المبذولة من أجل الإفراج عن الأطفال من الجماعات المسلحة. وخلال الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ حتى آذار/مارس ٢٠١٠، يسرت اللجنة ونظمت، بدعم من الأمم المتحدة، الإفراج عن ٩٥٧ طفلاً من جانب جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، وجيش تحرير السودان/الجناح الأم (أبو القاسم)، وجيش تحرير السودان/جناح السلام، وحركة العدل والمساواة/جناح السلام، والقوات الشعبية للحقوق والديمقراطية (١٧٣ طفلاً في شمال دارفور، و ٥٣٤ طفلاً في جنوب دارفور، و ٢٥٠ طفلاً في غرب دارفور). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أفرج جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة وجيش تحرير السودان/الجناح الأم (أبو القاسم)، بصورة مشتركة، عن ٨٤ طفلاً (٤٤ من جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة و ٤٠ من جيش تحرير السودان/الجناح الأم (أبو القاسم)) في شمال دارفور وسلما هؤلاء الأطفال إلى اللجنة في إطار تنفيذ خطط عملهما.

٤٥ - وعلاوة على ذلك، قامت اليونيسيف ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان رسمياً بتسجيل ٥٢٦ طفلاً، من بينهم ٥٣ فتاة، كانوا مرتبطين فيما سبق بالجماعات المسلحة في ولايات دارفور الثلاث. وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّل ١٤٩ طفلاً في المناطق الثلاث.

٤٦ - وأُفِرَّج في عام ٢٠١٠ عما مجموعه ٢١٠ أطفال كانوا مرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان، من بينهم ٤٢ طفلاً تأكدت الأمم المتحدة من أنهم أطفال أُدرجت أسماؤهم في كشوف الأحرار ودرّبوا وسلّحوا. واستخدم ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان الأطفال، في أغلبية الحالات، كحمالين وسعاة طهارة وحراس. وفي ولاية الوحدة، تم الإفراج عن ٨٩ طفلاً من الفرقة ٤ التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان (من ثكنات باكور وثكنات بوث في دوار) في نيسان/أبريل؛ وعن ٥٠ طفلاً من الفرقة ٥ (مابل) في تموز/يوليه؛ وعن ٢٦ طفلاً (من وونيك) في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الفرقتين ٧ و ٨ (في بنانديار ويومدينغ) وكذلك في كوش الجديدة والمقر العام للجيش الشعبي لتحرير السودان، تم الإفراج عما مجموعه ٤٥ طفلاً. وبصورة منفصلة، أُفِرَّج الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ولاية النيل الأزرق، عن ١٤٠ طفلاً من الأطفال الـ ٢٢٠ المسجلين. وتتواصل الجهود المبذولة للإفراج في مطلع عام ٢٠١١ عن الأطفال الثمانين المتبقين.

كولومبيا

٤٧ - يفيد المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة أن ٣٣٨ طفلاً (١١٤ فتاة و ٢٢٤ صبياً) قد فصلوا عن الجماعات المسلحة غير الشرعية في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأنهم أُدرجوا في برامج حماية. ومن بين هؤلاء، فُصِّل ٢٤٦ طفلاً عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، و ٦٢ طفلاً عن جيش التحرير الوطني، وطفل واحد عن الجيش الشعبي للتحرير، و ٨ أطفال عن قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، و ٢١ طفلاً عن الجماعات المسلحة الأخرى التي تعتبرها الحكومة عصابات إجرامية.

سري لانكا

٤٨ - أفادت التقارير بأن حزب تاميل ماكال فيدوتالي بوليغال (تمور تحرير الشعب التاميلي) قد أُفِرَّج، منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عن ١٢٢ طفلاً، من بينهم ٣٢ صبياً أُفِرَّج عنهم في عام ٢٠١٠.

٤٩ - وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، تم الإفراج عن جميع الأطفال والشباب "المستسلمين"^(٢)، وعددهم ٥٦٢ طفلاً وشاباً، من بينهم ٢٠١ فتاة، صنفوا لدى انتهاء النزاع على أنهم كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة، وذلك بعد إعادة تأهيلهم لمدة سنة كما تقضي بذلك لائحة الطوارئ رقم ٥/١٥٨٠ (٢٠٠٨). وتم الإفراج عن جميع الأطفال بناء على أمر المحكمة، وبناء على رسالة من المفوض العام لإعادة التأهيل. وأعيد جميع الأطفال، باستثناء طفل واحد، إلى أسرهم. ووفقاً للائحة رقم ٥/١٥٨٠، تواصل إدارة المراقبة وخدمات رعاية الطفل رصد هؤلاء الأفراد. وسلط الرصد الضوء على محدودية فرص العمل، وهو أمر قد يتحسن بفضل خطة العمل المشتركة للمقاطعة الشمالية، وأظهر الرصد كذلك أن ما لا يقل عن ٢٥٠ طفلاً كانوا مرتبطين في السابق بالجماعات المسلحة في شمال وشرق البلد يواجهون عدداً من المسائل الأمنية. وتتراوح الشواغل بين مطالبتهم بالتردد بانتظام على المراكز العسكرية/الشرطة القريية، وزيارة ضباط المخابرات العسكريين/الشرطة لمنزلهم، والقبض عليهم من قبل الشرطة، ومطالبتهم بمراجعة المركز العسكري أو البحري المحلي قبل ترك التقسيم الإداري الذي يقع فيه محل إقامتهم.

رابعاً - معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة

ألف - معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الحالات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن

التطورات في أفغانستان

٥٠ - لوحظ في جميع أنحاء البلد خلال عام ٢٠١٠ أن الأطفال يجندون ويستخدمون من قبل العناصر المعادية للحكومة، ومنها حركة طالبان، وشبكة حقاني، والحزب الإسلامي لجند حكمتيار، وجبهة تورا بورا، وشبكة لطيف منصور، وجماعة سنة الدعوة السلفية. فقد استخدم الأطفال لتنفيذ هجمات انتحارية وزرع متفجرات ونقل ذخائر. وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من ٢٣ حادثة تجنيد واستخدام للأطفال من جانب الجماعات المسلحة. وأفادت التقارير بأن هذه الحوادث وقعت في مقاطعات قريبة من الحدود

(٢) "المستسلم"، في مفهوم قانون الطوارئ السري لانكي رقم ٥/١٥٨٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، هو الطفل الذي يترك جماعة مسلحة وتقوم حكومة سري لانكا بتحديد هويته وتسجيلها وتقوم اليونيسيف بالتحقق منها.

مع باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وكل الأطفال المجندين هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ أعوام و ١٧ عاما، وقد جُنِّد معظمهم في المنطقتين الجنوبية والغربية.

٥١ - وتواترت التقارير عن قيام جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة طالبان، بتجنيد واستخدام الأطفال عبر الحدود من باكستان وأفغانستان على حد سواء. وأُجبر كثير من هؤلاء الأطفال على أن يحملوا، دون أن يعرفوا في كثير من الأحيان، المتفجرات عبر الحدود الباكستانية الأفغانية، في حين تلقى آخرون تدريباً أكثر تقدماً على الأسلحة. وأفاد صبي عمره ١٥ عاما بأنه خُطف من قبل حركة طالبان وعمره ١٣ عاما وأُخذ إلى باكستان، بالقرب من حدود تورهام، حيث ظل رهين الأسر مع أطفال أفغان آخرين لما يقرب من سنتين، وبأنه تلقى تدريباً على استخدام الأسلحة. وقيل للصبي إن أي شخص يحاول الهرب سيقتل. وأُجبر على الانضمام إلى مجموعة مقاتلة تنتمي لحركة طالبان، وشارك في اشتباكات مسلحة في خيبر وكرخانو وأماكن أخرى قبل أن يتمكن من الفرار خلال إحدى الهجمات. ونجح الصبي في تلمس طريقه إلى كابل حيث أُلقت قوات الأمن الوطني الأفغانية القبض عليه. وهو يقضي حالياً عقوبة سجن في مركز تأهيل الأحداث بكابل لتهديده الأمن الوطني.

٥٢ - وعلى الرغم من أن الحكومة تنتهج سياسة عدم تجنيد أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاما في قوات الأمن الوطني، وأن جهوداً تبذل لتحديد وإبعاد الأطفال أثناء عملية التجنيد، فما زال يُعثر على أطفال في صفوف الشرطة الوطنية الأفغانية. ويصدق هذا بوجه خاص على التجنيد المحلي في أقسام الشرطة بالأقضية الريفية والمناطق المتضررة من النزاع، حيث تتواتر تقارير عن ارتباط أطفال بوحدات الشرطة الوطنية الأفغانية في نقاط التفتيش وأقسام الشرطة، ويشمل ذلك عملهم كسائقين وسعاة ومعدّي شاي. وأسهم في هذا التجنيد للقصر عدم كفاية إجراءات التحقق من السن، والانخفاض البالغ لمستويات تسجيل المواليد، وفرص التلاعب في العمر المثبت في وثائق الهوية الوطنية، وحملة التجنيد التي تقوم بها الشرطة الوطنية الأفغانية في الوقت الحاضر.

٥٣ - وتم التحقق من ٦٦ حادث احتجاز لأطفال بسبب جرائم تتعلق بالأمن الوطني والارتباط المزعوم بالجماعات المسلحة، وتم توثيق هذه الحوادث. وأُحتجز الأطفال مع الكبار في كثير من الأحيان بمراكز الشرطة، وأفاد بعضهم بتعرضهم لانتهاكات وسوء معاملة. واحتجزت قوات الأمن الوطني الأفغانية ٦٢ طفلاً، وأُلقت القوات العسكرية الدولية بدورها القبض على ٣ أطفال واحتجزتهم. وتقول القوة الدولية للمساعدة الأمنية إن هناك ٣٠٠ محتجز آخر تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاما مودعين في المعتقل الموجود في بروان (المعروفة سابقاً باسم بغرام). وهذا أمر ما زال يتعين على فرقة العمل القطرية للرصد

والإبلاغ أن تتحقق منه وتتابعه. وقدم طلب إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية التماسا للوصول إلى هؤلاء الأطفال.

٥٤ - وقد قُتل أو شوه ما مجموعه ١ ٣٩٦ طفلا (قُتل ٤٨٦ طفلا وشُوه ٩١٠ أطفال) في عام ٢٠١٠. ويمثل هذا ارتفاعا نسبته ٣٥ في المائة بالقياس إلى عام ٢٠٠٩، ويعزى ذلك أساسا إلى التوسع في استخدام الأساليب العشوائية للحرب وإلى زيادة الهجمات غير المتناظرة من جانب الجماعات المسلحة في كل أنحاء البلد. ووقعت أغلبية الحوادث في المنطقتين الجنوبية والشرقية. ويعزى ٧٢ في المائة من الخسائر التي وقعت في صفوف الأطفال إلى الجماعات المسلحة، بما فيها حركة طالبان وشبكة حقاني والحزب الإسلامي والفصائل التابعة لكل منها. وكانت الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال وإصابتهم على يد هذه الجماعات تتمثل في الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع، والهجمات الانتحارية، وقنابل الهاون. ومما يدعو إلى القلق الشديد قيام حركة طالبان بقتل الأطفال عند الشك في أنهم جواسيس، أو لأن مزاعم تدعي أنهم مرتبطون بالقوة العسكرية الدولية أو يدعمونها. وأفادت التقارير بأن إحدى هذه الحالات قد حدثت في مقاطعة هلمند وبأن أخرى قد حدثت في مقاطعة غازني. وكانت القوات المؤيدة للحكومة (قوات الأمن الوطني الأفغانية التي تدعمها القوة العسكرية الدولية) مسؤولة عن ٢١ في المائة من الإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال في عام ٢٠١٠، ويعزى ذلك أساسا إلى الهجمات الجوية وقصف المدفعية والعمليات المنفذة أثناء الغارات الليلية. وكان تبادل إطلاق النار مسؤولا عن نسبة الـ ٧ في المائة المتبقية من الخسائر في صفوف الأطفال، التي تعذر تحديد الطرف المسؤول عنها. وعلاوة على ذلك، ما زالت مخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية، التي خلفتها عقود النزاع السابقة، تسبب خسائر في الأرواح وإصابات في صفوف الأطفال، وأساسا بين الصبيان الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ أعوام و ١٤ عاما في المنطقتين الجنوبية والمركزية.

٥٥ - ووردت تقارير عن ارتكاب عنف جنسي ضد الأطفال من جانب أفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية دون متابعة من السلطات أو بمتابعة محدودة منها. وعلاوة على ذلك، تتواتر التقارير عن صبيان يُنتهكون ويُستغلون جنسيا من جانب القوات والجماعات المسلحة، ويشمل ذلك ممارسة "الباكشا بازي" (رقص الغلمان). وما زال من الصعب توثيق هذه الحوادث والسياق الذي وقعت فيه، لكن يجري بذل جهود لمواصلة التحقيق في الأمر.

٥٦ - وتم التحقق في عام ٢٠١٠ من ٨ حوادث تتعلق بخطف أطفال من جانب جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة طالبان. وقد خُطف الأطفال لأسباب متنوعة، لترويع الأسر التي يعتقد أنها مؤيدة للحكومة، أو ممارسة الضغط لمبادلة أفراد تحتجزهم السلطات

أو للإفراج عنهم. ووردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عشرات التقارير الإضافية عن خطف الأطفال، لكن كان من الصعب الحصول على معلومات عن الجناة ودوافعهم.

٥٧ - وتم التحقق مما مجموعه ١٩٧ حادثا يتعلق بالتعليم في كل أنحاء البلد. وتضمنت الحوادث التي أثرت على التعليم هجمات مباشرة على المدارس، وأضراراً جانبية، وقتل وإصابة الطلاب والعاملين بالتعليم، والتهديد والترويع، وإغلاق المدارس قسراً. وقد ارتكبت هذه الحوادث أساساً من جانب الجماعات المسلحة (٨٦ في المائة)؛ ووقع ٣٠ في المائة من الحوادث في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وهو الشهر الذي حرت فيه الانتخابات البرلمانية، عندما كان نصف مراكز الاقتراع يوجد بالمدارس. وتم التحقق من ٤٧ حادثاً أضر على تقديم الخدمات الصحية كان من بينها ٣٣ حادثاً يعزى إلى الجماعات المسلحة و ١٤ حادثاً يعزى إلى القوات المؤيدة للحكومة. وتضمنت الحوادث خطف عاملين في القطاع الطبي، ونهب لوازم طبية، وهجمات بالأجهزة المتفجرة المحلية الصنع، ووقوع أضرار جانبية، والترويع. وسُجّلت أعلى مستويات الحوادث في المناطق الشمالية الشرقية، والشرقية، والشمالية. وكان احتلال المدارس والمرافق الصحية من جانب القوات المؤيدة للحكومة داعياً إلى القلق الشديد، بما في ذلك خمسة حوادث تم التحقق منها تتعلق باحتلال مدارس من جانب القوة العسكرية الدولية في عام ٢٠١٠.

٥٨ - وظل انعدام الأمن يؤثر بشكل خطير في عام ٢٠١٠ على وصول المساعدات الإنسانية، وخاصة في الجنوب والجنوب الشرقي. كما عوق الارتفاع الكبير في مستويات انعدام الأمن في هذه المناطق، وكذلك في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية من البلد، قدرة وكالات المعونة على تقدير الاحتياجات ومساعدة السكان الضعفاء ورصد تقديم المساعدة. وكانت جماعات المعارضة المسلحة مسؤولة عن معظم الحوادث، بما فيها خطف العاملين في مجال العمل الإنساني، والترويع، ونهب المعونة الإنسانية، والهجمات المسلحة ضد قوافل وموظفي المنظمات الإنسانية. وظل الخطف من جانب جماعات المعارضة المسلحة هو أكثر الانتهاكات انتشاراً (حيث خُطف ٧٤ شخصاً في ٣٠ حالة منفصلة). وفي معظم الحالات، أفرج عن أولئك المخطوفين بعد تدخل كبار المجتمع المحلي والقادة الدينيين.

٥٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طرح الرئيس كرزاي برنامجاً للسلام وإعادة الإدماج يرمي إلى تعزيز السلام من خلال الحوار مع جماعات المعارضة المسلحة. غير أنه لم ترد في وثيقة البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج لعام ٢٠١٠، الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٠،

أي إشارة محددة إلى الاحتياجات الخاصة للأطفال المتضررين من النزاع المسلح ولم ترصد لهذا الغرض أي موارد أو تسند أي مسؤوليات.

التطورات في بوروندي

٦٠ - في أعقاب الإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وتحويل الحركة إلى حزب سياسي مسجل، رُفعت بوروندي من مرفقي تقرير السنوي الأخير بشأن الأطفال والنزاع المسلح (A/64/742-S/2010/181). ولم تسجل في عام ٢٠١٠ أي حالات أُبلغ عنها لتجنيد الأطفال أو استخدامهم. وتواصل فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ رصد الوضع في بوروندي، بالنظر إلى التحديات الأمنية المصادفة في بلد يخرج من النزاع.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الإطار التشغيلي لإعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين بقوات التحرير الوطنية والجماعات المنشقة المزعومة التابعة لها، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٩ (ويضم فريقاً تقنياً تنسيقياً تابعاً للحكومة، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومنظمات دولية غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية)، رصد إعادة إدماج ٦٢٦ طفلاً، من بينهم ٨ فتيات.

٦٢ - وانخفض في عام ٢٠١٠ عدد ما أُبلغ عنه من حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة من جانب أفراد قوات الأمن والدفاع (٦ حالات) بالقياس إلى عام ٢٠٠٩ (١٥ حالة). ويفيد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بأن أفراداً في الشرطة الوطنية البوروندية وقوات الدفاع الوطني ودائرة المخابرات الوطنية قد ارتكبوا، خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى نوفمبر/تشرين الثاني، ٦ حالات اغتصاب لأطفال (تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام و ١٦ عاماً)، كان من بينهم أحد الصبية. وفيما يخص معظم الحالات المبلغ عنها، لم ترفع أي دعوى قضائية من جانب الضحايا أو تتخذ إجراءات متابعة من جانب السلطات. ووفقاً للاستراتيجية الوطنية الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني التي ما زال من المتعين اعتمادها، وفي إطار البرنامج المشترك الموقع مع الأمم المتحدة، تعكف الحكومة على إنشاء مركز جامع لتوفير الدعم الطبي والنفسي لضحايا العنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب.

٦٣ - وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى نوفمبر/تشرين الثاني، سجل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ٢٠٤ حالات اعتقال عشوائي أو خارج القضاء (٤٥ فتاة و ١٥٩ صبياً)، من بينها بعض حالات لأطفال أُلقي القبض عليهم لجرائم تتعلق بالأمن الوطني. ومن بين هؤلاء الأطفال فتاة عمرها ١٤ عاماً يشتبه في قيامها بالتخريب، وصبي

عمره ١٤ عاما يشتهه في ضلوعه في نشاط المرتزقة. ومن زاوية إيجابية، أنشأت وزارة العدل وحدة لحماية الأطفال لتوفير حماية ومساعدة للأطفال الذين يخضعون لإجراءات قضائية.

التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٤ - تفيد التقارير بأن اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع ومؤتمر الوطنيين من أجل العدل والسلام ظللا يستخدمان الأطفال في شمال البلد. وشوهد الأطفال يحاربون خلال الهجوم على ييراو الذي شنه مؤتمر الوطنيين من أجل العدل والسلام في مقاطعة فاكاغا في تشرين الثاني/نوفمبر. كما أشارت تقارير إلى وجود أطفال في صفوف الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى بالقرب من كابو (مقاطعة أوهام)، وفي صفوف حركة محرري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة في مقاطعة فاكاغا. وعلاوة على ذلك، أكدت التقارير أنه على الرغم من تسريح مئات الأطفال من جانب الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية منذ ٢٠٠٨، فإن أطفالا، من بينهم فتيات، يظلون مرتبطين بهذه الجماعة المسلحة في أوهام، وأوهم - بونديه، ونانا - غريبيزي. وقد أنكر قادة الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية استخدام الأطفال، وأوضحوا أن الأطفال ينضمون طوعا إلى عناصر الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية بحثا عن المأكل والحماية. ولم تتمكن الأمم المتحدة من التأكد من عدد الأطفال الذين ما زالوا موجودين في صفوف هذا الجيش. وظل حطف الأطفال من جانب جيش الرب للمقاومة، وخاصة في جنوب شرق البلد (مقاطعتا مبومو ومبومو العليا) باعثة على القلق، شأنه شأن التقارير التي تفيد بأن ميليشيات الدفاع الذاتي التي تدعمها السلطات المحلية قد حشدت أطفالا في صفوفها، وبالدرجة الأولى في المنطقة الشمالية الغربية.

٦٥ - ووثقت خلال السنة هجمات على قرى واقعة في شمال وشمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى أسفرت عن وقوع خسائر بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وبوجه خاص، شن الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في شباط/فبراير هجوما على معسكر لأفراد جماعة بوهل العرقية في تالي (بالقرب من ماركوندا في مقاطعة أوهام)، مما أسفر عن مقتل ١٨ شخصا، من بينهم ٤ أطفال. وشن مؤتمر الوطنيين من أجل العدل والسلام هجوما على قرية كباتا (بالقرب من نديليه في مقاطعة بامبينغوي - بانغوران) في تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن مقتل فتاة. وشن جيش الرب للمقاومة في مقاطعتي مبومو ومبومو العليا هجمات متعددة أبلغ عنها الناجون وقتل فيها أطفال.

٦٦ - وظلت حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي تمارس ضد الأطفال من جانب العناصر المسلحة مصدر قلق بالغ في عام ٢٠١٠، على الرغم من أن الإبلاغ عنها

ظل محدودا بدرجة كبيرة. ومن بين مئات الحالات التي أُبلغت إلى الأمم المتحدة، كان الأطفال يشكلون نحو ١٠ في المائة من الضحايا، وكان من بين مرتكبيها مؤتمر الوطنيين من أجل العدل والسلام، وقطاع الطرق (zaraguinas). وفي الشرق، أبلغ عدة ضحايا تمكن من الفرار عن قيام جيش الرب للمقاومة بخطف فتيات صغيرات لاستخدامهن كزقيق جنسي. وأسهم ضعف نظم إنفاذ القانون، الذي اقترن بغياب تدابير الحماية التي تكفل فصل ضحايا العنف الجنسي عن المعتدين عليهن المعروفين داخل المجتمع المحلي، في ارتفاع مستوى الإفلات من العقاب على تلك الجرائم.

٦٧ - وتضرر نظام التعليم، وخاصة في شرق البلد، تضررا بالغا من انعدام الأمن من جراء وجود الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من أن المدارس لم تُستهدف في حد ذاتها من جانب جيش الرب للمقاومة أو غيره من الجماعات المسلحة الموجودة في الشرق، فإن مناخ الخوف من غارات الجماعات المسلحة، بما فيها جيش الرب للمقاومة، منع الآباء من إرسال أطفالهم إلى المدارس. ومن منتصف أيار/مايو حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أُغلقت المدارس في عدة قرى بمقاطعتي مبومو (رافي ودمبيا بوجه خاص) ومبومو العليا (أي في أوبو وزميو) من جراء أنشطة جيش الرب للمقاومة. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت الأمم المتحدة بأن مؤتمر الوطنيين من أجل العدل والسلام قد احتل عدة مدارس في قرى قريبة من بريبا (مقاطعة كوتو العليا) في الفترة الممتدة بين أيار/مايو وتموز/يوليه؛ في حين أُغلقت المدارس مؤقتا في تشرين الأول/أكتوبر في إيبى (مقاطعة أوكا) بسبب احتلال البلدة من جانب مؤتمر الوطنيين من أجل العدل والسلام.

٦٨ - وخلال السنة، وقعت حالات نهب للمراكز الصحية في شرق وشمال البلد أثناء هجمات على القرى شنها مؤتمر الوطنيين من أجل العدل والسلام (في مقاطعة بامينغوي - بانغورا) وجيش الرب للمقاومة (في مقاطعات مبومو ومبومو العليا وفاكاغا) مما أثر بشكل سلبي على فرص حصول السكان، بمن فيهم الأطفال، على الرعاية الصحية.

٦٩ - وكان وصول المساعدات الإنسانية تحديا كبيرا في عدة أجزاء من الشمال والشرق (بما في ذلك مقاطعات بامينغوي - بانغورا، وفاكاغا، وكوتو العليا، ومبومو ومبومو العليا) بسبب القتال المتقطع بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وكذلك بسبب زيادة الهجمات التي شنتها الجماعات المتمردة طوال العام. وأسفرت الحوادث المرتبطة بالهجمات المسلحة واللصوصية، بما في ذلك عمليات خطف وقتل المشتغلين بالعمل الإنساني، عن انخفاض أنشطة المنظمات الإنسانية بدرجة كبيرة في هذه المناطق، وخاصة في فاكاغا. وأدى انعدام الأمن على نطاق واسع في مقاطعتي مبومو ومبومو العليا المتضررتين من نشاط

حيش الرب للمقاومة إلى تقييد أنشطة المعونة الإنسانية والحماية بدرجة كبيرة، وخاصة بالنسبة للسكان الريفيين المشردين. وأدت القيود التي فرضتها الحكومة على مرور القوافل الإنسانية على الطرق الرئيسية المحيطة بنديليه (بامينغوي - بانغوران) حتى تموز/يوليه ٢٠١٠، بالإضافة إلى هجمات الجماعات المسلحة على القوافل ونهب مباني المنظمات غير الحكومية من جانب اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والجهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، إلى تفاقم التحديات المرتبطة بإيصال المعونة إلى السكان المتضررين. وفي عدة مناسبات، تعقدت المفاوضات المتعلقة بإتاحة الوصول للأغراض الإنسانية بسبب عدم وضوح التسلسل القيادي، وخاصة مع الجهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى في كابو (مقاطعة أوهام).

٧٠ - وفي حزيران/يونيه، وقَّعت حكومة أفريقيا الوسطى إعلان نجامينا لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال داخل قواتها المسلحة. وأكدت الحكومة مجدداً، في الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة الذي عقد في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر، التزامها بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وتضمنت الجهود الأخرى التي قادتها الحكومة لحماية الأطفال توقيع البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة^(٣)، وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية^(٤).

٧١ - وفي كانون الثاني/يناير، صدر بموجب مرسوم رئاسي قانون العقوبات المعدل الذي يتضمن مادة عن الجرائم المرتكبة في حق الأطفال كانت حاضرة للمناقشة منذ عام ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، قررت الحكومة، بدعم من المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، تنقيح قانونها الحالي المتعلق بحماية المرأة من العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى لتضمينه حماية الأطفال من كل أشكال العنف الجنسي والجنساني. وحتى وقت كتابة هذا التقرير كان القانون لا يزال قيد الاستعراض.

التطورات في تشاد

٧٢ - أسهم التحسن البطيء لكن المطرد الذي طرأ على الوضع الأمني في عام ٢٠١٠، وتطبيع العلاقات بين تشاد والسودان، في زيادة عدد الحالات المبلغ عنها لتجنيد الأطفال في تشاد بالقياس إلى عام ٢٠٠٩. وكانت حركة العدل والمساواة أقل وضوحاً وحضوراً في

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٧٣، رقم ٢٧٥٣١.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧٣، رقم ٢٧٥٣١.

مخيمات اللاجئين في شرقي تشاد؛ ولم تسجل بعد أيار/مايو ٢٠١٠ حالات جديدة لتجنيد الأطفال من جانب حركة العدل والمساواة. وعلاوة على ذلك، عاد إلى مخيمات اللاجئين، بين أيار/مايو وآب/أغسطس، ما لا يقل عن ٤٠ طفلا من المقاتلين الأطفال السابقين، يقال إن حركة العدل والمساواة كانت قد جندتهم قبل عام ٢٠١٠. وقبل أيار/مايو، تم الإبلاغ عن قيام حركة العدل والمساواة بتجنيد أطفال من اللاجئين السودانيين في شمال شرق تشاد. وأشارت معلومات تثبتت منها عدة مصادر إلى أن قادة اللاجئين المحليين قد عملوا في بعض الحالات "مُيسرين" في عملية التجنيد.

٧٣ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، حاولت مجموعة من الرجال السودانيين فيما يقال تجنيد أطفال وشباب من مخيم غوز عامر للاجئين (منطقة دار سيلا) من أجل ضمهم إلى حركة/جيش تحرير السودان. واستهدف القائمون بالتجنيد الصبيان والفتيات، وبعضهم لا يتجاوز عمره ١٢ عاما. وعلى الرغم من أن التقارير أفادت بأن المجموعة قد جندت ما لا يقل عن ٢٠٧ لاجئين، معظمهم من الأطفال، فإن المفرة الأمنية المتكاملة قد منعت المجموعة من اصطحاب المجندين معها، وألقت السلطات التشادية القبض عليها في وقت لاحق.

٧٤ - ولم ترد في عام ٢٠١٠ إلا ٨ ادعاءات عن قيام الجيش الوطني التشادي بتجنيد الأطفال (٦ أطفال من اللاجئين السودانيين من شمال شرق تشاد، وطفلين من الجماعات المشردة في منطقة غوز بيضا بجنوب شرق تشاد) وذلك بالقياس إلى ٢٦ حالة في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أيضا، في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس، وجود أطفال في صفوف قوات الجيش الوطني التشادي في أدريه، وكذلك في صفوف الألوية المتحركة التابعة للجيش الوطني التشادي في منطقة الحدود في غونغور وساوا ومقاطعة آسونغا. ووُثق عدد من الحالات المعزولة التي نفذها، فيما يُزعم، ضباط من رتب منخفضة. وردا على ذلك، نظمت الحكومة، بدعم من فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، دورات تدريبية لبناء وتعزيز قدرات ومعارف ضباط الصف في الجيش الوطني التشادي بشأن حقوق الأطفال وحماية الأطفال، وفقا للقواعد والمعايير الدولية.

٧٥ - كما تم الوقوف على أطفال في صفوف عدة جماعات معارضة مسلحة تشادية، من بينها الجماعات التي انضمت إلى القوات الحكومية بعد توقيع عدة اتفاقات سلام (اتفاقات السلام التي وقعت مع الحركة الوطنية في تموز/يوليه ٢٠٠٩، ومع الجبهة الديمقراطية الشعبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ومع حركة العدل والمساواة في تشاد في أيار/مايو ٢٠١٠). ومن ذلك مثلا، أنه تم الوقوف على ١٣ صبيا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ عاما من بين مقاتلي الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية الستين الذين أسرهم الجيش الوطني

التشادي أثناء القتال بين الطرفين في نيسان/أبريل ٢٠١٠. كما تفيد المعلومات المستقاة من السكان المحليين بأن الأطفال ما زالوا فيما يزعم مرتبطين بالجبهة الديمقراطية الشعبية التي تسلم قواتها وتتمركز في المثلث الحدودي الواقع بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان؛ والحركة من أجل السلام والتعمير والتنمية الموجودة في تلال كوربول في مويان - شاري.

٧٦ - وكان الأطفال يمثلون أغلبية ضحايا مخلفات الحرب من المتفجرات في عام ٢٠١٠. وأبلغ عن وقوع ١٧ حادثا في المناطق الشرقية الأربع (أوادي، ووادي فيرا، ودار سيلا، وسلامات)، يتعلق ١٤ حادثا منها بأطفال (جميعهم من الصبيان)، كان حادثان منها قاتلين. وبالإضافة إلى ذلك، تسنى الوصول إلى منطقة تيبستي، وهي منطقة ملغمة بشكل كثيف تحتلها حركة العدل والمساواة في تشاد، وذلك بفضل اتفاق السلام المعقود بين حكومة تشاد وهذه الحركة. ونفذت في الربع الأخير من عام ٢٠١٠ أنشطة لإزالة الألغام من جانب الحكومة وكذلك حملات تثقيفية عن الألغام. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن انتشار الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات لا يُقدَّر حق قدره. ومع رحيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وإنهاء برامجها المتعلقة بإزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات وبالتحقق من الطرق، يوجد خطر شديد لأن تتزايد حوادث قتل الأطفال وتشويههم بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات.

٧٧ - وظل العنف الجنسي والجنساني إزاء النساء والفتيات ظاهرة واسعة الانتشار في تشاد. ويشمل الجناة أفراد الجماعات المسلحة والجيش الوطني التشادي، لكن أغلبية الحوادث قد ارتكبتها مدنيون. ويمكن استخلاص ملاحظتين من البيانات التي جمعتها الأمم المتحدة عن العنف الجنسي والجنساني في تشاد. أولا، تتزايد حالات العنف الجنسي والجنساني بين اللاجئين في اتجاه صعودي، حيث سجلت ٢٩٥ حالة في عام ٢٠٠٦، و ٥١٢ حالة في عام ٢٠٠٧، و ٦٥٦ حالة في عام ٢٠٠٨، و ٨٦٠ حالة في عام ٢٠٠٩، و ٦٥٠ حالة حتى منتصف عام ٢٠١٠. وقد لا يشير ذلك بالضرورة إلى تزايد حالات العنف الجنسي والجنساني، بل إلى تزايد الإبلاغ بحكم تواصل العمل بشأن العنف الجنسي والجنساني. وثانيا، قد يدل التزايد على حدوث تغير سلوكي يتجلى في رغبة الضحايا وأقاربهم في الإبلاغ عن الحالات. وعلى الرغم من أن نقص الإبلاغ يظل باعثا على القلق، وخاصة فيما يتعلق بحالات الاغتصاب أو الشروع في الاغتصاب، فإن هذا الاتجاه قد يشير إلى تنامي الثقة بآليات الحماية التي وضعتها الأطراف الفاعلة الدولية، بالتنسيق الوثيق مع المجتمعات المحلية، والثقة بالمفرزة الأمنية المتكاملة.

٧٨ - ومن بين حالات العنف الجنسي والجنساني الـ ٦٥٠ المرتكبة ضد النساء والفتيات اللاجئات التي سجلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في النصف الأول من عام ٢٠١٠، كان نحو ٣٠ في المائة من الضحايا أطفال لا يزيد عمر بعضهم عن ثلاث سنوات. وتم توثيق حالات عنف جنساني واغتصاب وشروع في اغتصاب ارتكب بعضها أفراد في القوات المسلحة. وفي صفوف السكان المضيفين، وثقت أيضا حالات اغتصاب ضد ضحيتين من الأطفال ارتكبهما فردان في القوات المسلحة. ويظل الإفلات من العقاب على حالات العنف الجنسي والجنساني، وخاصة عندما يكون الجناة أفراد في الجيش الوطني التشادي، من الأمور التي تبعث على القلق البالغ.

٧٩ - وخلال عام ٢٠١٠، سجل ١١ حادثا وهجوما أمنيين ضد المشتغلين بالعمل الإنساني. ويعزى ذلك إلى ثلاثة عوامل هي: أن المفزة الأمنية المتكاملة باتت، بفضل الدعم الذي تتلقاه من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، توفر الحراسات بشكل متزايد، كما باتت قادرة على الاستجابة بسرعة نسبية؛ وأنه جرى إنشاء قوة الرصد التشادية السودانية المشتركة وأن لهذه القوة تأثيرا رادعا؛ وأن القوات الأمنية الأخرى، بما فيها الجيش الوطني التشادي والدرك، قد كثفت جهودها لتعقب الجناة وإلقاء القبض عليهم. غير أن هذا النقصان جاء بعد فيض من الحوادث الأمنية الخطيرة التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ وشملت خطف سيارات وأشخاص. وترتب على ذلك أن سحبت منظمة دولية غير حكومية موظفيها الدوليين من شرق تشاد وأن ثلاثا أخرى قد علقت عملياتها جزئيا. وعملا على مواصلة حماية العمليات الإنسانية بالنظر إلى انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، أنشأت الحكومة مكتب الأمن والحركة في ستة مواقع مختلفة (أبديشيه، وباهيه، وغيريدا، وإيريا، وكوكو، وغوز بيضا) لتوفير أمن إضافي للجهات المعنية بالعمل الإنساني.

٨٠ - ونظمت حكومة تشاد، في إطار جهودها الرامية إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم، مؤتمرا إقليميا في نجامينا بشأن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات والجماعات المسلحة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وضم المؤتمر ممثلين عن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والكاميرون والنيجر ونيجيريا، وتوج بتوقيع إعلان نجامينا الذي التزمت الحكومة بموجبه بجملة أمور منها إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة؛ ووضع استراتيجية لمكافحة انتشار الأسلحة؛ وتنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الطفل وحماية الطفل؛ وتحقيق التناسق بين التشريعات الوطنية.

التطورات في كوت ديفوار

٨١ - لا يزال انتشار الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال من المسائل الكثيرة التي تبعث على القلق في كوت ديفوار. وقد وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ ٣٧ حالة للعنف الجنسي على المستوى الوطني، ارتكبت عناصر القوى الجديدة ٧ حالات منها. وفي الغرب، حدثت معظم حالات الاغتصاب، التي تنسب فيما يُزعم إلى جماعات الميليشيا المؤيدة لغبابو، أثناء هجمات على الطرق، وهي هجمات أصبحت مصدر قلق جديدا في المنطقة. وتم الإبلاغ عن ثلاث حالات في أيار/مايو وحزيران/يونيه وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومن الصعب بوجه عام معرفة ما إذا كان الجناة ينتمون إلى جماعات الميليشيا لأن معظمهم كانوا يرتدون ملابس مدنية. وفي سان بدرو، أُلقي القبض في ١٢ آذار/مارس على عضوين في اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار، عمرهما ١٧ عاما، لاشتراكهما في خطف ضحية من أقرانهما واغتصابها جماعيا، وقد أُفرج عنهما بعد ذلك.

٨٢ - كما تثار شواغل إزاء قتل الأطفال وتشويههم، إذ سُجلت في هذا الصدد ٢٣ حالة تم التحقق من ١٩ حالة منها. ومن بين هذه الحالات الـ ١٩، وقعت ١١ حالة أثناء الفترة التي أعقبت الانتخابات مباشرة وأساسا في مدن إيسيا، دوكويه، وسينفرا، وأبيدجان، وتيبيسو. ويزعم أن هذه الحالات قد ارتكبتها قوات موالية للرئيس السابق لوران غبابو. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ قد تحققت من المزاعم المتعلقة بالحالات الباقية، وذلك بسبب الوضع الأمني المتقلب والقيود التي تكتنف حركة الموظفين في المناطق التي تسيطر عليها القوات الموالية للسيد غبابو.

٨٣ - وكان اشتراك الأطفال في أنشطة الحملات الانتخابية والمظاهرات السياسية خلال الأسابيع المفضية إلى الانتخابات يجعلهم عرضة للأعمال الانتقامية، وأسفر عن تعرض الأطفال لأذى بدني. وعملا على تبديد هذا القلق، طُلب إلى رئيس أركان القوى الجديدة وإلى ضباط مركز القيادة المتكامل أن يأمرؤا الأفراد التابعين لهم بضمان حماية الأطفال من أي مخاطر محتملة للعنف أو للاستغلال تتعارض مع مصالح الأطفال العليا.

٨٤ - ولوحظ اتجاه يدعو إلى القلق لعسكرة الشباب، وخاصة في أعقاب الجولة الثانية من الانتخابات التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. فتم تجنيد شباب في مواقع مختلفة، وخاصة في أبيدجان، وبوافيه، ودالوا، وسان بدرو، ومنطقة أغيني، وفافوا، وزيونولا، وهي مناطق تسيطر عليها القوات الموالية للسيد غبابو. وتم جلب بعضهم إلى أبيدجان لتلقي تدريب عسكري سريع في مراكز معينة. كما وردت أنباء عن عمليات خطف قسري لشباب أخذوا إلى مراكز التدريب. وأرسل بعض الشباب بعد إتمام تدريبهم

إلى الميدان مرتدين الزي العسكري وحاملين الأسلحة. وفي ياموسوكرو، أعيد تنشيط سرية العقارب المترصدة، وهي جماعة ميليشيا يقودها أحد أفراد جماعة الوطنيين الشباب، وكانت تعترم فيما يقال تجنيد الشباب للتسلل إلى المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة.

التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٨٥ - سجلت الجهات المعنية بحماية الأطفال ٤٤٧ حالة تجنيد لأطفال (من بينهم ٤٩ فتاة) حتى الآن في عام ٢٠١٠، مما يمثل نحو نصف عدد حالات التجنيد التي أشير إليها في تقرير الأخرى (A/64/742-S/2010/181). ويمكن أن يعزى هذا الفرق الكبير إلى زيادة عمليات التجنيد قبيل الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٩. بموجب عملية المسار السريع. ومن بين حالات التجنيد التي تمت في عام ٢٠١٠، حدثت ٣١١ حالة في مقاطعة كيفو الشمالية، و ٧٤ حالة في مقاطعة كيفو الجنوبية، و ٦٠ حالة في المقاطعة الشرقية، وحالة واحدة في مقاطعة باندونو. ويقال إن طفلاً قد جُند في أوغندا وفصل عن القوات في مقاطعة كيفو الشمالية. ويشمل الجناء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمقاومين الوطنيين الكونغوليين، وجماعة ماي - ماي، وجيش الرب للمقاومة، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري/الجهة الشعبية للعدالة في الكونغو، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والشرطة الوطنية الكونغولية، والقوى الديمقراطية المتحالفة/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، وعناصر مسلحة لم يتم تحديد هويتها. وأستخدم أغلبية الأطفال المجندين في عام ٢٠١٠ في العمليات العسكرية وجندوا أكثر من مرة من جانب الجماعة نفسها أو جماعات أخرى. ومن الجدير بالذكر بوجه خاص أن عناصر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب دججت في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل التجنيد والتهديد بإعادة التجنيد، بما في ذلك من داخل المدارس، في ماسيسي وأراضي روتشورو. وفي هذه المنطقة مثلاً قفل ما لا يقل عن ٧٩ طفلاً تم جمع شملهم مع أسرهم عائدتين، في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى مراكز العبور خوفاً من أن يجندوا من جديد.

٨٦ - ووثق في عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٢٦ حالة قتل لأطفال و ١٦ حالة تشويه لأطفال من جانب القوات والجماعات المسلحة (بالقياس إلى ٢٣ حالة قتل و ١٢ حالة تشويه في عام ٢٠٠٩). ومن بين هذه الحالات الـ ٢٦، نُسبت ١٣ حالة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٥ حالات إلى جيش الرب للمقاومة، وحالتان إلى القوى الديمقراطية المتحالفة/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، وحالتان إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري/الجهة الشعبية للعدالة في الكونغو، وحالتان إلى المقاومين الوطنيين الكونغوليين، وحالة إلى القوات

الديمقراطية لتحرير رواندا، وحالة إلى جماعة ماي - ماي. ويقال إن ٧ حالات تشويه قد ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإن ٤ حالات قد ارتكبتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإن ٣ حالات قد ارتكبتها جماعة ماي - ماي، وإن حالة قد ارتكبتها المقاومون الوطنيون الكونغوليون، وإن حالة قد ارتكبتها جماعة لم يتسن التعرف على هويتها.

٨٧ - وظل العنف الجنسي الذي تمارسه ضد الأطفال القوات الأمنية (الجيش والشرطة الوطنية الكونغولية) والجماعات المسلحة شاغلا خطيرا في عام ٢٠١٠. وسجلت الجهات المعنية بحماية الطفل ما مجموعه ١٤١ حالة (من بينها حالتان ضد صبيين) في عام ٢٠١٠، بالقياس إلى ١٣٤ حالة في عام ٢٠٠٩. ومن هذه الحالات الـ ١٤١، وقعت ٧٣ حالة في مقاطعة كيفو الشمالية، و ٣٥ في المقاطعة الشرقية (١٣ في إيتوري و ٢٢ في أويلي العليا والسفلى)، و ٣٣ في مقاطعة كيفو الجنوبية. ويقال إن ٦٧ حالة عنف جنسي ضد أطفال قد ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تتلوها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٢٠ حالة)، وجيش الرب للمقاومة (١٥ حالة)، والشرطة الوطنية الكونغولية (١٢ حالة)، والمقاومون الوطنيون الكونغوليون (٤ حالات)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (حالتان)، وفصائل ماي - ماي (حالة واحدة)، والقوى الديمقراطية المتحالفة/الجيش الوطني لتحرير أوغندا (حالة واحدة)، ووكالة المخابرات الوطنية (حالة واحدة). ويقال إن عنصرا في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قد اغتصب، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فتاة عمرها ١٦ عاما في أراضي أويلي العليا بالمقاطعة الشرقية. ولم يتسن تحديد هوية الجناة في ١٥ حالة. وكان ٢٦ طفلا، ممن تعرضوا للعنف الجنسي، ومن بينهم صبي، تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات. وبالإضافة إلى حالات العنف الجنسي الـ ١٤١ التي ارتكبت ضد أطفال في عام ٢٠١٠، وثقت في عام ٢٠١٠ أيضا ٨٩ حالة عنف جنسي أخرى حدثت في عام ٢٠٠٩ أو قبله.

٨٨ - ويظل ضمان مساءلة من ارتكبوا جرائم ضد الأطفال أمرا عصيا. وعلى الرغم من كثرة ما أبلغ عنه من حالات تجنيد الأطفال، وخاصة من جانب قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو المشاركين في عملية "أماي ليو"، لم يُستهل إجراء قضائي ضدهم. وظل بوسكو نتاغندا، واينوسون زيموريندا، وبودوان نغارويي، الذين يشتبه في أنهم يقومون جميعا بتجنيد الأطفال واستخدامهم، ضمن الهيكل القيادي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن من التطورات الإيجابية، أُلقي القبض على ٢٨ من أفراد القوات الأمنية لارتكابهم اعتداءات أمنية ضد الأطفال (١٩ في مقاطعة كيفو الجنوبية، و ٩ في المقاطعة الشرقية). ومن بين المعتقلين، أُدين ٢٠ عنصرا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعنصران من الشرطة الوطنية الكونغولية. وبالإضافة إلى ذلك، أُدين، في

مقاطعتي كيفو، عنصران من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعنصر في جماعة ماي - ماي لقتل أطفال وتشويههم.

٨٩ - وفي عام ٢٠١٠، سُنت هجمات على ما لا يقل عن ١٤ مدرسة و ٩ مستشفيات (١٠ في كيفو الشمالية، و ٨ في إيتوري، و ٥ في كيفو الجنوبية) من جانب القوات والجماعات المسلحة (٧ من جانب قوات المقاومة الوطنية في إيتوري/الجبهة الشعبية للعدالة في الكونغو، و ٧ من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٣ من جانب المقاومين الوطنيين الكونغوليين، و ١ من جانب القوات الجمهورية الاتحادية، و ٢ من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، و ٣ من جانب جماعات لم يتسن تحديد هويتها). وتضمنت الهجمات ١٠ حالات دمرت فيها المباني، و ١٨ حالة نهب، و ٧ حالات احتلت فيها المباني.

٩٠ - وظل وصول المساعدات الإنسانية يتعرض للتعويق في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية طوال عام ٢٠١٠، لا نتيجةً لنشاط الجماعات المسلحة والعمليات العسكرية ضد هذه الجماعات فحسب، بل أيضا بسبب الاستهداف المباشر للمشتغلين بالعمل الإنساني. وزاد في عام ٢٠١٠ عدد الحوادث الأمنية المسجلة التي تعرض لها المشتغلون بالعمل الإنساني بنسبة ١٠ في المائة بالقياس إلى عام ٢٠٠٩. وقد أُستهدف المشتغلون بالعمل الإنساني من جانب الأطراف جميعا، مما قيد بشكل خطير توفير المعونة للسكان الضعفاء. وعلى الرغم من أن قوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة (وأساسا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة ماي - ماي) كانت مسؤولة عن بعض الحالات، فإن معظم الحوادث لم يستدل على مرتكبيها. ويثير هذا الاتجاه القلق بوجه خاص في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، حيث كانت أشد المواقع تضررا هي أراضي ماسيسي وروتشورو وفيزي. وفي كيفو الجنوبية وحدها، زاد عدد الهجمات ضد المشتغلين بمجال المعونة بأكثر من الضعف في عام ٢٠١٠ بالقياس إلى عام ٢٠٠٩. وفي منطقتي أويلي العليا والسفلى من المقاطعة الشرقية، أدى انعدام الأمن الناجم عن تهديد ينسب إلى جيش الرب للمقاومة وتوترات أخرى إلى تقييد حركة المشتغلين بالعمل الإنساني على نحو خطير على امتداد العام. وظل قيام وكالات الأمم المتحدة بتوفير المساعدة الإنسانية في الشرق يعتمد إلى حد كبير على قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نشر قوات لحراسة قوافل الإغاثة وتأمين المناطق التي تقدم فيها المساعدات.

التطورات في هايتي

٩١ - منذ تقريره الأخير، تأثرت البيئة الأمنية بالزلازل الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والذي أدى إلى تشريد ما يزيد على مليون نسمة والزج بهم في مخيمات للمستضعفين وللمشردين داخليا، وتأثرت كذلك بجولتي انتخابات رئاسية وتشريعية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١. ويجري فيما يقال تداول الكثير من الأسلحة النارية، وتشير التقديرات إلى أن العصابات تحوز ١٧ ٠٠٠ قطعة سلاح من بين ٢٠٥ ٠٠٠ قطعة سلاح غير مشروعة يجري تداولها. ويشكل ذلك خطرا على الأطفال الذين يجندون كأفراد عصابات، خاصة وأن الهياكل الاجتماعية التقليدية وبيئة الحماية المعتادة - المتمثلة في مدارسهم وأسرهم وكنائسهم - ما زالت مفككة نتيجة للزلازل. كما سلط الاضطراب السياسي وتقلب الوضع الأمني الضوء على خطر التحالفات الانتهازية بين العناصر المسلحة وأطراف سياسية أو أطراف من القطاع الخاص تحقيقا لأغراض سياسية أو إجرامية. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجار بالأطفال يظل شاغلا خطيرا في هايتي. ويعد كثير من هؤلاء الأطفال ضحايا لسوء المعاملة والاعتداء الجنسي والسخرة والاستغلال في أغراض إجرامية.

٩٢ - وعلى الرغم من أن عدد عمليات خطف الأطفال قد انخفض قبل الزلازل بسبب قيام الشرطة الوطنية الهايتية، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بإلقاء القبض على عناصر مسلحة وقادة عصابات شاركوا في خطف الأطفال (٨٩ حالة في عام ٢٠٠٨؛ و ٢١ حالة في عام ٢٠٠٩)، فإن عدد هذه العمليات قد زاد بقدر طفيف في عام ٢٠١٠، حيث خُطف ٢٧ طفلا (من بينهم ١٣ فتاة) للحصول على فدية أو للاعتداء عليهن، بما في ذلك من جانب عناصر مسلحة، وحدث ذلك في بور - أو - برنس أساسا. وتعرضت الفتيات المخطوفات إلى الاعتداء الجنسي والاعتداء أثناء الأسر. وعدم قيام الأسر بإبلاغ السلطات بكل حالات الخطف خوفا من التذاعيات يوحي بأن عددها الإجمالي قد يكون أكثر ارتفاعا.

٩٣ - ووفقا للأرقام الرسمية المقدمة من السلطات الوطنية لإنفاذ القانون، قُتل ١٧ صبيا و ٤ فتيات أثناء المواجهات العسكرية بين عصابات بور - أو - برنس في عام ٢٠١٠. وخلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر والأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر وهدما، تم الإبلاغ عن قتل ٩ أطفال من جانب العصابات المسلحة في مارتيسان نتيجة الاضطراب السياسي المرتبط بالجولة الأولى من الانتخابات.

٩٤ - وعلى الرغم من زيادة الدوريات التي تقوم بها الشرطة الوطنية الهايتية، ما زالت التقارير تتواتر عما يتعرض له الأطفال على يد العناصر المسلحة من اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي، وخاصة في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا الذين لا يستطيعون الوصول إلى الدوائر المعنية بإنفاذ القانون إلا بصورة محدودة أو متقطعة. وكانت عدة مخيمات للمشردين داخليا قاعدة للسجناء الفارين ولعمليات العصابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت منظمة دولية غير حكومية ٢٨٤ حالة من حالات العنف الجنسي في بور - أو - برنس كان ٦٠ في المائة منها يتعلق بأطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاما؛ وسجلت الشرطة الوطنية الهايتية ٢٧٩ حالة اغتصاب وعنف جنسي ضد النساء والفتيات وحالة اغتصاب لصبي في بور - أو - برنس خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولما كان جمع البيانات عن حالات العنف الجنسي في هايتي بعد وقوع الزلزال أمرا بالغ الصعوبة مع افتقار البلد إلى نظام فعال لتسجيل الحالات، فإن المعلومات المتعلقة بعدد الحالات المرتكبة ضد الأطفال في مخيمات المشردين داخليا لم تكن متاحة وقت كتابة هذا التقرير.

٩٥ - وتفيد تقارير بأن عناصر مسلحة في بور - أو - برنس وما حولها تستخدم أطفالا قد لا تتعدى أعمارهم ١٠ سنوات لنقل المخدرات، أو تحذير الأفراد عند قيام قوات الأمن بعمليات ضدهم، أو حمل الأسلحة، أو التدخل في المواجهات العسكرية، أو نقل الرسائل، أو العمل كجواسيس، أو جمع الفدى أثناء عمليات الخطف، أو إشعال الحرائق، أو تدمير الممتلكات العامة والخاصة. ويقال إن إحدى العصابات المسلحة في مارتيسان تضم نحو ٣٠ طفلا.

٩٦ - وأدى الضرر المادي الذي لحق بمؤسسات سيادة القانون من جراء الزلزال إلى تفاقم التحديات القائمة، ومنها عدم توافر مرافق احتجاج كافية وطول فترة احتجاز الأطفال قبل المحاكمات. ومن بين الأطفال المحتجزين في كل أنحاء البلد، الذين وصل عددهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٣٤٢ طفلا، كان ٨٨ في المائة منهم مودعين في مرافق احتجاز قبل المحاكمة، وكان ١٤ في المائة منهم فتيات. ولا تتوافر مرافق احتجاج كافية لاستيعاب الأطفال الذين صدرت ضدهم أحكام والأطفال الخاضعين للإجراءات القضائية. غير أن إدارة هيئة السجناء قد اتخذت خطوات لحل هذه المسألة في إطار استراتيجية التنمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

التطورات في العراق

٩٧ - استخدم تنظيم القاعدة في العراق الأطفال في التجسس والاستطلاع، ونقل اللوازم والمعدات العسكرية، وتصوير المهجمات بالفيديو، وزرع الأجهزة المتفجرة، والمشاركة النشطة في المهجمات على قوات الأمن والمدنيين. وتلقت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ تقارير متسقة من جماعات المجتمع المدني والسلطات الوطنية وقوات الأمن، وكذلك من قوات الولايات المتحدة في العراق تفيد بأن تنظيم القاعدة في العراق يُشغّل جناحا شبابيا للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ عاما يسمى "طيور الجنة" (ويشار إليه أيضا باسم "فتية الجنة" أو "شباب الجنة") لتنفيذ هجمات انتحارية ضد أهداف عسكرية وحكومية ومدنية. ويصعب التحقق من المعلومات المتعلقة بهذا الجناح التابع لتنظيم القاعدة في العراق بسبب الطابع السري للجماعة وصعوبة تحديد قادتها وتسلسل قيادتها. ولكن يقال إن تنظيم القاعدة في العراق يستهدف الأطفال المستضعفين، مثل الأيتام وأطفال الشوارع وأصحاب الإعاقة العقلية، من أجل تجنيدهم قسرا. ويُزعم أن المتمردين قد استخدموا، في حالات أخرى، الأطفال كمفجري قنابل بالوكالة، فلم يُخبروا بأنهم ينقلون متفجرات يعتمز تفجيرها عن بعد دون علمهم.

٩٨ - وفي عام ٢٠١٠، قُتل ما لا يقل عن ١٩٤ طفلا وأصيب ٢٣٢ طفلا نتيجة استمرار النزاع. وحدثت أغلبية هذه الحوادث في محافظات بغداد ونيوى وكر كوك والبصرة. وتفيد الظروف الأمنية وصول موظفي الأمم المتحدة إلى أجزاء كثيرة من العراق، ومن ثم لم يتسن التحقق من الحوادث جميعا. ونتيجة لذلك، تعتقد الأمم المتحدة أن هذه الأرقام تعبر بشكل منقوص عن العدد الفعلي للخسائر التي وقعت في صفوف الأطفال خلال السنة. ويعزى العدد الأكبر من الخسائر إلى تنظيم القاعدة في العراق وتنظيم دولة العراق الإسلامية اللذين يشنان هجمات عشوائية، بما في ذلك المفجرون الانتحاريون والسيارات المفخخة والقنابل المزروعة على جوانب الطرق، بهدف ترويع السكان وإشاعة مناخ من الرعب في الأماكن العامة التي يتجمع فيها عادة المدنيون، بمن فيهم الأطفال. وقد أعلن تنظيم دولة العراق الإسلامية مسؤوليته عن الهجوم الذي وقع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على كنيسة سيدة النجاة ببغداد وقتل فيه ٥٥ شخصا، من بينهم ٣ أطفال. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل أطفال أيضا أو شوهوا نتيجة وقوعهم في مرمى النيران أثناء الاشتباكات بين الجماعات المتمردة والقوات العسكرية والشرطة، أو أثناء المواجهات عند نقاط التفتيش.

٩٩ - وأدى استمرار هذا الوضع الأمني إلى تقويض فرص حصول الأطفال على التعليم في بعض الحالات. ويظل تهديد جماعات بعينها وترويعها باعثا على القلق بوجه خاص. فقد

أفادت التقارير مثلا بأن مدارس كثيرة في بغداد، تتفاسم في أحيان كثيرة نفس الأماكن مع كنائسها، قامت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، إثر الهجوم الذي شنه تنظيم دولة العراق الإسلامية على كنيسة سيدة النجاة، بإلغاء دروسها لعدة أسابيع خوفا من أن يشن التنظيم المذكور أو جماعة متمرده أخرى هجوما مماثلا يرمي إلى ترويع الطائفة المعنية.

١٠٠ - وتوقف احتجاز الأطفال من جانب القوات الأمريكية في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويقضي اتفاق حالة القوات المعقود بين الولايات المتحدة والعراق بالإفراج عن الأحداث الذين تعتقلهم القوات الأمريكية في العراق، أو بنقلهم، في حالة وجود أدلة كافية، إلى نظام العدالة العراقي للتعامل معهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، لم يعد هناك أي أحداث محتجزين لدى القوات الأمريكية في العراق. وفي عام ٢٠٠٩ بدأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بدعم من اليونيسيف، مشروع "العدل للأطفال" الذي يجمع بين توفير الوقاية والحماية للأطفال والشباب وإعادة إدماجهم وكفالة العدالة الإصلاحية لهم. واستمرت أربعة أفرقة قانونية في توفير المساعدة للصبيان أثناء الاحتجاز في مرحلتي ما قبل وما بعد المحاكمة في بغداد والبصرة في عام ٢٠١٠. وكان كثير من هؤلاء الفتية متهمين بالمشاركة في أنشطة إرهابية، وهي أنشطة يعاقب عليها بالسجن لمدة ١٥ عاما في حالة الإدانة. وهناك آخرون كانوا محتجزين دون توجيه تهمة رسمية إليهم لأكثر من ١٢ شهرا.

التطورات في لبنان

١٠١ - ما زال القلق العميق يساور الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بحماية الطفل إزاء تسييس الأطفال ومشاركتهم المحتملة في الصدامات المسلحة بين القوى السياسية المتخاصمة أو في المظاهرات السياسية. غير أن جمع أدلة دقيقة وموثوق بها عن ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة يظل أمرا صعبا بسبب نقص آليات الرصد في لبنان في الوقت الحاضر. ولم تُصدّق الحكومة بعد على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

١٠٢ - كما يشكل تأثير الاضطراب السياسي المستمر، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية الحادة، وارتفاع نسب التسرب من المدارس، وارتفاع نسب البطالة بين الشباب في صفوف اللاجئين الفلسطينيين بالقياس إلى السكان المضيفين، عوامل رئيسية تزيد من مخاطر ارتباط الأطفال بالعنف السياسي المسلح، أو بالتطرف العنيف في بعض المخيمات الفلسطينية. وينبغي ملاحظة أن التعديلات الهامة التي أدخلت على قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، التي اعتمدها البرلمان اللبناني في عام ٢٠١٠، ترمي إلى تحسين فرص وصول اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان إلى سوق العمل في القطاع الخاص.

١٠٣ - ومن زاوية إيجابية، تم هذا العام الإفراج عن ٩ أطفال من الأطفال الاثني عشر المعتقلين لأسباب أمنية، الذين احتجز بعضهم بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعة فتح الإسلام، كما جاء في تقرير الأخير. وبلغ عمر اثنين من المحتجزين ١٨ عاما خلال السنة ونقلوا إلى المرافق الخاصة بالكبار.

١٠٤ - وما زال وجود الذخائر العنقودية التي استخدمتها إسرائيل خلال الحرب في عام ٢٠٠٦ يشكل خطرا جسيما للسكان المدنيين الذين يعيشون بالقرب من المناطق الملوثة. ومنذ نهاية النزاع في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وصل عدد الحوادث التي تعرض لها المدنيون إلى ٣٤٧ حادثا، قتل ٤٤ شخصا وأصيب ٣٠٣ أشخاص، من بينهم ١٠٢ من الأطفال.

١٠٥ - وتشكل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تهديدات مستمرة، إذ سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٧ حالة لحسائر وقعت في صفوف المدنيين. وتتضمن هذه الحسائر قتل طفل وتشويه ثلاثة آخرين في حادث واحد وقع في مخيم البداوي الفلسطيني (شمال لبنان) ويجري حاليا التحقيق فيه من جانب المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام. وفي ١٧ آب/أغسطس، صدق البرلمان اللبناني على اتفاقية الذخائر العنقودية.

التطورات في ميانمار

١٠٦ - من بين الجنود الأطفال الـ ٩٣ الذين تم الإخطار بصرفهم من قوات تانماداو (القوات المسلحة الميانمارية) عن طريق آليات حكومية خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من أن ٤٠ طفلا قد جندوا خلال عام ٢٠١٠، في حين أن الأطفال الـ ٥٣ المتبقين قد جندوا في عام ٢٠٠٩. غير أن ذلك لا يمثل على الأرجح العدد الإجمالي للأطفال المجندين، بالنظر إلى أن منظمة العمل الدولية قد تلقت ٢٠١ شكوى تتعلق بتجنيد جنود أطفال في عام ٢٠١٠ (مما يمثل زيادة كبيرة بالقياس إلى ٨٦ شكوى وردت في عام ٢٠٠٩)، وما زال هناك سيل مطرد من التقارير التي تقدم بانتظام إلى فرقة العمل عن تجنيد القصر. وفي عام ٢٠١٠، تابعت فرقة العمل بصفة منتظمة الحالات المبلغ عنها؛ غير أن تقييد الوصول في ميانمار ما زال يجد من عدد الحالات التي تتمكن فرقة العمل من التحقق منها. ويشير تحليل الحالات التي تم التحقق منها والتقارير الموثوق بها إلى أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومة، فإن أنماط تجنيد الأطفال القصر في قوات تانماداو لم يطرأ عليها تبدل ملموس وما زالت تشمل تجنيد أطفال يعملون وغير مصحوبين بذويهم يُقتادون من الشوارع أو محطات السكك الحديدية أو غيرها من الأماكن العامة، حتى وإن كان أغلبية الأطفال قد جندوا من منازلهم أو قراهم. وكانت معظم حالات التجنيد تتعلق بأطفال تتراوح أعمارهم

بين ١٥ و ١٧ عاماً، وكانت أغلبيتهم من مقاطعة يانغون. وما زال الأطفال يُقنعون أو يُخدعون من جانب أقاربهم (العاملين في قوات تانماداو) والجنود (للحصول على ترقية أو حوافز أخرى) وغيرهم من الوسطاء كي ينضموا إلى قوات تانماداو. وأفاد أغلبية الأطفال الذين أجريت مقابلات معهم بعد صرفهم من الخدمة بأن القائم بتجنيدهم لم يسألهم عن أعمارهم، أو زيفها عند التجنيد. وتشير تقارير موثوق بها إلى أنه بالإضافة إلى الأطفال الذين يجندون رسمياً في قوات تانماداو، فإن هذه القوات تستخدم الأطفال كحمالين، وكعمال في أشغال بناء الطرق والمطابخ والزراعة، وتستخدمهم أيضاً لخدمة كبار الضباط. كما تؤكد التقارير قيام الميليشيات القروية المعروفة باسم "بي ثو سيت" بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

١٠٧ - وما زال الأطفال موجودين في صفوف الجيش البوذي الكاريبي الديمقراطي، المتمركز في مقاطعة بان بولاية كاين. وتم التحقق من ثلاث حالات تتعلق بثلاثة صبية تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٥ عاماً جندتهم كتيبة الجيش البوذي الكاريبي الديمقراطي رقم ٥٥٥ ورقم ٩٠٧ على التوالي قبل عام ٢٠١٠. وتشير شهادات هؤلاء الأطفال الذين انفصلوا عن الجيش المذكور في عام ٢٠١٠ إلى وجود كثير من الأطفال الآخرين في تلك الجماعة المسلحة.

١٠٨ - وتشير معلومات موثوق بها إلى أن الأطفال كانوا موجودين أيضاً في صفوف جيش استقلال كاشين، ومجلس سلام الاتحاد الوطني الكاريبي/جيش التحرير الوطني الكاريبي، وجبهة السلام الكارينية، والحزب الوطني التقدمي الكاريبي/الجيش الكاريبي، وجيش ولاية شان للجنوب، وجيش ولاية وا المتحد. غير أن فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ لم تتمكن من الاتصال بهذه الجماعات أو رصد وجود الأطفال بشكل مباشر في هذه الجماعات بسبب القيود التي فرضتها الحكومة على الوصول. وتم الآن إدماج جبهة التحرير الشعبية الوطنية الكارينية وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار/جيش كوكانغ، المدرجين في المرفق الأول من تقرير لي لعام ٢٠١٠ (A/64/742-S/2010/181)، في قوات حرس الحدود التابعة لقوات تانماداو (قوة حرس الحدود رقم ١٠٠٤ وقوة حرس الحدود رقم ١٠٠٦ على التوالي). كما أدمج فصيل منشق عن الجيش البوذي الكاريبي الديمقراطي في قوات حرس الحدود. وعلاوة على ذلك، تم التحقق من حالة طفل ارتبط بالاتحاد الوطني الكاريبي/جيش التحرير الوطني الكاريبي في عام ٢٠١٠. وأفاد الصبي بأنه أدى مهاماً إدارية للجماعة وبأن صبيين آخرين كانا موجودين في المعسكر.

١٠٩ - وشوهد أطفال يرتدون الزي العسكري في صفوف جبهة شين الوطنية/جيش شين الوطني في تونغزام وتدم في شمال غرب ولاية شين. ويشكل هذا انتهاكاً لـ "وثيقة الالتزام"

التي أصدرتها جبهة شين الوطنية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ والتي أكدت فيها مجدداً أن الجماعة لا تجند أي أشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، وكررت فيها التزامها بأن تُيسر الرصد المستقل وأن تضع خطة عمل محددة المدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

١١٠ - ونشر في عام ٢٠١٠ عدد من التقارير الإعلامية عن تعرض الأطفال للقتل والتشويه خلال المناوشات التي وقعت بين قوات تامداداو أو الجيش البوذي الديمقراطي الكاريبي أو جيش التحرير الوطني الكاريبي أو الجيش الكاريبي أو جماعة مون بي ثيت، أو بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وفي حالة تم التحقق منها، فجر صبيان تقل أعمارهما عن ١٠ سنوات من غير قصد، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، بينما هما يلعبان في بلدة هلانغبوي بولاية كاين، قذيفة غير منفجرة كانت قد أطلقتها قاذفة قنابل يدوية من طراز M-79. فلقى أحدهما حتفه على الفور، في حين تعرض الآخر لإصابات خطيرة. وتستخدم قاذفات القنابل اليدوية من طراز M-79 في تلك المنطقة بانتظام من جانب قوات تامداداو والجيش البوذي الديمقراطي الكاريبي وجيش التحرير الوكني الكاريبي. وتواترت مزاعم إضافية كثيرة في عام ٢٠١٠ عن تعرض الأطفال لاستهداف مباشر أو للقتل أو التشويه من جانب أطراف النزاع (تتعلق أغلبية الحالات المبلغ عنها بقوات تامداداو والجيش البوذي الديمقراطي الكاريبي). ولم تتمكن فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من التحقق من هذه الحالات بسبب القيود التي فرضتها حكومة ميانمار على وصول فرقة العمل.

١١١ - وظلت فرص الوصول إلى الفئات الضعيفة، ومن بينها الأطفال، محدودة في كثير من مناطق البلد بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية المعنية بالعمل الإنساني في ميانمار. وظلت الحكومة تقيد الوصول إلى أماكن مختلفة من البلد، قائلة إن الشواغل الأمنية هي المبرر الرئيسي لتقييد وجود وسفر الموظفين الدوليين (وكذلك الوطنيين) التابعين لوكالات الإغاثة. وكانت إمكانية الوصول محدودة في المناطق التي يسري فيها، والتي لا يسري فيها، وقف إطلاق النار، بما في ذلك المناطق الخاضعة لإدارة مختلطة.

١١٢ - ونُشر عدد من التقارير الإعلامية عن هجمات على مدارس أو مستشفيات من جانب قوات تامداداو والجيش البوذي الديمقراطي الكاريبي في ولاية كاين. ولم تتمكن فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من التحقق إلا من تقريرين فحسب من هذه التقارير، لأن السلطات تمنع الوصول أو تقيده تقييدا شديداً. ويتعلق هذان التقريران بهجوم شنته كنيستا المدفعية الخفيفة رقم ٣٦٢ ورقم ٣٦٧ التابعتان لقوات تامداداو في بلدة لير دوه بمقاطعة نونغلين بولاية كاين. ففي الفترة بين ٣ و ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، تسببت الكنيستان في تشريد عدد كبير من الناس تاركين وراءهم ١٣ مدرسة يبلغ مجموع طلابها ٥٣١ طالبا.

ومن هذه المدارس، تم تدمير مدرسة ثانوية ودار حضانة في ثي باو ثا بقريه كوي لاه. وبالإضافة إلى ذلك، تم حرق عيادة باو ثا التي تخدم نحو ٣٠٠٠ نسمة. ومن غير الواضح ما إذا كان أهل القرية قد تمكنوا من العودة إلى ديارهم بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لأن فرص الوصول مقيدة تقييدا شديدا في هذه المنطقة.

١١٣ - وأتاحت الحكومة وثائق تشير إلى أن ٤٣ جنديا في قوات تاماداو قد أُندروا أو خفضت رتبهم أو أُحورهم وبدلأهم أو وبخوا توبيخا شديدا أو سجنوا في سجون عسكرية ومدنية فيما يتصل بتجنيد الأطفال بصورة غير مشروعة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٠. ويمثل هذا العدد زيادة كبيرة بالقياس إلى عام ٢٠٠٩ الذي لم تبلغ وزارة الدفاع فيه إلا عن ٢٢ حالة أُتخذت فيها إجراءات تأديبية ضد أفراد عسكريين. ورحبت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بالزيادة الكبيرة في الجزاءات والعقوبات التي وُقعت على الجناة وأحاطت علما بها، ولكنها ما زالت ترى أن ذلك يقصر عن ضرورة قيام الحكومة على نحو عاجل بتطبيق العمليات التأديبية بشكل منهجي على الجناة (من عسكريين ومدنيين على حد سواء). وفي حدود علم فرقة العمل لم يواجه أي مدني قد يكون عاون في تجنيد القصر أو حرض عليه مقاضاة جنائية. ولم تتخذ الحكومة أيضا خطوات لتجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

١١٤ - وأبلغت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في وقت سابق عن التطور السار المتمثل في قبول الحكومة مبدأ صرف المجندين القصر المتهمين بالفرار من الخدمة والإفراج عنهم من السجن استنادا إلى عدم مشروعية تجنيدهم. وتفيد منظمة العمل الدولية بأنه قد تم حتى تاريخه الإفراج عن ٧ (١ في عام ٢٠١٠) من هؤلاء المجندين القصر السجناء وصرفهم من خدمة الجيش، وبأن المفاوضات تتواصل من أجل الإفراج عن ١٠ أشخاص آخرين منهم. ومما يدعو للأسف أن إلقاء القبض على "الفارين" قد تواصل، ولم يتخذ أي إجراء استباقي لتحديد هوية هؤلاء الأشخاص المسجونين في الوقت الحاضر. ومن التطورات السارة أيضا قبول الحكومة المبدأ المتمثل في أن بلوغ الطفل المجنّد سن الرشد القانوني لا يضيفي المشروعية على تجنيده، أو مواصلة احتجازه في الجيش، أو اتهامه لاحقا بالفرار.

١١٥ - وفي عام ٢٠١٠، طرأت زيادة ملحوظة في الإبلاغ عن تجنيد القصر لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ وغيرها من المنظمات المعنية بحماية الأطفال. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا إلى زيادة فعالية التعاون بين الحكومة وأعضاء فرقة العمل بشأن المسألة، لا على المستوى الوطني فحسب، بل أيضا على المستوى المحلي حيث تزايدت أنشطة التوعية الموجهة إلى الضباط المحليين. كما زاد الإبلاغ في مناطق المشاريع حيث أنشأ الضباط المحليون آليات

حدودية لحماية الأطفال، بدعم من الوكالات المعنية بحماية الأطفال وشركائها المحليين المعنيين أيضا بحماية الأطفال.

١١٦ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أصدرت الحكومة قانون الخدمة العسكرية الشعبية الذي لم يدخل بعد، في حدود علم فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، حيز النفاذ. وينص القانون على جواز استدعاء الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ عاما والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢٧ عاما لأداء الخدمة العسكرية لمدة لا تتجاوز ٢٤ شهرا (أو ٣٦ شهرا في حالة فئة محددة من الأفراد المهنيين وذوي المهارات). وما زالت فرقة العمل تشعر بالقلق إزاء إمكان تنفيذ هذا القانون في ضوء المسائل التنظيمية المتعلقة بالتحقق من العمر. ولم توقع حكومة ميانمار بعد البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

التطورات في نيبال

١١٧ - اشترك الحزب الشيوعي النيبالي الموحد الماوي، بوصفه حزبا سياسيا، في انتخابات الجمعية التأسيسية في عام ٢٠٠٨، وانخفضت بشكل كبير بعد ذلك الانتهاكات ضد الأطفال المرتبطة بالنزاع. غير أن العناصر المسلحة التي تمارس نشاطها بدوافع سياسية، وبدوافع إجرامية أساسا في كثير من الأحيان، في أفضية تيراي الجنوبية ما زالت تؤثر تأثيرا خطيرا على الوضع الأمني العام، وقد أوجدت هذه الجماعات مخاطر جديدة فيما يتعلق بحماية الأطفال وزادت من تعرضهم للانتهاكات. ولكن لا يمكن تحديد نمط ثابت للانتهاكات، ويتعذر تحديد هوية الجناة في كثير من الأحيان، بالنظر إلى أن الحالة في منطقة تيراي تتسم بالسيولة وبسرعة تشكيل الجماعات المسلحة المختلفة وانقسامها واختفائها.

١١٨ - وفي عام ٢٠١٠، وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ خطف ١٤ طفلا ثم قتل ٤ أطفال منهم في وقت لاحق. ومن هذه الحالات الـ ١٤، كانت ١٢ حالة تتعلق بالخطف للحصول على فدية، في حين لم تكن الدوافع معروفة في الحالتين الأخريين. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض ٢٠ طفلا لإصابات تسببت فيها الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع في أجزاء مختلفة من البلد. ولكن كان من الصعب تحديد ما إذا كانت الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع تعد من مخلفات النزاع السابق أو تمثل تلويثا جديدا قامت به الجماعات الإجرامية المسلحة.

١١٩ - وقام برنامج التوعية بمخاطر الألغام الذي تقوده إدارة التعليم والشرطة النيبالية وقوة الشرطة المسلحة، بدعم من اليونيسيف، بتدريب وتجهيز المعلمين وأفراد الشرطة النيبالية وقوة الشرطة المسلحة في الأفضية الـ ٢٥ الأكثر تضررا. وتم توعية نحو ٥٠٠ ٠٠٠ طفل في

المدارس و ٢٥٠٠٠ من أفراد الأمن بتجنب مخاطر الألغام، وتجنب مخلفات النزاع من المتفجرات التي تشكل الخطر الأهم إذ سببت من الخسائر في نيبال أكثر مما سببت الألغام. وأنشئ في وزارة السلام والتعمير قسم معني بالألغام بدأ يمارس أعماله بوصفه جهة التنسيق الحكومية للأنشطة المتعلقة بالألغام.

التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة

١٢٠ - قُتل ١١ طفلاً فلسطينياً وأصيب ٣٦٠ طفلاً (٣٤٢ صبياً و ١٨ فتاة) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في حوادث تتصل بالنزاع المسلح. ومن بين الأطفال المصابين الـ ٣٦٠، كان هناك ٥٨ طفلاً تقل أعمارهم عن ١٢ عاماً؛ وحدث ٨٣ في المائة من الإصابات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وحدث ١٧ في المائة في غزة؛ وأصيب ٣٠٢ من الأطفال بأيدي قوات الأمن الإسرائيلية و ٤٠ طفلاً من جانب المستوطنين الإسرائيليين، و ١١ طفلاً من جراء ذخائر غير منفجرة، وطفلاً على يد جناة لم تعرف هويتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب خمسة أطفال من جراء المناولة الخاطئة للأسلحة والمتفجرات في عدة حوادث كان من بينها حادث يتعلق فيما يقال باقتتال بين الجماعات الفلسطينية المسلحة. ولم يقتل أي طفل إسرائيلي في عام ٢٠١٠ نتيجة النزاع، لكن أصيب طفلان منهم طفل أصيب نتيجة إطلاق صاروخ من قطاع غزة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر من جانب جماعة فلسطينية لم تعرف هويتها.

١٢١ - وهناك شواغل خطيرة تتعلق بتزايد عدد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، الذين أطلقت عليهم النار أو أصيبوا داخل ما يسمى منطقة غزة العازلة التي فرضتها إسرائيل، وهي منطقة تغطي مساحة تصل إلى ٣٠٠ متر من سياج غزة. والحدود الدقيقة للمنطقة غير واضحة، بالنظر إلى أنها ليست معينة مادياً، لكنها تعرف كمنطقة تحدث فيها مواجهات بين المقاتلين وقوات الأمن الإسرائيلية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أصدر الجيش الإسرائيلي بياناً أشار فيه إلى أن أي شخص يدخل المنطقة سيعرض حياته للخطر. غير أن الفلسطينيين يواصلون جمع الحصى والنفايات المعدنية من المستوطنات المهجورة والمناطق الصناعية المجاورة للسياج، وهي مواد يبيعونها بعد ذلك لإعالة أسرهم. وفي عام ٢٠١٠، قتل إن ٤٠ صبياً و ٤ فتيات قد أصابتهن نيران إسرائيلية في المنطقة العازلة أو بالقرب منها. ومن بين هؤلاء، أصيب بطلقات ٢٦ صبياً، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم ١٣ عاماً، بينما كانوا يجمعون الحصى ضمن مسافة ٨٠٠ متر من السياج. وفي الحالات التي أُخذت بشأها إفادات تحت القسم، أصابت الطلقات ١٩ طفلاً في الساق، وطفلين في الذراع، وطفلاً في الرأس.

١٢٢ - وللسنة الثالثة على التوالي، استمر ورود أنباء عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين كدروع بشرية، ووثقت ثلاث حالات جديدة في ثلاثة حوادث منفصلة وقعت في الضفة الغربية في عام ٢٠١٠. إذ استخدمت فتاة عمرها ١٦ عاما وصبيًا عمره ١٣ عاما كدريعين بشريين أثناء تفتيش المنازل في حادثين منفصلين وقعا في نابلس، وأُجبر طفل عمره ١٤ عاما على السير أمام الجنود الإسرائيليين كدروع بينما كانت الحجارة تلقى عليهم أثناء مواجهات في الخليل. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، أتهم جنديان، في أول محاكمة من نوعها، باستخدام طفل كدروع بشري خلال "عملية الحديد المصبوب". وأدانت محكمة عسكرية إسرائيلية الجنديين في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لإتيان "سلوك غير ملائم" و "تخطي السلطة". وخُفضت رتبتهما من رتبة رقيب أول إلى رتبة رقيب وحكم عليهما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ. وحتى تاريخه، لم تكن التدابير التي اتخذتها قوات الأمن الإسرائيلية لمنع استخدام الأطفال كدروع بشرية والمعاقبة عليه معبرة عن خطورة هذا السلوك.

١٢٣ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان ٢١٣ طفلا فلسطينيا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما، من بينهم فتاة واحدة، مودعين في أماكن احتجاز إسرائيلية أو مسجونين من جانب قوات الأمن الإسرائيلية بتهم تتصل بالترايع. وأودع طفلان فلسطينيان رهن الاحتجاز الإداري دون اتهام أو محاكمة في عام ٢٠١٠، وكان أحدهما صبيًا احتجز لأكثر من ١٠ شهور. ومما يبعث على القلق بوجه خاص أن الحالات الموثقة لإلقاء القبض على أطفال في ضاحية سلوان بالقدس الشرقية قد تزايدت بصورة حادة في الربع الأخير من عام ٢٠١٠. كما تزايد التقارير عن ممارسة الجنود الإسرائيليين للعنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم أثناء الدوريات في سلوان، وكذلك أثناء القبض على الأطفال من القدس الشرقية ونقلهم إلى أماكن الاحتجاز واستجوابهم. وتفيد أرقام الشرطة الإسرائيلية بأن ١ ٢٦٧ ملفا إجراميا قد فُتح ضد أطفال اُتهموا بقذف الحجارة في القدس الشرقية بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١٢٤ - وفي عام ٢٠١٠، وثقت الأمم المتحدة وشركاؤها ٩٠ حالة تتعلق بسوء معاملة الأطفال الفلسطينيين في أماكن الاحتجاز الإسرائيلية، بما في ذلك من خلال إفادات أدلى بها هؤلاء الأطفال تحت القسم. وكانت أعمار ٢٤ من هؤلاء الأطفال تقل عن ١٥ عاما، وكان منهم طفلان يبلغ عمرهما ١٠ سنوات وطفل يبلغ عمره ٧ سنوات. وفي أكثر من ٧٥ من هذه الحالات، جرى الإبلاغ عن تقييد الأيدي وعصب الأعين، وأفاد ٦٢ طفلا بأنهم تعرضوا للضرب، و ٣٥ بأنهم أُجبروا على المكوث في أوضاع تنكيلية، و ١٦ طفلا بأنهم حبسوا حبسا انفراديا. وفي ثلاث حالات، أفاد الأطفال بأن الصدمات الكهربائية قد

استخدمت على أجسادهم، وأفاد ٤ أطفال بأنهم هددوا بالصدمات الكهربائية أثناء استجوابهم، مما أسفر عن انتزاع اعترافات بالإكراه. وكان مما يثير القلق بوجه خاص تزايد الحالات الموثقة للعنف الجنسي إذ بلغت ١٤ حالة (١٣ صبيا وفتاة واحدة) في عام ٢٠١٠ بالقياس إلى ٩ حالات (٨ صببية وفتاة واحدة) في عام ٢٠٠٩. وكانت هذه الحالات تتعلق بتهديدات بالعنف الجنسي (١٣ حالة) وحالة تتعلق بتعدٍ جنسي إذ استخدمت فيها كوابل كهربائية على الأعضاء التناسلية. ويوحى ارتفاع عدد ما تم الإبلاغ عنه وتوثيقه من حالات حدث فيها هذا النوع من المعاملة بشيوع إساءة معاملة الأطفال في نظام العدالة العسكرية الإسرائيلية. وهناك دلائل على أن بعض الأطفال لا يبلغون عن حوادث سوء المعاملة الذي يتعرضون له وهم رهن الاحتجاز خوفا مما قد يترتب على تقديم هذه الشكاوى وتشككا في فعالية عملية الشكاوى.

١٢٥ - كما تم الإبلاغ عن حالة سوء معاملة لصبي فلسطيني على يد قوات الأمن الوقائي الفلسطينية في عام ٢٠١٠ وتم توثيقها. وتشير الحالة إلى حادث يتعلق بارتباط مزعوم بحماس. وتعرض الصبي للتهديد والضرب للحصول منه على اعتراف. ثم أفرج عنه بعد احتجازه رهن الحبس الانفرادي لمدة ثمانية أيام لم يتح له خلالها الاتصال بمحام أو المثل أمام قاض.

١٢٦ - وتزايد عدد الهجمات على المدارس والمرافق التعليمية من جانب قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين في عام ٢٠١٠ (٢٠ حالة) بالقياس إلى عام ٢٠٠٩ (٩ حالات). وأسفرت هذه الهجمات عن إلحاق الضرر بالمدارس أو تعطيل التعليم، وعرضت سلامة الأطفال في غزة والضفة الغربية للخطر. وكانت أغلبية الحالات تتعلق بوجود قوات الأمن الإسرائيلية داخل مباني المدارس في إطار قيامها بغارات وعمليات اقتحام وتفتيش وتوقيف، وتضمن ذلك استخدام القنابل المسيلة للدموع ضد الطلاب. ووقعت أيضا ثلاثة حوادث شنت فيها قوات الأمن الإسرائيلية غارات جوية وعمليات قصف أسفرت عن إلحاق أضرار بأربع مدارس في غزة، على الرغم من أن المدارس لم تكن فيما يبدو مستهدفة بشكل مباشر في هذه الحوادث. وتزايد أيضا في عام ٢٠١٠ عدد الحوادث التي منعت فيها قوات الأمن الإسرائيلية الطلاب الفلسطينيين من الوصول إلى المدارس وعرضت سلامتهم للخطر. وقد وثقت ٣٦ من هذه الحالات في الضفة الغربية في عام ٢٠١٠، وكانت تتعلق فيما يُدعى بتدابير أمنية من قبيل عمليات إغلاق الطرق أو التفتيش أو المضايقة أو الاعتداء عند نقاط التفتيش من جانب السلطات الإسرائيلية والمستوطنين. وفي حالات أخرى، تعرض الأطفال لعنف المستوطنين لأن السلطات الإسرائيلية لم توفر حراسة عسكرية لحماية الأطفال الذين يبرون بالقرب من مستوطنات أو مخافر أمامية في الضفة الغربية، وخاصة في الخليل، تُعرف بعنفها من قديم. وفي هذا الصدد، لم تستجب السلطات الإسرائيلية حتى الآن للطلب الذي

قدمته ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في شباط/فبراير ٢٠٠٩ للتحقيق في الهجوم الذي قام به في عام ٢٠٠٨ مستوطنون إسرائيليون على أطفال وهم في طريقهم إلى مدرسة الطواحي الواقعة خارج الخليل. كما أنها لم تعالج على نحو شامل مسألة العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الأطفال الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحصار المفروض على قطاع غزة يؤثر أيضا على توافر التعليم وجودته وإمكانية الوصول إليه في غزة. وعلى الرغم من تحسن الحالة منذ بدأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في بناء نحو ٢٠ مدرسة جديدة بعد رفع بعض القيود، فإن الأونروا لم تتمكن من توفير التعليم لعدد من الأطفال المندرجين في عداد اللاجئين الفلسطينيين بسبب نقص أماكن الدراسة الناشئ عن الحظر المفروض على استيراد مواد البناء مما يحول دون إعادة بناء المدارس التي دمرت أو لحقتها أضرار أثناء "عملية الرصاص المصبوب". ولذا فإن هؤلاء الأطفال يلتحقون بمدارس السلطة الفلسطينية.

١٢٧ - وفي عام ٢٠١٠، كانت الجماعات الفلسطينية المسلحة مسؤولة عن ثمانية حوادث تتعلق بالوصول إلى التعليم، من بينها هجومان شُنا على مدارس الأونروا الصيفية في غزة وحادث أطلق فيه صاروخ على إسرائيل سقط بالقرب من دار حضانة في عسقلون. ومما دعا إلى القلق بوجه خاص الهجوم الذي شنه مهاجمون ملثمون في أيار/مايو على مخيمات الأونروا الصيفية الواقعة في غزة. وكان الهجوم على موظفي الأونروا وترويعهم، وهما أمران لم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عنهما، يرميان فيما يبدو إلى التأثير سلبا على مواظبة الصبيان والفتيات الذين يشاركون في تلك المخيمات الصيفية والذين يصل عددهم إلى ربع مليون صبي وفتاة.

١٢٨ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعلنت الحكومة الأمنية الإسرائيلية تخفيف الحصار المفروض على غزة، وخاصة فيما يتعلق بالسلع المدنية ووصول المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من أن ذلك أسفر عن بعض التحسينات في دخول مواد البناء، فإن ما سُمح به لا يمثل إلا جزءا ضئيلا من المواد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة. كما يعاني نظام الرعاية الصحية في غزة من نقص خطير في المعدات والأدوات. ونتيجة لذلك، يضطر المرضى إلى التماس العلاج خارج غزة. وعلى الرغم من الموافقة، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، على ٣ ٥٤٦ طلبا من ٣ ٨٥١ طلبا (٩٢ في المائة) تخص أطفالا يلتهم حصولهم على مساعدة طبية خارج غزة، فقد تم تأخير ٢٩٤ طلبا ورفض ١١ طلبا. وكل من التأخير والرفض في معالجة الطلبات يمكن أن يعرض حياة مرضى أطفال ينتظرون علاجا طبيا عاجلا. وقد لقي أربعة أطفال حتفهم، وجميعهم تقل أعمارهم عن ٣ سنوات، بينما هم ينتظرون التصاريح اللازمة للسفر خارج غزة في عام ٢٠١٠.

١٢٩ - وما زال التشريد القسري يؤثر على حياة مئات الأسر الفلسطينية. ففي عام ٢٠١٠ دُمر ما يزيد على ٤٣١ منشأة فلسطينية في الضفة الغربية (بما في ذلك المنطقة جيم والقدس الشرقية)، من بينها ١٣٧ منشأة سكنية، مما ترك ٥٩٤ شخصا، من بينهم ٢٩٩ طفلا، بلا مأوى.

التطورات في الصومال

١٣٠ - تتزايد الأدلة على تجنيد الأطفال على نطاق واسع وبشكل منهجي في وسط وجنوب الصومال، ومن المعروف أن العناصر المعادية للحكومة، وخاصة حركة الشباب، وكذلك حزب الإسلام الذي اندمج فيها مؤخرا، تتبع في تجنيد الأطفال أنماطا أكثر عدوانية بشكل كبير. وأفاد الشركاء على الأرض بأن حركة الشباب قامت بتجنيد الأطفال قسرا على نطاق واسع، وخاصة في المدارس. وتفيد مصادر عسكرية بأن نحو ٢٠٠٠ طفل قد حُطفوا في عام ٢٠١٠ على يد حركة الشباب من أجل تزويدهم بتدريب عسكري في مخيمات شتى بجنوب الصومال. وتفيد التقارير بأن الجماعات المتمردة تستخدم أعدادا كبيرة بشكل متزايد من هؤلاء الأطفال كقوات مقاتلة في مقديشو قوات الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونتيجة لذلك يُقتل كثير من هؤلاء الأطفال أو يصابون أو يؤسرون من جانب القوات المسلحة أو جماعات عسكرية أخرى. وعلى الرغم من ندرة حالات تجنيد الفتيات الذي يعتبر غير مقبول من الناحية الاجتماعية بصفة عامة، فإن هناك كذلك حالات موثقة لفتيات يعملن لدى جماعات مسلحة، ولا سيما للقيام بأعمال الطهي والتنظيف. وتستخدم الفتيات أيضا لنقل المتفجرات، ولأغراض لوجستية، ولجمع المعلومات الاستخباراتية. وتفيد التقارير أيضا بأن الفتيات يُجندن لتزويجهن بالمقاتلين الشباب. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعدمت حركة الشباب بإجراءات موجزة مراهقتين في مدينة بلد وين اهتمتهما بالتجنس لصالح الحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٣١ - وعلى الرغم من أن السياسة الرسمية للحكومة الاتحادية الانتقالية تقضي بعدم تجنيد الأطفال في قوات الأمن الوطني التابعة لها، تفيد التقارير بأن الأطفال ما زالوا يرتبطون بقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والمليشيات المتحالفة معها، بما فيها أهل السنة والجماعة، وقد تم في عام ٢٠١٠ توثيق ٤٠ حالة لهذا الارتباط. وما زال ضمان عدم تجنيد أو استخدام الأطفال من الناحية الفعلية يمثل تحديا، وخاصة لدى إدماج المليشيات في القوات المسلحة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وعلى الرغم مما يقال عن تنفيذ الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو لبعض إجراءات الفحص ضمانا لعدم تجنيد الأطفال، فإن الفجوات ما زالت قائمة، وما زالت إجراءات الفحص الصارمة التي تكفل التأكد من العمر لا تطبق

حتى الآن إلا على الجندين الذين يدربون خارج الصومال. أما المجندون الذين تدرّبهم الحكومة الاتحادية الانتقالية داخل الصومال، وأفراد جماعات الميليشيات المتحالفة الذين يُدججون في القوات الحكومية، فلا يخضعون لنفس معايير وإجراءات الفحص الصارمة. وما زالت الأمم المتحدة تشعر بقلق بالغ لعدم إحراز تقدم في هذا المجال. ولم توقع الحكومة الاتحادية الانتقالية بعد البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

١٣٢ - وتم الإبلاغ عن حالات تتعلق بأطفال أسرتهم قوات الحكومة/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على خط الجبهة، وكذلك بأطفال قاموا بالفرار وجند كثير منهم من مناطق أخرى غير مقديشو للقتال في صفوف الجماعات المتمردة المسلحة. ووجد ثلاثة أطفال أنفسهم، بعد الفرار من الخدمة أو تسريح أنفسهم ذاتيا منها، وحيدين في مقديشو دون أي دعم من أسرهم أو قبيلتهم، معرضين للانتقام وإعادة التجنيد. ويعد البحث عن الأسر ولم شملها أمرا صعبا في الظروف الحالية، وقد يؤدي توفير الحماية للأطفال وأفراد أسرهم إلى زيادة ما يتعرضون له من تهديدات إذا كانوا ينتمون إلى مناطق خاضعة للجماعات المتمردة. وقد استهلت الأمم المتحدة مؤخرا مناقشات مع بعثة الاتحاد الأفريقي لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك عن طريق وضع إجراءات عمل موحدة تضمن معالجة هذه الحالات وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة. كما أعربت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الحاجة إلى وضع تدابير وبرامج عاجلة لمعالجة مسألة الأطفال الفارين.

١٣٣ - وتزايد الشواغل بشأن احتجاز الأطفال في سجن مقديشو المركزي. فقد أفادت التقارير على سبيل المثال بأن ٧ أطفال قد احتجزوا، في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، بتهم مختلفة من بينها الارتباط بحركة الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، احتُجز صبيّان في شايبيل السفلى وماركا من جانب حركة الشباب لرفضهما الانضمام إلى قواتهما.

١٣٤ - وقيل إن ما مجموعه ٢٢٢ طفلا قد قتلوا وإن ٥٩٢ آخرين قد جرحوا أو شوهوا في عام ٢٠١٠ نتيجة لوجودهم في مرمى النيران المتبادلة أو لتعرضهم لقذائف الهاون أثناء القتال بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، التي تدعمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والجماعات المتمردة، وأساسا حركة الشباب وحزب الإسلام، في مقديشو وما حولها. غير أن التقديرات تشير إلى أن عدد الخسائر بين الأطفال يعد أعلى كثيرا كما تفيد لجنة الصليب الأحمر الدولية. فقد استقبل مستشفى الكيسان ومستشفى المدينة، وهما المستشفيان الرئيسيان اللذان تحال إليهما الحالات في مقديشو، ما يزيد على ٦٠٠٠ مريض في عام ٢٠١٠ (بالقياس إلى ٥٠٠٠ في عام ٢٠٠٩ و ٢٨٠٠ مريض في عام ٢٠٠٨)، كان نحو ٤٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص الزيادة التي طرأت مؤخرا

على عدد المدنيين، ومن بينهم كثير من الأطفال، الذين يقتلون أو يصابون بسبب استخدام أسلحة انفجارية في المناطق المأهولة.

١٣٥ - وطرأت زيادة كبيرة على عدد الحالات الموثقة للعنف الجنسي ضد الأطفال في عام ٢٠١٠ (٤٦٢ حالة) بالقياس إلى ٢٠٠٩ (١٢٨ حالة) في جنوب وسط الصومال، وصوماليلاند وبونتلاندا، وقد حدث معظم هذه الحالات في مستوطنات المشردين داخليا في صوماليلاند وبونتلاندا. وفي جنوب ووسط الصومال، ارتكبت هذه الانتهاكات أساسا من جانب أفراد في ميليشيات ذات قاعدة قبلية. وجعل الاقتتال المستمر النساء والأطفال أكثر عرضة للعنف الجنسي بسبب التشريد والعوز وانهيار حكم القانون وظهور الميليشيات المستأجرة، التي تعمل تحت سيطرة السلطات المحلية غير الرسمية، المرتبطة أساسا بحركة الشباب. ويتألف معظم المعرضين للخطر من النساء والفتيات اللاتي تعشن في الشوارع وفي مستوطنات المشردين داخليا غير المحمية المقامة في العراء، مثل المستوطنات الموجودة في بوساسو وغالكايو هارغيزا وبطول ممر أفجويي. وعلاوة على ذلك، وردت في تشرين الأول/أكتوبر مزاعم تفيد بأن مقاتلي حركة الشباب يجبرون الفتيات بشكل منهجي على الزواج المبكر. كما وثقت حالتان من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٣٦ - وُتستهدف المدارس والمنشآت التعليمية والمعلمون والطلاب على نحو متزايد من جانب حركة الشباب وجماعات الميليشيات الأخرى لأغراض التجنيد والاستخدام في النزاع. ويزعم أن حركة الشباب قد أمرت، في حزيران/يونيه، المعلمين ومديري المدارس في شايبيل السفلى بتقديم أكثر من ٣٠٠ طالب لتدريبهم، وإلا عرضوا أنفسهم للعقاب. وفي جنوب ووسط الصومال، عُلقت قرابة ٥٢ مدرسة، في شهر أيار/مايو وحده، العمليات والأنشطة بسبب تزايد طلبات جماعات الميليشيا. كما أُغلقت عدة مدارس وأُحقت بها أضرار ودمرت، وقتل الطلاب وأصيبوا، بسبب المواجهات بين المتمردين المسلحين وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو.

١٣٧ - وأدى تفاقم النزاع طوال عام ٢٠١٠ إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية، وتبين تقديرات مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن وصول منظمات المعونة الإنسانية في جنوب الصومال قد هبط إلى أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٦. وتكتنف البيئة التي تعمل فيها الأمم المتحدة قيودا مفرطة، إذ يظل من المتعذر الوصول إلى مقديشو، إلا في المناطق المحيطة بالمطار والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في حين يظل وصول موظفي الأمم المتحدة الوطنيين إلى كثير من المناطق في جنوب ووسط البلد مقيدا. وفي عام ٢٠١٠، طُردت ٧ منظمات دولية غير

حكومية ووكالة تابعة للأمم المتحدة من مناطق جنوب ووسط الصومال. وعُلقت ١٢ منظمة دولية غير حكومية إضافية أنشطتها في منطقة جوبا السفلى في آب/أغسطس عقب قيام حركة الشباب بشن غارة على مجعاتها، مما ألحق ضررا بنحو ١٣٠.٠٠٠ نسمة يحتاجون إلى مساعدة إنسانية، ولا سيما الأطفال. أما المنظمات غير الحكومية الصومالية المحلية فقد تمكنت حتى الآن من مواصلة عملها دون انقطاع كبير، حتى وإن كانت تعمل في ظروف متزايدة الصعوبة.

١٣٨ - وقد أعربت، في تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح الذي صدر في عام ٢٠١٠ (A/64/742-S/2010/181)، عن الشواغل إزاء الادعاءات المتعلقة بتجنيد شباب وفتية كينيين ذوي أصل صومالي من المقاطعة الشمالية الشرقية في كينيا، وكذلك لاجئين صوماليين من مخيم اللاجئين في داداب بكينيا، بغية القتال إلى جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. وقد نقلت الأمم المتحدة وبعثات دبلوماسية أخرى هذا الشاغل إلى أعلى مستويات الحكومة كينيا. ونتيجة لذلك، أوفدت الحكومة، من خلال اللجنة الإدارية المشتركة المعنية بالإدارة والأمن الوطني ولجنة الدفاع والعلاقات الخارجية التابعين لها، بعثة لتقصي الحقائق إلى غاريسا وداداب وفوي في كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأكدت مصادر الأمم المتحدة أن عملية فحص قد أجريت وأن أي شخص تشمله حملة التجنيد لا يستطيع أن يثبت أن عمره يتجاوز ١٨ عاما كان يستبعد ويعاد إلى أسرته. وقُدّم التقرير المتعلق ببعثة تقصي الحقائق إلى البرلمان الكيني في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وسلط التقرير الضوء على أن الشباب والفتية كانوا معرضين للانضمام لهذه الجماعات بسبب ارتفاع مستويات الفقر والبطالة في المنطقة الشمالية الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع وزير الخارجية بالإنابة، بممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح خلال البعثة التي قامت بها إلى كينيا والصومال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وكرر التزام الحكومة بتنفيذ تدابير الحماية والضمانات اللازمة على الحدود وفي مخيمات اللاجئين وما حولها، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمنع تكرار هذه الأنشطة. ويجدر الترحيب بما اتخذته حكومة كينيا من إجراءات فورية للتحقيق في هذه الادعاءات المتعلقة بتجنيد القصر. وبما أظهرته من يقظة لدى القيام بذلك.

١٣٩ - وما زال الأطفال المرتبطين بأعمال القرصنة محتجزين بالسجون في بورتلاند. وخلال السنة، تم الإفراج عن ١٠ أطفال مدانين بعد إلغاء الأحكام التي أصدرتها في حقهم محكمة الاستئناف في بوساسو. وحتى كانون الأول/ديسمبر، كان ثلاثة أطفال لا يزالون رهن الاحتجاز.

التطورات في السودان

١٤٠ - انخفض في عام ٢٠١٠ عدد الحالات الموثقة لتجنيد الأطفال واستخدامهم بالقياس إلى عام ٢٠٠٩؛ غير أن جمع البيانات الدقيقة ظل أمرا يعوقه على نحو خطير انعدام الأمن والخوف من الانتقام، وتعذر الوصول إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، والقيود التي فرضتها الحكومة على التنقل. كما أسهم في نقص الإبلاغ صعوبة تسجيل الجماعات المنشقة الجديدة، وعدم وضوح التسلسل القيادي، وتنقل الجماعات بوتيرة عالية، وتحدد المواجهات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، وخاصة في الربع الأخير من عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من هذه التحديات، تم التأكد من أن ١١٣ طفلا قد جندوا من جانب القوات والجماعات المسلحة التالية: الحركة المسلحة لليبراليين والإصلاح (جماعة منشقة عن حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد)، وقوات مخبرات الحدود، وجماعات المعارضة المسلحة التشادية، وقوات الشرطة المحلية، وقوات الشرطة، وقوات الدفاع الشعبي، وجيش تحرير السودان/أبو القاسم، وجيش تحرير السودان/القيادة التاريخية (جماعة منشقة عن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد)، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، والقوات المسلحة السودانية، وجماعات مسلحة غير معروفة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت إلى الأمم المتحدة إفادات جديدة بالثقة يُدعى فيها بتجنيد واستخدام أكثر من ١٥٠ طفلا من جانب عدة جماعات مسلحة في شمال وجنوب دارفور، من بينها جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان/القيادة التاريخية، وحركة العدل والمساواة، والشرطة الاحتياطية المركزية، وقوات مخبرات الحدود، وجماعات المعارضة المسلحة التشادية. ويتواصل التحقق من هذه الحالات.

١٤١ - وداخل ولايات دارفور الثلاث، انخفضت الادعاءات بخطف الأطفال انخفاضاً كبيراً ووثق عدد أقل من الحالات في عام ٢٠١٠. ولكن استمرت الادعاءات بشأن تجنيد الأطفال عبر الحدود من جانب جماعات المعارضة المسلحة التشادية، وحركة العدل والمساواة، ورجال غير مسلحين لم تحدد هويتهم عبروا إلى تشاد ودارفور. كما وثقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حالات خطف في المناطق غير الحدودية من دارفور، من بينها حالات خطف لفتاة في شمال دارفور ولثلاثة صبية في جنوب دارفور.

١٤٢ - ولوحظ في عام ٢٠١٠ استمرار وجود الأطفال في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، والفرقة ٤ في دوار (ولاية الوحدة)، والفرقة ٣ في وونيك (ولاية شمال بحر الغزال)، والفرقة ٥ في ماييل (ولاية غرب بحر الغزال)، والفرقة ٧ في ولاية أعالي النيل، والفرقة ٢ في الولايتين الاستوائيتين الشرقية والوسطى، والفرقة ٨ في ولاية جونقلي. وعلاوة

على ذلك، تم تأكيد ٤٢ حالة من التجنيد النشط للأطفال من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان من الصعب تحديد الأعداد الدقيقة من الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان، بالنظر إلى أن الأطفال يتنقلون بشكل مستمر مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في كل أنحاء جنوب السودان. وفي المناطق الانتقالية، تم كذلك التحقق من أن ٢٢٠ طفلاً كانوا مرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية النيل الأزرق، وتم تسجيل هذه الحالات من أجل تسريح أصحابها في تموز/يوليه؛ وتم التأكد في الوقت نفسه من أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد جند ٨ صببية في جاو (ولاية جنوب كردفان) في تشرين الثاني/نوفمبر. وتشير الافتراضات إلى أن عددا أكبر من الأطفال يوجدون في صفوف جيش تحرير السودان في جنوب كردفان، على الرغم من أن تعذر الوصول والقيود التي فرضتها السلطات المحلية جعلها من الصعب التأكد أو التحقق من هذه الادعاءات. ومن جهة أخرى، قامت الوحدات المتكاملة المشتركة (الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوات التحالف السودانية) بتجنيد ٢٥ صببياً في واو (ولاية غرب بحر الغزال).

١٤٣ - وظلت المنازعات القبائلية في ولاية جونقلي والمحافظتين الاستوائيتين تتسبب في وفاة الأطفال وإصابتهم وخطفهم خلال عام ٢٠١٠؛ فقد قُتل ما مجموعه ١٠ أطفال، من بينهم ٤ فتيات، وأصيب طفلان، وخطف ١٣٨ طفلاً، من بينهم ٣٨ فتاة. وخلال سلسلة من المواجهات بين جماعة مورلي وجماعة لو - نوير، وصل عدد الأطفال المخطوفين من كلتا الجماعتين إلى ١٤٠ طفلاً. وأفادت تقارير بأن الآباء في بعض المناطق قد اصطحبوا أطفالهم إلى الجبال في محاولة لحمايتهم من الخطف. ويظل كثير من الأطفال في أيدي محتطفيهم. وأحرز تقدم ضئيل في تأمين الإفراج عن هؤلاء الأطفال، إذ بات هذا الإفراج يرتبط على نحو متزايد بنتيجة المفاوضات السياسية بين الجماعتين.

١٤٤ - وفي دارفور، قتل ستة أطفال وأصيب طفل نتيجة إطلاق الرصاص أو القنابل اليدوية أو القنابل خلال السنة. وعُزيت الانتهاكات إلى رجال يرتدون زياً عسكرياً أو إلى مهاجمين لم تحدد هويتهم. ولم يتسن تحديد الخسائر التي وقعت في صفوف الأطفال من جراء الغارات الجوية الحكومية، أثناء القتال الأرضي بين الجماعات المسلحة أو خلال المواجهات العرقية، بسبب القيود المفروضة والتصديق على الوصول إلى المناطق المتضررة. وكان من دواعي القلق أيضاً الزيادة في عدد الوفيات (٨ حالات) والإصابات (١٩ حالة) بين الأطفال في عام ٢٠١٠ من جراء الذخائر غير المنفجرة.

١٤٥ - وأفادت تقارير تم التحقق منها بأن أطفالاً تعرضوا لاعتداء بدني أو لسوء المعاملة البدنية في ارتباط بعمليات التسريح المدنية الإجبارية التي نفذها الجيش الشعبي لتحرير

السودان فيما لا يقل عن عشرة مخيمات لرعاة الماشية بجنوب السودان. وتعد عملية التسريح المدني جزءا من سياسة حكومة جنوب السودان الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية تخدم التعايش السلمي بين الجماعات المحلية في جنوب السودان. وفي أحد الحوادث، تم فصل نحو ٢٥٠ طفلا، تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٧ عاما، عن الكبار وترويعهم وضربهم في محاولة لاستخلاص معلومات عن مخبأ الأسلحة الخاص بجماعتهم.

١٤٦ - وفي عام ٢٠١٠، تم توثيق ٢٢ حالة عنف جنسي ضد الأطفال عُزيت إلى أفراد عسكريين وأفراد شرطة وفصائل الجماعات المسلحة ورجال الميليشيا في دارفور. ولم يقدم الضحايا في معظم الأحوال، كما ورد في التقرير الذي قدمته في العام الماضي (-A/64/742/S/2010/181)، معلومات تذكر عن هوية الجناة المزعومين، والنزي العسكري وحده لا يكشف دوما عن انتماء الجناة المزعومين. وما زال رصد هذا الانتهاك والإبلاغ عنه يمثلان تحديا لأن الضحايا وأفراد أسرهم وجماعاتهم كثيرا ما يجمعون عن الإبلاغ عن تلك الحالات خوفا من العقاب أو الوصم. وقد أكدت حكومة السودان أن الوضع قد تحسن، وأنها اتخذت تدابير لمعالجة الشواغل مع مراعاة الأصول القانونية. وتُشجّع الحكومة على مواصلة جهودها في هذا الصدد وضمان قيام الجماعات المسلحة باتخاذ إجراءات وقائية ضد العنف الجنسي.

١٤٧ - وفي جنوب السودان، لوحظت خلال السنة زيادة كبيرة في حالات العنف الجنسي والاعتصاب. وفي حالتين مقلقتين بوجه خاص، اغتُصبت ١٠ فتيات واعتدي عليهن جنسيا من جانب جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال المواجهات المسلحة التي وقعت في شباط/فبراير بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المحلية الموجودة في بالال وتونج (ولاية واراب)؛ وَاغْتُصبت ٢٣ فتاة في ولاية أعالي النيل في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ويظل من الصعب رصد حالات العنف الجنسي في محافظات جنوب كردفان وأبيي والنيل الأزرق لأن أغلبية الانتهاكات لا تُبلّغ بها السلطات المعنية بإنفاذ القانون أو السلطات القضائية في كثير من الأحيان. ولكن مفوض بلدة البورام بولاية جنوب كردفان أفاد بأن الجماعات المحلية تشتكي على نحو متزايد من العنف الجنسي والتحرش الجنسي ضد النساء والفتيات من جانب جنود القوات المسلحة السودانية؛ ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من هذه المعلومات.

١٤٨ - وظل إيصال المساعدات الإنسانية للأطفال متأثرا بتوتر الوضع الأمني، وتجدد المواجهات في نهاية عام ٢٠١٠، والهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة وأصولها، والقيود التي فرضتها الحكومة. وظل من الصعب أو من المستحيل على الجهات المعنية بالعمل الإنساني الوصول إلى مناطق كثيرة في شتى أرجاء دارفور خلال عام ٢٠١٠. وأسهم القتال الذي

نشبت في مطلع عام ٢٠١٠ بين الجماعات المسلحة والقوات الحكومية في جبل مرة في تشريد أكثر من ١٠٠.٠٠٠ مدني، من بينهم أطفال، وأدى إلى تعليق الأنشطة الإنسانية في شباط/فبراير. وعلى الرغم من السماح بالوصول الجزئي في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لأغراض إيصال المواد الصحية والتغذية الأساسية، فإن ذلك لم يؤد إلى العودة الكاملة للمساعدات الإنسانية في هذه المنطقة. فعلى سبيل المثال أدى تعذر الوصول إلى تعويق الأنشطة المتعلقة بحملة التطعيم ضد شلل الأطفال وبحمالات التحصين المتسارع للأطفال تعويقا خطيرا.

١٤٩ - وفي جنوب السودان، لم تفرض قيود على وصول الجهات المعنية بالعمل الإنساني طوال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا في قلة من الحوادث المعزولة. غير أن الوصول قد قلص في الولاية الاستوائية الغربية لسيادة انعدام الأمن من جراء الهجمات المتكررة التي يشنها جيش الرب للمقاومة. وفيما يتعلق بالمناطق الانتقالية، كان الوصول إلى الجزء الشمالي من ولاية غرب كردفان السابقة صعبا بسبب القيود التي تفرضها القوات المسلحة السودانية ودوائر المخابرات والأمن الوطنية بزعم أنها تقع خارج المنطقة المشمولة بوقف إطلاق النار، ومن ثم خارج ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. وقد عوقت هذه القيود أنشطة رصد العمليات المشتبه فيها لتجنيد الأطفال واستخدامهم في هذه المنطقة.

١٥٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حاكمت محكمة نيالا الخاصة ١١ شخصا يشتبه في انتمائهم إلى حركة العدل والمساواة، وأتهموا بالهجوم على قافلة تابعة لحكومة السودان في ساني آفونديو بجنوب دارفور. وأعلن خمسة من المتهمين أن أعمارهم تتراوح بين ١٥ و ١٧ عاما. غير أن المحكمة اعتبرت أن واحدا منهم فقط هو القاصر (١٦ عاما)، وفقا لرأي السلطات الطبية السودانية، وحكمت المحكمة على ذلك المتهم "بتدابير إصلاحية للأحداث الجانحين". بموجب المادة ٦٩ من قانون الطفل لعام ٢٠١٠. واعترضت نفس السلطات الطبية على إعلانات السن المقدمة من الأربعة الآخرين وشهدت بأن أعمارهم تتراوح بين ١٨ و ٢١ عاما. وفي وقت لاحق، حكم القاضي على الأربعة كلهم بالإعدام شنقا مع خمسة متهمين كبار آخرين. وأكدت حكومة السودان مجددا أن المتهمين سيمكّنون من اللجوء إلى كل سبل الطعن اللازمة. وقد ناشدت الأمم المتحدة حكومة السودان وقف تنفيذ أحكام الإعدام، وإعادة النظر في القضايا، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية من يُدعى أنهم جنود أطفال من عقوبة الإعدام وفقا للقانون الوطني وللقانون الدولي الواجب التطبيق. كما يجب على حركة العدل والمساواة أن تكف عن ممارسة تجنيد واستخدام الأطفال وتعريضهم للمخاطر.

باء - معلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات غير تلك المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن أو في غيرها من الحالات المثيرة للقلق التطورات في كولومبيا

١٥١ - الحالة الإنسانية المعقدة في كولومبيا هي نتيجة لنزاع طال أمده وتفاقم من جراء الفقر الهيكلي وانعدام المساواة والارتباط بين الجماعات المسلحة والأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك إنتاج المخدرات والاتجار بها والابتزاز والاختطاف. ورغم أن حكومة كولومبيا أحرزت تقدما لا يستهان به في إضعاف الجماعات المسلحة، لا سيما على الصعيد العسكري، لا تزال هناك تحديات خطيرة تحيط بمسائل الأمن وحماية حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٠، تصاعدت حدة الاشتباكات في مقاطعات مثل أراوكا، وكاوكا، وكوردوبا، وميتا، ونارينيو، ونورتى دى سانتاندير، مما كان له أثره على الأطفال بصفة خاصة. كما كان الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعات السكان الأصليين يعانون من الضعف بشكل خاص. وكانت إحدى النتائج الرئيسية للنزاع تتمثل في استمرار تشريد السكان؛ فوفقا للمعلومات الحكومية الرسمية، كان هناك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ما يصل إلى ٦١ ٠٤٧ من المشردين داخليا الجدد، منهم ٣٠ ٤٨٨ طفلا (١٥ ٦٤٤ من الأولاد و ١٤ ٨٤٤ من البنات). وتقدر المصادر غير الحكومية عدد المشردين داخليا بما يزيد عن ذلك بكثير.

١٥٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، نشر المجلس الوطني الكولومبي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وثيقة تهدف إلى تنسيق استراتيجيات الحكومة الرامية إلى منع تجنيد واستخدام الأطفال من جانب الجماعات المسلحة. وقد تواصلت في ظل الحكومة الجديدة ببرامج وأنشطة حكومية، مثل برنامج "حماية الأطفال والمراهقين المسرحين من الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق القانون"، وبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بمنع تجنيد الأطفال. كذلك، شرعت الحكومة في عملية نشطة لتحديد أماكن الأطفال الذين تركوا الجماعات المسلحة بصورة غير رسمية وتوفير الحماية اللازمة لهم، وكذلك نفس المزايا المقدمة للمسرحين في إطار قانون العدالة والسلام (القانون ٩٧٥). كذلك ينظر البرلمان في قانون للضحايا ينص، ضمن جملة أمور، على حماية الأطفال والمراهقين. ورغم التقدم الذي أحرزته الحكومة الكولومبية، فإن مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات الجسيمة لا تزال تشكل تحديا بالغ الأهمية.

١٥٣ - وقد استمرت الجماعات المسلحة في كولومبيا في تجنيد الأطفال واستخدامهم بصورة واسعة ومنهجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم أنه لا يزال من غير المعروف مدى اتساع حجم ونطاق هذا الانتهاك فعلا، فإن فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ تلقت في

عام ٢٠١٠ معلومات عن تجنيد الأطفال من ١٩ مقاطعة من بين ٣٢ مقاطعة في كولومبيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الإنذار المبكر الذي أنشأه أمين المظالم، الذي يرصد وينذر بمخاطر حدوث انتهاكات وشيكة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، قد حدد ٤٣ حالة مخاطر في ١٩ مقاطعة، تشمل مخاطر تتعلق بتجنيد الأطفال.

١٥٤ - وقد واصلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما في ذلك للمشاركة مباشرة في الأعمال القتالية ضد القوات الحكومية. وفي شباط/فبراير، عقدت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي اجتماعا محليا في انتيوكيا لإحصاء عدد من الأطفال في منطقة ريفية من المقاطعة. كما أعلنت أنه سيتم تجنيد الأطفال فوق سن الثامنة. وفيما كان سمة من سمات استخدام الأطفال، استخدمت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي طفلا لتنفيذ هجوم ضد مركز للشرطة باستخدام متفجرات. وكانت المتفجرات مثبتة بالطفل، وجرى تفجيرها عند اقترابه من مركز الشرطة، مما أدى إلى مصرعه على الفور.

١٥٥ - وكذلك، وفقا لمكتب أمين المظالم، واصلت الجماعات المسلحة المعروفة باسم النسور السود، والجيش الشعبي الثوري الكولومبي لمكافحة الشيوعية، وراستروخوس Rastrojos، و Los Paisas، و Los Urabenos، تجنيد الأطفال واستخدامهم خلال عام ٢٠١٠. كما رصد مكتب أمين المظالم حالات استخدم فيها الأطفال لأغراض الاستخبارات والاستغلال الجنسي في كوردوبا وتشوكو. وهذه الجماعات، التي ظهرت بعد تسريح الجماعة شبه العسكرية المسماة قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، تفتقر إلى التجانس في دوافعها وهيكلها وطرق عملها. ففي الوقت الذي يقتصر فيه الكثير على أنشطة إجرامية عادية، يعمل آخرون بطريقة مماثلة لأساليب المنظمات شبه العسكرية السابقة. ولدى بعض الجماعات هيكل عسكري وتسلسل قيادي عسكري، وبمقدورها فرض سيطرتها على الأراضي والقيام بعمليات عسكرية. وقد أظهر بعض هذه الجماعات قدرة على التحور، وعلى العمل معا في بعض الحالات. وتنظر الحكومة إلى هذه الجماعات على أنها عصابات إجرامية.

١٥٦ - وقد واصلت القوات المسلحة الوطنية استخدام الأطفال لأغراض الاستخبارات، في انتهاك للقانون الخاص بالأطفال والمراهقين (القانون رقم ١٠٩٨) ولتوجيهات وزارة الدفاع الوطني. وفي بعض الحالات، قام أفراد من قوات الأمن باستجواب الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة لجمع معلومات عن الجماعة المسلحة التي ينتمون إليها. وظل بعض هؤلاء الأطفال رهن الاحتجاز لفترات طويلة لدى القوات العسكرية، لمدة أطول من تلك التي يسمح بها القانون، بدلا من تسليمهم إلى الجهات المعنية بحماية الطفل. وفي فالي ديل كاوكا، سعى

أفراد مشاة البحرية، في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، للحصول على معلومات عن المتمردين من خلال إشراك الأطفال في المنطقة. وفي تشوكو، تردد أن أفراد الجيش الوطني استجوبوا، في آب/أغسطس، أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ عاما كان قد تم تسريحهم من جيش التحرير الوطني، للحصول على استخبارات عسكرية. وواصلت القوات المسلحة الوطنية استخدام الأطفال في أنشطة مدنية وعسكرية. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر، شارك أطفال في أحد معازل السكان الأصليين في فالي ديل كاوكا في أنشطة مدنية وعسكرية، وتفاعلوا مع جنود من فرقة العمل المعنية بالعمليات النفسية. وهذه الأنشطة، عند الاضطلاع بها في المناطق المتأثرة بالنزاع، يمكن أن تعرض الأطفال للخطر ولأعمال انتقامية من جانب أعضاء الجماعات المسلحة.

١٥٧ - وسقط أطفال ضحايا للهجمات العشوائية التي تقوم بها الجماعات المسلحة، أو لوقوعهم ضحايا في تبادل إطلاق النار بين الجماعات المسلحة غير المشروعة، أو بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني في عام ٢٠١٠. وأفيد أيضا عن مقتل أطفال أثناء القتال. كذلك، أفادت مصادر رسمية أن فتاتين و ١٦ فتى أصيبوا من جراء الألغام الأرضية فيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من مقتل أو إصابة ١١ طفلا خلال نفس الفترة في مقاطعتي أراوكا وأنتيوكيا وحدهما.

١٥٨ - وخلال العام، وقعت مجازر وأعمال قتل، شملت أطفالا، على أيدي الجماعات المسلحة التي تعتبرها الحكومة مجرد عصابات إجرامية. وفيما بين شهري كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ عن عشر مجازر في كوردوبا. وكان من بين الضحايا تسعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة. ونسبت هذه الحالات لأعضاء جماعة Rastrojos وجماعات أخرى. وجماعة Rastrojos مسؤولة أيضا عن قتل صبيين وفتاة في مقاطعة كوردوبا في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وقتل عائلة مكونة من خمسة أعضاء، بينهم طفلان أحدهما في الثامنة والآخر في الثانية من العمر، في مقاطعة كاوكا في الشهر نفسه. وأدت أعمال العنف هذه إلى التشريد القسري للسكان، بما في ذلك النساء والأطفال.

١٥٩ - واستمرت في عام ٢٠١٠ حالات الإعدام دون محاكمة التي شملت أطفالا على الرغم من سياسة الحكومة بعدم التسامح مطلقا إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، ورغم التدابير التي اتخذتها وزارة الدفاع. أما بالنسبة لحالات الاحتفاء القسري للأطفال أثناء النزاع المسلح، فلم يتسن تحديد العدد الإجمالي حتى الآن، حيث أن الأرقام الرسمية بشأن الأشخاص المفقودين ليست مصنفة حسب سن الضحايا.

١٦٠ - ومما يثير القلق بوجه خاص ارتكاب الجماعات المسلحة لأشكال جسيمة من العنف الجنسي ضد الفتيات المجنّدات. ولا يزال الإبلاغ عن هذه الظاهرة ضعيفا إلى حد بعيد، دون أن يلاحظها الكثيرون. فالفتيات اللاتي يتم تجنيدهن أو اللاتي يرتبطن بالجماعات المسلحة يُجبرن على إقامة علاقات جنسية مع البالغين في سن مبكرة، ويُرغمن على الإجهاض في حالة الحمل. ويُجبرن أيضا على استخدام وسائل لمنع الحمل كثيرا ما تكون غير كافية وضارة بصحتهن. وبشكل منفصل، ووفقا للجنة المؤسسية للعدالة والسلام، تم في إطار قانون العدالة والسلام توثيق ٦٧٧ حالة من حالات العنف الجنسي من قبل أعضاء سابقين في قوات الدفاع الذاتي الموحدّة الكولومبية، بما في ذلك ضد أطفال، فيما بين عام ٢٠٠٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. غير أنه لم يُحرز أي تقدم في متابعة التحقيقات والإدانات.

١٦١ - كما وردت تقارير بشأن حالات اغتصاب وغير ذلك من حالات العنف الجنسي ضد الأطفال التي تورط فيها أفراد القوات المسلحة. وكان جميع الضحايا من الفتيات، يصل سن بعضهن إلى سنتين من العمر. ومع ذلك، استمرت الصعوبات في الحصول على معلومات عن العنف الجنسي ضد الأطفال، حيث يعزف العديد من الضحايا عن الإبلاغ عن الانتهاكات بسبب الخوف من الانتقام من قبل الجناة أو التعرض للاعتداء من جديد. كما أن عدم وجود استجابة مؤسسية ملائمة، وعدم الثقة في إقامة العدل، وعدم وجود معلومات عن إجراءات الرعاية والشكاوى قد ساهم في ندرة المعلومات عن الحالات.

١٦٢ - واستمرت المخاوف الجديدة من احتلال قوات الأمن الوطني للمدارس في مقاطعات أنتيوكيا، وأراوكا، وكاوكا، وكوردوبا، ونورتى دى سانتاندير. فوجود قوات الأمن الوطني في المدارس أو بالقرب منها يزيد من مخاطر تعرض المدارس للهجوم من قبل الجماعات المسلحة ويعرض حياة الأطفال والمعلمين للخطر.

١٦٣ - كما أفيد أن الجماعات المسلحة قامت باحتلال مدارس. وأصبحت مدارس بأضرار نتيجة لأعمال القتال، ونتيجة للألغام المضادة للأفراد والشحنات الناسفة التي زرعتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وبالإضافة إلى ذلك، تستهدف الجماعات المسلحة المدارس لتجنيد الطلاب واستخدامهم في النزاع.

١٦٤ - ووفقا لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، فإن القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية بسبب تصرفات أطراف النزاع قد يهدد على نحو خطير وصول تلك المساعدات، وهو ما يؤثر على الأطفال بشكل خاص. وقد فرضت قيود مشددة على حركة السكان في العديد من المناطق بسبب المواجهات المسلحة بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة الوطنية وإقامة نقاط التفتيش التابعة لها، مما يحد من فرص حصولهم على المواد الغذائية

الضرورية والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى. كما كان وصول العاملين في المجال الإنساني لهؤلاء السكان يواجه عراقيل شديدة. وشملت المناطق المتضررة بصفة خاصة مقاطعات أنتيوكيا، وأراوكا، وكاوكا، وكاكيتا، وغوافياري، وهويلا، وكوردوبا، وميتا، ونارينيو، ونورتي دي سانتاندير.

التطورات في الهند

١٦٥ - تلقت الأمم المتحدة تقارير عن تجنيد واستخدام الأطفال من قِبَل الجماعات الماوية المسلحة، المعروفة أيضا باسم الناكسالييت Naxalites، وعلى وجه الخصوص في بعض المقاطعات في ولاية تشاتيسغاره. وبينما تلاحظ اللجنة عدم وجود بيانات يمكن الاعتماد عليها لتحديد عدد الأطفال المتأثرين، أشارت اللجنة الوطنية الهندية لحماية حقوق الطفل، في وثيقة سياستها العامة الصادرة في آذار/مارس ٢٠١٠، إلى قيام جماعتنا الناكسالييت وحركة سلوى جودوم Salwa Judum (مسيرة السلام) بتجنيد واستخدام الأطفال. وأفادت اللجنة أيضا أنه جرى قتل وتشويه الأطفال كنتيجة مباشرة لأعمال العنف. كما سلطت اللجنة الضوء على استهداف جماعة الناكسالييت للمدارس وتدميرها. كما كنت قد أشرت بشكل منفصل في تقريري السنوي الأخير إلى قيام قوات الأمن باحتلال مدارس. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعربت المحكمة العليا عن استيائها الشديد إزاء استمرار قوات الأمن في احتلال المباني المدرسية في تشاتيسغاره. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أمرت المحكمة العليا حكومة تشاتيسغاره بإجلاء قوات الأمن من جميع المؤسسات التعليمية في غضون أربعة أشهر.

١٦٦ - وتدين حكومة الهند بشدة أعمال جماعة الناكسالييت. وتعهدت الحكومة، إلى جانب السلطات المعنية في حكومة الولاية، باتخاذ إجراءات محددة، تشمل برامج توعية عبر وسائل الإعلام، وإنشاء مدارس جديدة في إطار برنامجها للتعليم الابتدائي العام في جميع القرى، وكذلك مدارس الأشرام الروحانية Ashram، وتعزيز برامج تنمية الطفل المتكاملة ومراكز التعليم قبل المدرسي في جميع المناطق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت حكومة الهند برنامجا تجريبيا (يُعرف باسم مشروع Bal Bandhu) لحماية حقوق الأطفال في المناطق المتضررة من جماعة الناكسالييت، وتتولى تنفيذه اللجنة الوطنية الهندية لحماية حقوق الطفل في عشر مقاطعات من ولايات اندرا براديش، وآسام، وبيهار، ومهاراشترا، تشاتيسغاره. ويتضمن البرنامج عناصر تتعلق بالحماية والصحة والتغذية والصرف الصحي والتعليم والسلامة. كما شرعت الحكومة في بذل جهود لإيصال الخدمات الإنمائية إلى المناطق المتضررة، مثل خطة العمل المتكاملة لـ ٦٠ من المقاطعات المتضررة من جماعة الناكسالييت. وتهدف الخطة إلى تنفيذ

إصلاحات في مجال الحوكمة وتفويض السلطة إلى مؤسسات على مستوى القاعدة الشعبية في مقاطعات مختارة على مدار السنوات الثلاث القادمة.

التطورات في باكستان

١٦٧ - في عام ٢٠١٠، ظلت باكستان تشهد هجمات تشنها جماعات مسلحة تتأثر و/أو ترتبط بحركة الطالبان أو القاعدة، بما في ذلك حركة الطالبان في باكستان، على المؤسسات الحكومية والمدنيين، وهي الهجمات التي تصاعدت وامتدت إلى ما وراء حدود بلوشستان وخيبر - باختونخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية لتصل إلى العديد من المراكز الحضرية الرئيسية. كما استمرت أعمال العنف الطائفي، حيث شنت جماعات مسلحة، من بينها حركة الطالبان وجيش جنغوي Lashkar-e-Jhangvi، هجمات استهدفت أساسا المواكب الشيعية والمساجد. واستخدمت هذه الجماعات المسلحة الأطفال لتنفيذ هجمات انتحارية. وفي حادث من هذا القبيل وقع في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأبلغت عنه الحكومة، قام مفجر انتحاري صبي بتنفيذ هجوم بالقرب من موكب الشيعة في لاهور، مما أدى إلى مقتله مع تسعة آخرين وإصابة ٥٠ شخصا آخرين، بينهم عدة أطفال. وفي حادث آخر وقع يوم ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١، فجر صبي يرتدي زيا مدرسيا نفسه في مركز للتجنيد تابع للجيش الباكستاني في بلدة ماردان شمال غرب البلاد، مما أدى إلى مقتله مع عشرين طالبا عسكريا. وأعلنت حركة الطالبان مسؤوليتها عن تلك الهجمات. كذلك، وفقا لمصادر موثوقة، تردد أن الجماعات المسلحة اختطفت عددا متزايدا من الأطفال في جميع أنحاء البلد في عام ٢٠١٠.

١٦٨ - وعانى الأطفال أيضا من آثار التجنيد عبر الحدود فيما يتعلق بالنزاع الدائر في أفغانستان. ورغم عدم وجود رصد منتظم للحالات من جانب الأمم المتحدة في باكستان، فقد وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في أفغانستان حالات لأطفال أفغان تم تجنيدهم وتدريبهم في باكستان على أيدي جماعات مسلحة، من بينها حركة الطالبان، وتحققت من تلك الحالات. وواصلت أكاديمية ساباون، التي تتخذ مقرا لها في مالاكاند، توفير الدعم بالتأهيل وإعادة الإدماج لحوالي ١٥٠ من الأطفال الذين تم تجنيدهم من قبل حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة غير الحكومية في وادي سوات وتحفظ عليهم القوات المسلحة الباكستانية.

١٦٩ - وفي عام ٢٠١٠، راح أطفال ضحايا للهجمات العشوائية، بما فيها التفجيرات الانتحارية، على الرغم من عدم وجود أرقام رسمية عن عدد الأطفال الذين قتلوا أو جرحوا في هجمات. وفي حادثين منفصلين وردا في وسائط الإعلام، كان هناك أطفال بين الضحايا في هجمات بالقنابل على مسجد شيعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ وعلى موكب للشيعة في

كويتا، بلوشستان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأفيد أن حركة جيش جنغوي أعلنت مسؤوليتها عن الحادث الأخير.

١٧٠ - واستمر في عام ٢٠١٠ ورود أنباء من هجمات بطائرات بدون طيار في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، ولكن لا تتوفر بيانات عن عدد الأطفال الذين قتلوا أو جرحوا في هذه الهجمات. وبشكل عام، فإن عدد القتلى المدنيين هو محل خلاف كبير. وليس بمقدور الأمم المتحدة الوصول إلى هذه المواقع للتحقق من ذلك بأي شكل مستقل.

١٧١ - وأصبحت أعداد الضحايا المدنيين نتيجة للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والعبوات الناسفة المحلية الصنع مصدر قلق بالغ في باكستان خلال عام ٢٠١٠. ومن بين ٢٦٨ من الحوادث المبلغ عنها، أصيب ٣١ طفلاً من جراء هذه العبوات. ووقعت غالبية الحوادث المبلغ عنها في مقاطعة خيبر - باختونخوا أو المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، بينما وقع ما تبقى منها في بلوشستان.

١٧٢ - وخلال العام، استمر استهداف المدارس بهجمات القنابل من جانب الجماعات المسلحة، بما فيها حركة الطالبان، ممن يعارضون التعليم العلماني وتعليم الفتيات. وفي ملاكاند، في مقاطعة خيبر - باختونخوا، جرى تدمير ٢٧٣ مدرسة وتضررت ٣٦٧ مدرسة من جراء الهجمات بالقنابل، وفقاً لوزير التعليم بالمقاطعة. وجرى تدمير ٧٠ مدرسة أخرى أو إصابتها بأضرار في جميع المقاطعات الأخرى المتضررة. وفي هجوم واحد بعينه وقع في شباط/فبراير ٢٠١٠، استهدفت عبوة ناسفة محلية الصنع على شاحنة تقل جنودا باكستانيين في طريقهم إلى افتتاح مدرسة كوتو الثانوية للبنات في مقاطعة خيبر - باختونخوا، حيث انفجرت بالقرب من المدرسة، مما أدى إلى تدميرها ومقتل ثلاثة من فتيات المدرسة وجرح ٦٣ فتاة منهن. وأفيد أن حركة الطالبان في باكستان قد أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم.

١٧٣ - وأقرت جمعية مقاطعة خيبر - باختونخوا في عام ٢٠١٠ قانون حماية الطفل ورفاهه، وهو قانون يهدف إلى معالجة الأحكام القانونية لحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال والتجنيد وغير ذلك من أنواع الانتهاكات لحقوقهم. ولم تصدق حكومة باكستان بعد على البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

التطورات في الفلبين

١٧٤ - كانت هناك زيادة في العدد المسجل من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة في عام ٢٠١٠ (٢٤ طفلاً) مقارنة بعام ٢٠٠٩ (٦ أطفال). ومن بين الحوادث السبعة المسجلة المنسوبة إلى جبهة مورو الإسلامية للتحريير، كان بمقدور فرقة العمل

القطرية للرصد والإبلاغ أن تتحقق من أربعة حوادث شملت ثمانية أطفال كانوا يحملون أسلحة آلية ويقومون بمهام عسكرية في مناطق الجبهة في وسط مينداناو. وأكدت شهادة من جندي طفل عمره ١٥ عاما في مقاطعة ماجوينداناو أن الجبهة تقوم بتدريب الأطفال، بمن فيهم الفتيات. ولا تزال فرقة العمل تتلقي تقارير موثوق بها عن استسلام أطفال مرتبطين بالجيش الشعبي الجديد للشرطة والقوات المسلحة الفلبينية. كما أفاد أسرى سابقون لدى جماعة أبو سيف وجود أطفال في صفوف الجماعة في سولو وباسيلان، وإن لم يتم التحقق من هذا الادعاء بسبب القيود الأمنية. وتحققت فرقة العمل من حالتين لتجنيد أطفال من قبل جماعة مسلحة تدعى المقاتلين السود في كوتاباتو الشمالية. وبعد المشاركة في سلسلة من الهجمات، شملت عمليات للقتل خارج نطاق القانون، استسلم الأولاد للشرطة، وقدموا إفادات مفصلة عن أنشطة الجماعة. والعديد من أعضاء جماعة المقاتلين السود هم من المقاتلين السابقين في الجيش الشعبي الجديد. وتعمل هذه الجماعة في مقاطعة كوتاباتو الشمالية، وتعزز أحيانا قوات الأمن الحكومية في عملياتها.

١٧٥ - وتفيد التقارير أن أفراد القوات المسلحة الفلبينية يواصلون، على المستوى المحلي، استخدام الأطفال لأغراض عسكرية. ولوحظ وجود نمط مشترك يتضمن استخدام الأطفال في عمليات مكافحة التمرد، وغالبا ما يحدث ذلك أثناء مطاردة متمردى الجيش الشعبي الجديد في المناطق النائية من البلد. واستراتيجية مكافحة التمرد، (عملية مراقبة الحرية)، تبيح للجنود وتشجعهم على التفاعل مع المدنيين، بمن فيهم الأطفال، للأغراض العسكرية، واستخدامهم كأدلة ومخبرين وحمايين. وتم في عام ٢٠١٠ التحقق من ثلاثة حالات شملت فتيان تبلغ أعمارهم ١٣ و ١٥ و ١٦ سنة. وبالمثل، سجلت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ ادعاءات عديدة من تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجماعات شبه العسكرية، ولا سيما الوحدات الجغرافية للمواطنين التابعة للقوات المسلحة، التي تردد أنها تضغط على الأطفال وتجبرهم على الانضمام إلى صفوفها. ويتم تجنيد هذه الوحدات محليا من مجتمعاتها المحلية وتقتصر عملياتها العسكرية على البلدية التي تتشكل فيها. وهم يخضعون لهيكل قيادة القوات المسلحة الفلبينية، وإن كان الإشراف عليها فضفاضاً.

١٧٦ - واستمرت القوات المسلحة الفلبينية في اعتقال الأطفال. وأفاد الأطفال المحتجزون بتعرضهم للإيذاء البدني واستجوابهم تحت الضغط الشديد، وتعريضهم لسوء المعاملة ولأعمال ترقى إلى حد التعذيب لانتزاع معلومات عن المتمردين. وتم التحقق من أربعة حوادث شملت أربع فتيات وصبي واحد، تورطت فيها كتائب المشاة ١١ و ٣٤ و ٢٥ و ٥٤ من الجيش الفلبيني. وأدت هذه الحوادث أيضا إلى تشريد عائلات خوفا من استهدافها كأعضاء مزعومين في الجيش الشعبي الجديد.

١٧٧ - وفي حين كان هناك انخفاض في عدد المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة الفلبينية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير في عام ٢٠١٠، فإن القتال مع الجهات الفاعلة المسلحة الأخرى غير الحكومية ظل دون تغيير نسبيا. وتم توثيق زيادة في عدد الضحايا من الأطفال في عام ٢٠١٠: حيث أفيد مقتل ٣٨ طفلا، بينهم ٨ فتيات، وتشويه ٤٠ طفلا، بينهم ١٦ فتاة؛ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩ حين قُتل ١٢ طفلا وأصيب ٤٠ آخرين. ومن بين هذه الحوادث، أثبت ما تم التحقق منه تورط الجيش الشعبي الجديد والقوات المسلحة الفلبينية والميليشيات الخاصة التابعة للسياسيين المحليين. ولم يتم تحديد هوية الجناة في ١٣ من حوادث القتل و ١٠ من حوادث التشويه.

١٧٨ - وشهدت الهجمات على المدارس والمستشفيات والعاملين فيها اتجاها إلى التزايد في عام ٢٠١٠. وقد يعزى ذلك في جانب منه إلى استخدام المدارس كمراكز اقتراع أثناء الانتخابات التي جرت في شهري أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر. وسُجل ٤١ حادثا في مقابل ١٠ حوادث في عام ٢٠٠٩. ومن بين هذه الحوادث، نُسب ١٤ حادثا إلى القوات المسلحة الفلبينية، و ٤ حوادث للجيش الشعبي الجديد، وحادث واحد إلى جبهة مورو الإسلامية للتحرير، وحادثان إلى جماعة أبو سيف، و ٦ حوادث إلى الميليشيات الخاصة التابعة للسياسيين المحليين، و ١٤ إلى جناة مجهولي الهوية. كما تعرضت مدارس لهجمات بالعبوات الناسفة المحلية الصنع وإحراقها. وبالإضافة إلى ذلك، تزايد استهداف المعلمين، وأفادت الأنباء مصرع ١١ معلما خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

١٧٩ - كما شهد عام ٢٠١٠ اتجاها متزايدا لاحتلال المدارس من جانب القوات المسلحة الفلبينية والوحدات الجغرافية للمواطنين التابعة للقوات المسلحة، في مخالفة للتشريعات الوطنية التي تحظر هذه الممارسة. وفي المجتمعات المحلية النائية في جميع أنحاء البلاد، راحت القوات المسلحة الفلبينية والوحدات الجغرافية تستخدم مباني المدارس العامة ككثكنات ومراكز للقيادة، بما في ذلك من أجل تخزين الأسلحة والذخيرة. وفي بعض الحالات، شوهد جنود يتعاملون مع أطفال ويستجوبونهم ويسمحون لهم بحمل أسلحة.

التطورات في مقاطعات الحدود الجنوبية لتايلند

١٨٠ - ظلت الأنباء الواردة عن وقوع إصابات في صفوف الأطفال نتيجة للاضطرابات وأعمال العنف في مقاطعات الحدود الجنوبية تبعث على القلق في عام ٢٠١٠، رغم عدم توفر أرقام دقيقة في هذا الشأن. ووفقا لما ورد من معلومات، فإن كثيرا من حالات موت وإصابة الأطفال كان يرجع إلى تفجير العبوات الناسفة في الأماكن العامة أو إطلاق النار العشوائي من

قبل حناة مسلحين مجهولي الهوية. ويغطي ذلك مقاطعات أقصى الجنوب (يالا وباتاني وناراثيوات) وجزءا من مقاطعة سونغكالا.

١٨١ - وقد انخفض عدد الهجمات على المدارس المبلغ عنها في عام ٢٠١٠ (٥ هجمات) بالمقارنة بالعامين الماضيين. وبالمثل، سُجل انخفاض في الهجمات ضد الطلاب والمعلمين في عام ٢٠١٠ (لقي ١٢ من المعلمين والعاملين في مجال التعليم حتفهم، وجرح ٦ منهم، بينما قُتل طليان وأصيب ٥ آخرين). ووفقا للحكومة الملكية التايلندية، كان ذلك يرجع أساسا إلى التدابير الأمنية التي تنفذها الحكومة، بما في ذلك توفير الحراسة الخاصة للأطفال والمدرسين في طريقهم من وإلى المدارس، وإلى تعاون المجتمع المحلي. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز التضامن على المستوى المحلي وتبادل المعلومات بين مديري المدارس ومدرسي العلوم الدينية والمسؤولين الحكوميين والطلاب، فضلا عن زيادة الوعي العام بشأن العواقب القانونية لارتكاب مثل هذه الجرائم ضد الطلاب والمدرسين.

١٨٢ - وتلقت الأمم المتحدة معلومات تشير إلى ادعاءات بتورط أطفال في أنشطة الجماعات المسلحة غير الحكومية وجماعات متطوعي الدفاع عن القرى (Chor Ror Bor). غير أن فريق الأمم المتحدة القطري في تايلاند أبلغ ممثلي الخاصة أنه ليس في وضع يمكنه من رصد هذه الادعاءات أو الإبلاغ عنها أو التحقق منها، استنادا إلى ما يقوم به من أنشطة في المنطقة. وأصدرت الحكومة الملكية التايلندية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ توجيهها واضحا لمحافظة مقاطعات الحدود الجنوبية بحظر تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وذكرت أنه ليس هناك أطفال يرتبطون بمتطوعي الدفاع عن القرى.

١٨٣ - وذكرت الحكومة الملكية التايلندية أنه قد تمت معالجة الادعاءات التي وردت في تقريرها السابق بشأن احتجاز أطفال في مراكز الشرطة والجيش لاستجوابهم بشأن الاشتباه في ارتباطهم بالجماعات المسلحة. وقالت الحكومة إن الأطفال المشتبه فيهم قد احتجزوا بموجب أمر قضائي، وأن عمليات الاستجواب كانت تجري وفقا للمعايير الدولية. وذكرت الحكومة أيضا أنه لا توجد حالات احتجاز للأطفال في تلك المراكز منذ عام ٢٠٠٩، وإن كانت الأمم المتحدة في تايلاند ليست في وضع يمكنها من التحقق من ذلك، رغم الزيارات التي قامت بها لتلك المراكز. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، رفعت الحكومة حالة الطوارئ في منطقة ماي لان في مقاطعة باتاني نتيجة لمراجعة منهجية لمرسوم الطوارئ وتحسن الأمن في المنطقة.

التطورات في سري لانكا

١٨٤ - توقف تجنيد الأطفال في سري لانكا، حيث كانت الحالة الأخيرة التي أُبلغ عنها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويرجع ذلك على حد سواء إلى هزيمة وتفكيك جبهة تمور تاميل

ايلام للتحريير، المسؤولة عن معظم حالات تجنيد الأطفال المبلغ عنها في سري لانكا، وإلى التزام حكومة سري لانكا وحزب تاميل ماكال فيدوتالي بوليغال (نمور تحرير الشعب التاميلي) بإطلاق سراح الأطفال الذين جندهم الحزب من قبل. ومع ذلك، لا يزال من غير المعروف أماكن وجود بعض الأطفال الذين جندهم الجماعات المسلحة من قبل، بما في ذلك بعضهم أصبحوا الآن من البالغين. وفيما يتعلق بجهة نمور تاميل ايلام للتحريير، كان عدد الأشخاص المفقودين في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ يبلغ ٣٧٣ ١، من بينهم ١٥ لا يزالون في الأطفال. وفيما يتعلق بحزب نمور تحرير الشعب التاميلي، كان مجموع عدد الحالات المعلقة يبلغ ١٣ صيبا، بينهم ٥ دون سن الثامنة عشرة وقت التوقيع على خطة عمل الحزب. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، وبناء على طلب وزارة الشؤون الخارجية، بدأت الهيئة الوطنية لحماية الطفل وقسم الشرطة التابع لها تحقيقا لتحديد مكان وجود الصبية الخمسة الذين لا يزالون مرتبطين بحزب نمور تحرير الشعب التاميلي (العناصر السابقة لفصيل كارونا بقيادة إينيا باراثي). غير أن التحقيق الذي أجرته الهيئة الوطنية، والذي استكمل في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، لم يتمكن من التأكد من مكان وجود هؤلاء الأشخاص المفقودين. وكان ذلك على الرغم من أنه وفقا لتقرير المبعوث الخاص لممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح خلال زيارته لسري لانكا في شباط/فبراير ٢٠٠٨، فإن عمليات الخطف التي تمت على يد فصيل كارونا في ذلك الوقت قد وقعت حصرا في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة. وأشار التقرير إلى أن هؤلاء الأطفال أمضوا بعض الوقت في واحد من عدة معسكرات تابعة لفصيل كارونا عندئذ بالقرب من بلدة ويليكاندا (في منطقة بولوناروا)، التي تقع في منطقة تسيطر عليها الحكومة. وخلصت الهيئة الوطنية إلى توصية بمواصلة التحقيق على أساس المعلومات التي قدمتها عائلات المفقودين، وكذلك المعلومات التي قدمها عضو سابق في جبهة نمور تاميل ايلام للتحريير كان مسؤولا عن خطف الأطفال وتجنيدهم في الماضي. وأوصى تقرير الهيئة الوطنية أيضا بإصدار شهادات وفاة لهؤلاء الأشخاص، وهو ما يمكن فعله، وفقا للقانون سري لانكا، بالنسبة لأي شخص يغيب لأكثر من سبع سنوات. ومع ذلك، فإن هؤلاء الصبية الـ ١٣ المختطفين قد شوهدوا لآخر مرة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، أي منذ خمس سنوات على الأكثر. ويؤمل ألا يحول مشروع القانون البرلماني رقم ٥٢، الذي يسمح بتسجيل الوفاة بعد عام واحد بسبب الأنشطة الإرهابية أو التخريبية، دون إجراء مزيد من التحقيقات في هذه الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق الذي أجرته الهيئة الوطنية لم يتضمن أي إشارة إلى إينيا باراثي أو إلى تورطه في تجنيد أو خطف الأشخاص المفقودين. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن قد بدأت أي محاكمة للأشخاص الذين يزعم أنهم مسؤولون عن تجنيد

الأطفال، كما لم تتم الاستجابة للنداءات المتكررة من قبل فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب ممثلي الخاصة المعني بالأطفال والنزاع المسلح لرفع دعوى قضائية ضد إينيا باراثي.

١٨٥ - وفي عام ٢٠١٠، تم تسجيل ٢٨ حادثة تتصل بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، مما أسفر عن مقتل ٥ أطفال وإصابة ١٦، بينهم ٥ فتيات (بالمقارنة بالضحايا من الأطفال الذين بلغ عددهم ١٢ طفلا في عام ٢٠٠٩). ومع ذلك، فإن معدل الإصابات لا يزال منخفضا نسبيا، لا سيما في ضوء ارتفاع مستوى التلوث في مناطق العائدين. وأبلغت المجتمعات المحلية عن وجود ما يقرب من ٥٨٥ من الأجسام المشبوهة، التي قامت وكالات إزالة الألغام بإزالتها لاحقا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٨٦ - وكانت هناك ادعاءات بوقوع أعمال عنف جنسي في جميع أنحاء المقاطعات الأربع في الشمال (كيلينوتشي، ومولاتيفو، وفافونيا، ومانار) فيما بين المجتمعات المحلية للمشردين. وأبلغت النساء والفتيات عن انعدام الأمن بسبب وجود أفراد من الجيش السري لانكي أو المسؤولين المحليين، الذين تم الإبلاغ عن أن بعضهم يعودون إلى المجتمعات المحلية ليلا وهم يرتدون ملابس مدنية ويطلبون خدمات جنسية. ومع ذلك، تشير أنشطة رصد الحماية والتقييمات التشاركية إلى أن الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي يظل أقل مما يحدث فعلا خوفا من انتقام الجناة.

١٨٧ - وتحسن في عام ٢٠١٠ الوضع في المدارس التي كانت قوات الأمن السري لانكية تحتلها وتستخدمها، رغم أن عددا من المدارس لا يزال متأثرا بذلك. وتستخدم المدارس لأغراض متنوعة، كثكنات لقوات الأمن السري لانكية، وكمواقع عبور للأشخاص النازحين الذين غادروا مخيمات المشردين داخليا ولكن لا يمكنهم بعد العودة إلى مواطنهم الأصلية (أساسا بسبب وجود الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب)، أو لاحتجاز "المفصولين" separatees البالغين (وهم الأشخاص الذين حددت قوات الأمن السري لانكية أنهم كانوا يرتبطون من قبل بجمهة نمور تاميل ايلام للتحرير، ولكن لم توجه إليهم اتهامات بصورة رسمية). واستمرت أنشطة الدعوة مع السلطات المختصة العسكرية والمدنية على الصعيد المحلي والوطني لحل هذه المسألة، وأعلنت الحكومة تعهدات متكررة بحل هذا الوضع.

١٨٨ - وتحسن بصورة مطردة إمكانية وصول الشركاء في المجال الإنساني، على الرغم من استمرار مواجهة صعوبات في مناسبات عدة. وعلى وجه الخصوص، فإن التنفيذ الصارم للأمر الصادر عن وزارة الدفاع، الذي يشترط الحصول على تصاريح للوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء المقاطعة الشمالية لجميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية الذي بدأ تنفيذه في حزيران/يونيه ٢٠١٠، يؤدي إلى

تأخر تنفيذ بعض المشاريع في المنطقة. وبعد الاتصال بعدة جهات، بما فيها فرقة العمل الرئاسية لإعادة التوطين والتنمية والأمن في المقاطعة الشمالية، أصبح بحوزة الأمم المتحدة الآن تصريح لمدة ٦ أشهر في كل مرة، بينما حصلت المنظمات غير الحكومية على أذونات بفترات مختلفة. غير أن هذه العملية قد أدت إلى حالات تأخير وتعطيل في تنفيذ بعض الأنشطة في وقت حرج من عملية عودة المشردين، وكان لها أثر مباشر على مشاريع حماية الطفل. كما أن الموافقة على معظم مشاريع حماية الطفل، بما في ذلك دعم المجتمعات المحلية لمنع لمواطن الضعف والمسائل التي تؤثر على الأطفال وتحديدها والاستجابة لها، ظلت تمثل مشكلة. وعلى الجانب الإيجابي، وبعد مناقشات بشأن الخطة المشتركة التي تقودها الحكومة لتقديم المساعدة للمقاطعة الشمالية لعام ٢٠١١، تم إدراج أنشطة حماية الطفل ضمن الأولويات.

١٨٩ - وفي ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٩، أنشأت الحكومة وحدة البحث عن الأسر وجمع شملها للأطفال الذين انفصلوا عن ذويهم أو الأطفال غير المصحوبين بذويهم في فافونيا (المقاطعة الشمالية). وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدم الآباء والأسر ٦٦٢ طلبا للبحث عن المفقودين من الأطفال (من بينهم ٢٩٣ فتاة)، تم جمع شمل ٢١ منهم، وهناك ٣٢ لا يزالون في مرحلة جمع الشمل. كما يجري التحقق من عدد إضافي من الحالات. وفي عام ٢٠١٠، وضعت وحدة البحث عن الأسر وجمع شملها أيضا خطة للقيام بأنشطة البحث عن المفقودين في المستشفيات ودور الأطفال ومراكز الشرطة في جميع أنحاء سري لانكا.

التطورات في أوغندا/تأثير جيش الرب للمقاومة على الأطفال في المنطقة

١٩٠ - واصلت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ زيارتها الميدانية لمنشآت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية للتحقق من تنفيذ سياساتها للتجنيد، وضمان امتثالها لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وذلك تمشيا مع خطة العمل المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الموقعة بين حكومة أوغندا والأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٧. لم تكن هناك حالات لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أو وحدات الدفاع المحلية في عام ٢٠١٠.

١٩١ - واستمر جيش الرب للمقاومة في ارتكاب انتهاكات ضد الأطفال خارج أوغندا، وفي السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي لجيش الرب للمقاومة للإفراج غير المشروط عن الأطفال في صفوفه، لم يجرز حتى الآن أي تقدم نحو الإفراج عنهم.

١٩٢ - وفي الجنوب الشرقي، ولا سيما في مقاطعتي مبومو ومبومو العليا، وكذلك في أجزاء من مقاطعة كوتو العليا في جمهورية أفريقيا الوسطى، قام جيش الرب للمقاومة بخطف ١٣٨

من أطفال جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي عام ٢٠١٠، أعيد ١٢ طفلا، من بينهم ٤ فتيات (وكان أحدهم رضيعا وُلد في الأسر)، كانوا قد فروا من جيش الرب للمقاومة، إلى السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وتم جمع شملهم مع أسرهم، وذلك بمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق عدة هجمات شنّها جيش الرب للمقاومة على السكان المدنيين، وأسفرت عن مقتل وإصابة أطفال.

١٩٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفادت التقارير أن جيش الرب للمقاومة في عام ٢٠١٠ باختطاف وتجنيد واستخدام ٤٩ طفلا. كما أن ٢٣٣ حالة اختطاف أطفال إضافية قام بها جيش الرب للمقاومة قبل عام ٢٠١٠، قد تم توثيقها نتيجة لإمكان الوصول إلى مناطق لم يكن يمكن الوصول إليها من قبل في المقاطعة الشرقية. كذلك، شهد عام ٢٠١٠ زيادة في عدد الأطفال الذين فروا من جيش الرب للمقاومة (٢٨٢ أطفال - ١٤٦ صبيا و ١٣٦ فتاة، منهن واحد من أفريقيا الوسطى واثان من السودان)، مقارنة بعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وهو ما كان يرجع في جانب منه إلى تصاعد العمليات العسكرية ضد جيش الرب للمقاومة خلال هذه الفترة. وفي عام ٢٠١٠ أيضا، ادعى ٤٧ طفلا فقط أنهم كانوا يستخدمون كمقاتلين، بينما أفاد ٢٤٤ طفلا أنهم كانوا يستخدمون في أعمال السخرة، وذلك بالمقارنة بعام ٢٠٠٩، عندما أفادت التقارير استخدام غالبية الأطفال المخطوفين كمقاتلين. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد ٩٦ طفلا أنهم كانوا ضحايا للاستغلال الجنسي.

١٩٤ - في الولاية الاستوائية الغربية في جنوب السودان، قام جيش الرب للمقاومة في عام ٢٠١٠ باختطاف ٢٧ طفلا، بينهم ٢١ فتاة. وعادت فتاتان من الأطفال السودانيين من الأسر لدى جيش الرب للمقاومة وكل منهما تحمل رضيعا. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت حوادث هجمات جيش الرب للمقاومة عن حالتين مؤكدتين لقتل طفلين وجرح طفل آخر. وتعرضت تسع فتيات للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي وهن في الأسر. وتمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية من إنقاذ ما مجموعه ٢٤ طفلا، من بينهم طفلان كونغوليان، أثناء عمليات عسكرية في عام ٢٠١٠.

١٩٥ - أثارَت الأمم المتحدة مع حكومة أوغندا العديد من الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال التي تتعلق بالهجمات العسكرية التي تشنها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ضد جيش الرب للمقاومة في البلدان المجاورة (وهو ما ورد بالتفصيل في تقرير السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2010/181))، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة الأطفال والنساء الأوغنديين ممن تم إنقاذهم أو هربوا من جيش الرب للمقاومة إلى أوغندا. وكررت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلحة التأكيد على هذه الشواغل خلال لقاءها مع قائد قوات الدفاع الأوغندية،

الجنرال اروندا نياكايرينا، أثناء زيارتها لأوغندا في أيار/مايو ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، تم الاتفاق على أن تقوم الأمم المتحدة بصياغة مشروع لإجراءات تشغيل موحدة لاستلام وتسليم الأطفال والنساء الضعيفات ممن ينفصلون عن جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وجرى تقاسم مشروع إجراءات التشغيل الموحدة مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في أيلول/سبتمبر، غير أنه لم يتم بعد إقرار الوثيقة حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفي عام ٢٠١٠، كانت غالبية من الأطفال والأمهات الشابات الذين كانوا يرتبطون من قبل بجيش الرب للمقاومة (٧٧ في المائة) قد أعيدوا إلى أوغندا من خلال رئاسة المخابرات العسكرية أو من خلال وحدات حماية الطفل التابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، بدلا من تسليمهم مباشرة إلى الجهات المدنية المناسبة المعنية بحماية الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لشهادات اثنين من الأطفال، فقد بقي بعض الأطفال لأكثر من شهرين مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية/رئاسة المخابرات العسكرية قبل تسليمهم إلى وكالات حماية الطفل.

١٩٦ - وفي جنوب السودان، تضرع وزارات التنمية الاجتماعية في كل ولاية بتنفيذ أنشطة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج لدعم الأطفال الذين اختطفهم جيش الرب للمقاومة. ويشمل الدعم إعادة الأطفال إلى مجتمعاتهم المحلية في الدول المجاورة والبلدان الواقعة على الحدود، وتوفير الرعاية المؤقتة، وعلاج الصدمات النفسية، والبحث عن الأسر وجمع شملهم مع أسرهم. ومع ذلك، لا يزال نطاق هذه الأنشطة وقدرة الأمم المتحدة على دعم الوزارات محدودين بسبب نقص التمويل. وهناك حاجة ملحة لزيادة قدرات الموارد المؤسسية والبشرية لتوفير برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي لهؤلاء الأطفال.

التطورات في اليمن

١٩٧ - أدى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين المسلحة في شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى تهدئة حدة النزاع في اليمن، حيث لم تنشب إلا أعمال قتال متقطع بين الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار ومفاوضات السلام الجارية، فإن ٢٠ في المائة من الحوثيين و ١٥ في المائة من الميليشيات القبلية الموالية للحكومة المسماة الجيش الشعبي، هم من الأطفال. وشاهد أحد شركاء الأمم المتحدة ٧٥ طفلا يشاركون في نزاعات قبلية في محافظة الجوف، و ١٢٣ طفلا في محافظة صعدة. وفي المحافظات الشمالية، أبلغ ٩٠ من مقدمي الرعاية أن طفلا واحدا على الأقل من أطفالهم قد شارك في النزاع المسلح. ولوحظ اضطلاع أطفال بمهام أمنية لصالح كل من الميليشيات الموالية للحكومة والحوثيين. وأفيد أن الأولاد يستخدمون في الغالب من قبل جماعات الحوثيين المسلحة والميليشيات الموالية للحكومة في أدوار قتالية ولوجستية، بينما تستخدم

الفتيات في أدوار الدعم (بما في ذلك إعداد الطعام، وجمع الاستخبارات العسكرية وحمل صواعق التفجير)، ويتم تدريبهن على كيفية استخدام الأسلحة. وأفيد أن الأطفال ينضمون إلى جماعة الحوثيين والمليشيات الموالية للحكومة لأسباب أيديولوجية و/أو سياسية و/أو اقتصادية؛ كما وردت ادعاءات عن التجنيد عن طريق تزويج الفتيات قسرا لأعضاء الحوثيين والمليشيات الموالية للحكومة. وأفاد ٥٥ طفلا أن الحوثيين فاتحهم للانضمام إلى الجماعة المسلحة. وفي عام ٢٠١٠، ذكرت وسائل الإعلام أن اثنين من الأطفال المجندين في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، أحدهما مواطن عراقي والأخر ألماني، قد حوكما أمام محكمة جنائية خاصة بتهمة التخطيط لشن هجمات في اليمن. ولم يوفر مزيد من المعلومات عن قيام تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

١٩٨ - وقد احتجزت الحكومة أطفالا في السجون لارتباطهم بجماعة الحوثيين خلال جولات النزاع الست. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفرجت الحكومة عن ٣٤ طفلا كانوا محتجزين، من بينهم ٣١ طفلا كجزء من مفاوضات السلام الجارية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن بمقدور الأمم المتحدة الوصول إلى هؤلاء الأطفال، وبالتالي لم يتسن لها التحقق من عدد الأطفال المحتجزين أو المفرج عنهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الغموض يكتنف الأساس الذي استند إليه احتجاز هؤلاء الأطفال.

١٩٩ - وورد ما مجموعه ٤٢ تقريرا عن مقتل أطفال و ٥٥ تقريرا عن إصابات لحقت بأطفال، يُدعى أنها كانت نتيجة مباشرة للقتال بين الحوثيين والمليشيا الموالية للحكومة. بالإضافة إلى ذلك، قُتل ٣٤ طفلا وأصيب ٢٤ بجروح خطيرة من المتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء اليمن في عام ٢٠١٠.

٢٠٠ - وذكرت مصادر موثوقة أنه في نهاية عام ٢٠١٠، كان نحو ٤٣ في المائة من المدارس في محافظة صعدة قد دُمرت بصورة جزئية أو كلية بسبب القصف بقذائف الهاون وتبادل إطلاق النار خلال الاشتباكات التي وقعت بين طرفي النزاع. وفي حادثين منفصلين، شوهدت ذخائر غير منفجرة في المدارس في الملاحيط في محافظة صعدة، وعثر على ثلاث قنابل في مدرسة للبنات في محافظة عدن.

٢٠١ - وتعرض أكثر من ٨٠ في المائة من مرافق الرعاية الصحية للأضرار أو الضياع في محافظة صعدة نتيجة للنزاع، الذي ظل يؤثر تأثيرا خطيرا على توفير الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية، بما في ذلك توفيرها للأطفال. وفي هذه المحافظة وحدها، دُمر ما يقرب من ٣٥ في المائة من هياكل الرعاية الصحية بصورة جزئية أو كلية بسبب القصف بقذائف الهاون وتبادل إطلاق النار خلال الاشتباكات التي وقعت بين طرفي النزاع، ونزح معظم القوى

العاملة في المجال الصحي إلى خارج المحافظة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر حطفت تنظيم القاعدة في جزيرة العرب مدير مستشفى السلام في صعدة، مما أدى إلى إغلاق المستشفى لمدة يومين. وكان المستشفى يستقبل حوالي ٣٠٠٠ حالة يوميا.

٢٠٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المشاكل تحيط بتوفير إمكانية وصول الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاع في محافظتي صعدة والجوف، حيث كثيرا ما كانت الحكومة تمتنع عن الإذن بوصول البعثات الإنسانية، وعند منح الإذن، كان الحراس الحكوميون يرفضون في مناسبات عديدة مرور موظفي الأمم المتحدة وقوافل الإغاثة عبر نقاط التفتيش. كما أن الجماعات القبلية كانت توقف مرور البعثات الإنسانية عند نقاط التفتيش. وقد نهبت جماعات قبلية وجماعة الحوثيين الإمدادات الغذائية والتعليمية التي كانت في طريقها إلى هذه المناطق، وكذلك من المخازن. وكان لمنع وصول المساعدات الإنسانية، جنبا إلى جنب مع المستويات العالية للغاية من الفقر والافتقار إلى الخدمات الصحية والتغذوية، عواقب لا يستهان بها على رفاة الأطفال في المحافظات المتضررة من النزاع في اليمن، حيث وُجد أن ما مجموعه ٩٣١ ١١ طفلا في المناطق الغربية من محافظة صعدة يعانون من سوء التغذية الحاد.

خامسا - معلومات عن التقدم المحرز في متابعة الطلبات المحددة من قبل مجلس الأمن

ألف - نموذج خطة العمل والتوجيه المتعلق بها

٢٠٣ - قام مكتب ممثلي الخاص، بالتشاور الوثيق مع الشركاء، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام واليونيسيف، بوضع توجيه بشأن القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وخطط العمل اللاحقة، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. وسيتم في الأشهر المقبلة تنفيذ خطط العمل هذه في الميدان في الحالات المثيرة للقلق التي أدرجت فيها أطراف في قوائم المتهمين بقتل وتشويه الأطفال و/أو ارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال في تقرير الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2010/181). وتجري حاليا عملية ماثلة لكفالة تحديث التوجيه المتعلق بتجنيد واستخدام الأطفال كي يأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات منذ اعتماد القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤).

باء - آخر التطورات فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠)

٢٠٤ - تتشاور ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح حاليا بصورة وثيقة مع ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة وغيرها من الشركاء حول سبل تنسيق

ما يبذلونه من جهد في رصد أعمال العنف الجنسي والإبلاغ عنها وإدراج الأطراف في القوائم ورفعهم منها. ومثلما أعلن مجلس الأمن في القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)، يجب ألا تهمس هذه الترتيبات بآلية الرصد والإبلاغ المطبقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح؛ كما أعرب الشركاء الميدانيون عن ضرورة الإبقاء على استقلال تركيز كل من الولايتين. والمناقشات جارية بشأن زيادة التعاون على مستوى المقر والمستوى الميداني لتعزيز أنشطة منع العنف الجنسي والتصدي له. ويشمل ذلك إمكانية العمل لإنشاء نظام مشترك لجمع المعلومات عن المجال الذي تتداخل فيه الولايتان.

جيم - الاتصال بلجان الجزاءات

٢٠٥ - قامت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعوة ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح للمرة الأولى لتقديم إحاطة للجنة في أيار/مايو ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، تم إدراج العديد من الأفراد في قائمة اللجنة للأفراد والكيانات الذين ستُفرض ضدهم تدابير موجهة على أساس معلومات محققة بشأن قيامهم بتجنيد واستخدام الأطفال، ضمن جملة أمور. كذلك، فرض مجلس الأمن، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، عقوبات على الكولونيل إينوسنت زيموريندا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لأربعة من ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، شملت القيام بتجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وقتل وتشويه الأطفال، وارتكاب انتهاكات جنسية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

٢٠٦ - وسيكون من المهم البناء على السابقة التي حدثت في سياق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ينبغي استكشاف إمكانيات للتركيز بصورة مماثلة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل من قبل اللجان المواضيعية الأخرى. ومن المهم أيضاً النظر في السبل التي يمكن من خلالها فرض جزاءات في سياقات لا توجد بها لجان جزاءات تابعة لمجلس الأمن.

دال - الاستراتيجية التي تتبعها الأمم المتحدة في المنطقة لحماية الأطفال المتضررين من جيش الرب للمقاومة

٢٠٧ - في أعقاب الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بشأن الحالة في أوغندا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ والطلب الموجه من ممثلي الخاصة لتعزيز الإبلاغ عبر الحدود عن الآثار المترتبة على الأطفال نتيجة لأعمال جيش الرب للمقاومة، عُقد اجتماع مشترك لإدارة عمليات حفظ السلام واليونيسيف ومكتب ممثلي الخاصة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لوضع اللمسات الأخيرة على طرائق هذا الإبلاغ وتحديد نقاط الاتصال

للإبلاغ في جميع أنحاء المنطقة. وستقوم اليونيسيف، من مكتبها في أوغندا، بتنسيق عملية الإبلاغ المشتركة من فرق العمل القطرية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان (الجنوبي)، وأوغندا. وستسهم جميع الإدارات والوكالات ذات الصلة، بما في ذلك المستشارون العسكريون وأخصائيو نزع السلاح والتسريح والإدماج، في ترتيبات الرصد والإبلاغ.

هاء - زيارة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن إلى نيبال

٢٠٨ - قام الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن، برئاسة المكسيك، بزيارة إلى نيبال في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بدعوة من حكومة نيبال. وكان الغرض من الزيارة هو متابعة خطة العمل الموضوعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ التي وقعها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي وحكومة نيبال والأمم المتحدة لفصل وإعادة إدماج القُصّر المرتبطين بالحزب؛ وتقييم التحديات والمسائل المتبقية لرصدها بموجب القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، مع إيلاء اهتمام خاص لمنطقة تيراي؛ والتفاعل والحصول على معلومات مباشرة عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع في نيبال. وتمكن الفريق العامل من لقاء كبار المسؤولين الحكوميين، والقيادة الماوية، ومع الأمم المتحدة وشركائها، ومع الأطفال أنفسهم.

٢٠٩ - وأعلنت حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي عددا من الالتزامات لرئيس الفريق العامل ووفده. وأشار رئيس الوزراء النيبالي إلى تقديره لأساليب عمل الفريق العامل ووصف خطة العمل بأنها خطوة رئيسية في تحقيق عملية السلام في نيبال. والتزم جيش نيبال بزيادة تدريب أفراد على حماية الأطفال تمثيا مع سياسة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ووافق داهال، رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، على تعزيز التنسيق بدرجة كبيرة مع فريق الرصد التابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرة على مواجهة التحديات المتبقية في تنفيذ خطة العمل. كما التزمت وزارة السلام والتعمير، نيابة عن الحكومة، باعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية لإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع. واطلع الوفد أيضا على شواغل الشركاء الرئيسيين، وبخاصة فيما يتصل بحماية الأطفال في منطقة تيراي، فضلا عن احتياجات إعادة التأهيل في الأجل الطويل لآلاف الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أو المتضررين من النزاع بأشكال أخرى.

واو - توفير الدعم الإداري والفني للفريق العامل التابع لمجلس الأمن

٢١٠ - استجابة للدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وبياناته الرئاسية S/PRST/2008/28، و S/PRST/2009/9، و S/PRST/2010/10، يوجد الآن داخل الأمانة العامة ترتيب للعمل لتوفير المزيد من الدعم الإداري والفني للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن. وقد أنشئ هذا الترتيب في حدود الموارد المتاحة، وآمل أن يسهّل عمل هذه الهيئة الفرعية في تلبية توقعات المجلس.

سادسا - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٢١١ - كما يتضح في هذا التقرير وما سبقه من تقارير، فإن الهجمات على المدارس تمثل مصدر قلق بالغ، واتجاها متزايدا. وقد تعرضت البنية التحتية للمدارس لدمار مادي من قبل العناصر المسلحة، وتعرض الطلاب والعاملون في مجال التعليم للهجمات أو التهديدات أو الترهيب. وفي بعض الحالات، استهدفت البنات ومدارس البنات على وجه التحديد. وأدى استخدام عناصر مسلحة للمدارس، في ظروف معينة، إلى تقويض الطابع المدني للمدارس وتعريض الطلاب للخطر.

٢١٢ - وتحملت المستشفيات أيضا وطأة النزاعات في أنحاء العالم، حيث تعرضت للاعتداءات المادية أو التهديد بشن هجمات على العاملين أو البنية التحتية مما أدى إلى تعطيل تقديم الخدمات الصحية و/أو إغلاق المستشفيات. وتم أيضا توثيق حالات لنهب المعدات الطبية على أيدي أطراف النزاع. كما كان الوصول إلى المرافق الطبية مشكلة في عدد من النزاعات، مع حرمان الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان من الوصول إلى تلك المرافق من خلال فرض قيود على الوصول إليها أو الترهيب من جانب أطراف النزاع.

سابعا - التوصيات

٢١٣ - يساورني قلق بالغ إزاء اتجاه الهجمات على المدارس والمستشفيات إلى الازدياد، وإنني أشجع مجلس الأمن على مواصلة ضمان استمرار حماية هذه المرافق، بما في ذلك دعوة جميع أطراف النزاع إلى احترام هذه المؤسسات البالغة الأهمية والعاملين فيها (وظلاهما، في حالة المدارس) واتخاذ جميع التدابير الممكنة لحمايتهم، وضمان أداء المدارس والمستشفيات لعملها. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية وصول الفتيات إلى المدارس والمستشفيات، نظرا لتزايد استهداف هذه المرافق في بعض الحالات القطرية.

٢١٤ - ومع التسليم بضرورة إيلاء نفس الاهتمام لجميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وأخذا بعين الاعتبار الحاجة المتزايدة لحماية المدارس والمستشفيات، كما لوحظ في هذا التقرير وما سبقه من تقارير، فإن من المستحسن أن ينظر مجلس الأمن في توسيع نطاق مرفقات تقريره لتشمل الأطراف التي تهاجم المدارس و/أو المستشفيات.

٢١٥ - وإنني أرحب بتوقيع جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، وجيش تحرير السودان/الجناح الأم (أبو القاسم)، وقوات الأمن الوطني الأفغانية على خطط عمل، وكذلك التقدم الذي أحرزته الأطراف في الإفراج عن الأطفال، وفي التصدي لإفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، من خلال التحقيقات والملاحقة القضائية. وإنني أحث بقوة الأطراف التي أدرجت في تقاريري السابقة لقيامها بتجنيد و/أو استخدام الأطفال، وقتل و/أو تشويه الأطفال، و/أو ارتكاب أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال، ممن لم ترم خطط عمل، أن تفعل ذلك دون تأخير بالتعاون مع فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٢١٦ - كما أشجع الدول الأعضاء المعنية على التحرك في اتجاه تسهيل الاتصال بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول لكفالة حماية واسعة وفعالة للأطفال، بما في ذلك من أجل وضع خطط عمل وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ولن يمثل هذا الاتصال حكما مسبقا على الوضع السياسي أو القانوني لهذه الجهات الفاعلة من غير الدول.

٢١٧ - وأشجع مجلس الأمن على مواصلة النظر في تطبيق التدابير الموجهة ضد من يتمادون في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ممن هم مدرجون في تقاريري السنوية، بما في ذلك عن طريق إدراج معايير حماية الطفل في تحديد أو إنشاء ولايات لجان الجزاءات ذات الصلة، وطلب توفر خبرة محددة في مجال حماية الطفل في أفرقة الخبراء التابعة لها، وإضافة معلومات منتظمة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في تقاريرهم وتوصياتهم، وإحالة توصيات فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح للجان الجزاءات ذات الصلة، وكذلك، عند الاقتضاء، التماس المشورة المتخصصة من ممثلي الخاصة.

٢١٨ - وأطلب من مجلس الأمن أن يكفل الاستمرار في إدراج أحكام محددة لحماية الأطفال في جميع ولايات عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، فضلا عن البعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام، بما في ذلك عن طريق نشر مستشاري حماية الطفل في الوقت المناسب وبالأعداد الكافية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل توفير الموارد الكافية لما يصدره من ولايات. كما ينبغي تقييم الحاجة إلى هؤلاء المستشارين، بما في ذلك الميزانية المطلوبة، تقييما منهجيا أثناء التحضير لكل عملية من عمليات حفظ السلام وكل بعثة

من البعثات السياسية. وينبغي أن تنعكس الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في جميع صكوك التخطيط للبعثات والعمليات، بما في ذلك التقييم الفني، واستعراض البعثات، والتقارير المقدمة إلى المجلس.

٢١٩ - وأطلب كذلك من مجلس الأمن أن يشجع بقوة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على أن تدرج حماية الطفل في تدريب ما قبل نشر القوات.

٢٢٠ - ولا تزال التقارير الواردة عن سقوط ضحايا من الأطفال أثناء العمليات العسكرية مصدر قلق بالغ، وأود أن أذكر جميع أطراف النزاعات والقوات الدولية المكلفة بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأحثها بقوة على كفالة استمرار استعراض توجيهاتها التكتيكية لضمان عدم عرض الأطفال للإيذاء.

٢٢١ - وثمة اتجاه متنامٍ لاحتجاز الأطفال على أساس ارتباطهم بالجماعات المسلحة، بما فيها تلك التي تستخدم تكتيكات الإرهاب و/أو استخدامهم لأغراض جمع الاستخبارات، وأدعو السلطات المعنية للعمل مع ممثلي الخاصة لوضع التدابير المناسبة لتوفير حماية أفضل هؤلاء الأطفال.

٢٢٢ - ولا يزال العنف الجنسي ضد الأطفال في النزاعات مصدر قلق متزايد. وستواصل ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح العمل عن كثب مع ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في النزاع المسلح وأجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة وشركائها لضمان التنفيذ السريع لترتيبات الرصد والإبلاغ. بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، والتفاعل مع طائفة واسعة من الشركاء الذين يعملون في مجال حماية الأطفال والعنف الجنسي لضمان توفير الحماية الكافية للبنات والأولاد.

٢٢٣ - وإني أحث مجتمع المانحين والدول على التصدي، على سبيل الأولوية، لسد فجوات التمويل اللازم لتنفيذ خطط العمل وتلبية الاحتياجات لإعادة الإدماج بصورة مستدامة في الأجل الطويل. وأشجع كذلك مجتمع المانحين والدول على ضمان توفير الموارد الكافية لتنفيذ الرصد والإبلاغ والاستجابة في البلدان التي تنفذ آلية للرصد والإبلاغ.

٢٢٤ - وإني أرحب بحملة التصديق العالمية التي تقوم بها ممثلي الخاصة، مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لتشجيع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك على أن تنظر بجدية في التوقيع على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والتصديق عليه أو الانضمام إليه، وسن تشريعات تحظر صراحة تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة واستخدامهم في الأعمال

القتالية، واتخاذ تدابير لتنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل، وتقديم التقارير في حينها بموجب البروتوكول الاختياري للجنة.

ثامنا – القائمتان الوردتان في مرفقي التقرير^(٥)

٢٢٥ - ويتضمن هذا التقرير مرفقين^(٦). يحتوي المرفق الأول على قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم، أو تقتل الأطفال أو تشوههم و/أو ترتكب جريمة الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي في حق الأطفال، في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مع ذكر الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة في حق الأطفال. ويتضمن المرفق الثاني قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم، أو تقتل الأطفال أو تشوههم و/أو ترتكب جريمة الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي في حق الأطفال، في حالات النزاع المسلح غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، أو في الحالات الأخرى المثيرة للقلق، مع ذكر الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة في حق الأطفال.

٢٢٦ - وتجدر الإشارة إلى أن المرفقين لا يتضمننا بلدان في حد ذاتها. فالغرض من القوائم هو تحديد أطراف معينة في النزاعات تكون هي المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة المحددة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، لا يُشار إلى أسماء البلدان إلا للإشارة إلى المواقع أو الحالات التي ترتكب فيها الأطراف المخالفة الانتهاكات المطروحة.

(٥) عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يسترشد هذا التقرير بالمعايير المتعلقة بتحديد وجود نزاع مسلح حسباً هو منصوص عليه في القانون الإنساني الدولي والسوابق القضائية الدولية؛ ولا تعتبر الإشارة إلى حالة تستوجب القلق توصيفاً قانونياً، ولا تؤثر الإشارة إلى طرف من غير الدول في مركزه القانوني.

(٦) ترد أسماء الأطراف في المرفقين حسب الترتيب الأبجدي.

المرفق الأول

قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم، أو تقتل الأطفال أو تشوهمهم و/أو ترتكب جريمة الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي في حق الأطفال، في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مع ذكر الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة في حق الأطفال

الأطراف في أفغانستان

- ١ - الشرطة الوطنية الأفغانية^(أ)
- ٢ - شبكة حقاني^(أ)(ب)
- ٣ - الحزب الإسلامي التابع لقلب الدين حكمتيار^(أ)(ب)
- ٤ - جماعة سنة الدعوة السلفية^(أ)
- ٥ - شبكة لطيف منصور^(أ)
- ٦ - قوات الطالبان^(أ)(ب)
- ٦ - جبهة تورا بورا^(أ)

الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى

- ١ - الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية^(أ)
- ٢ - تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام^(أ)
- ٣ - القوى الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى^(أ)
- ٤ - جيش الرب للمقاومة^(أ)(ب)(ج)
- ٥ - حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة^(أ)
- ٦ - ميليشيات الدفاع عن النفس المدعومة من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى^(أ)
- ٧ - اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع^(أ)

(أ) الأطراف التي تجند الأطفال وتستخدمهم.

(ب) الأطراف التي تقتل الأطفال وتشوهمهم.

(ج) الأطراف التي ترتكب أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال.

الأطراف في تشاد

- ١ - الجيش الوطني التشادي، بما في ذلك العناصر المندمجة فيه حديثاً^(أ)
- ٢ - حركة العدل والمساواة^(أ)

الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- ١ - القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ بما في ذلك العناصر المندمجة فيها حديثاً من مختلف الجماعات المسلحة، ومنها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الذي كان يخضع سابقاً لقيادة لوران نكوندا، فضلاً عن عناصر يقودها حالياً بوسكو نتاغاندا^(أ)(ج)
- ٢ - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا^(أ)(ج)
- ٣ - قوات المقاومة الوطنية في إيتوري/الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو^(أ)(ج)
- ٤ - جبهة القوميين ودعاة الاندماج^(أ)(ج)
- ٥ - جيش الرب للمقاومة^(أ)(ج)
- ٦ - جماعات ماي - ماي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بما في ذلك الوطنيون المقاومون الكونغوليون^(أ)(ج)

الأطراف في العراق

- ١ - تنظيم القاعدة في العراق، بما في ذلك جناحه الشبائي المسلح "طيور الجنة"^(أ)(ب)
- ٢ - دولة العراق الإسلامية^(ب)

الأطراف في ميانمار

- ١ - الجيش البوذي الكاريبي الديمقراطي^(أ)
- ٢ - جيش استقلال كاشين^(أ)
- ٣ - جيش التحرير الوطني الكاريبي^(أ): سعى هذا الطرف إلى وضع خطة عمل مع الأمم المتحدة تمشياً مع قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، غير أن حكومة ميانمار حالت دون قيام الأمم المتحدة بذلك
- ٤ - مجلس سلام الاتحاد الوطني الكاريبي/جيش التحرير الوطني الكاريبي^(أ)

٥ - الجيش الكاريبي^(أ): سعى هذا الطرف إلى وضع خطة عمل مع الأمم المتحدة تمشيا مع قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، غير أن حكومة ميانمار حالت دون قيام الأمم المتحدة بذلك

٦ - جيش ولاية شان للجنوب^(أ)

٧ - تاتماداو كيبى^(أ)

٨ - جيش ولاية وا المتحد^(أ)

الأطراف في نيبال

الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي^(أ)

الأطراف في الصومال

١ - حركة الشباب، بما في ذلك حزب الإسلام الذي اندمج فيها حديثا^{(أ)(ب)}

٢ - الحكومة الاتحادية الانتقالية^{(أ)(ب)}

الأطراف في السودان

الأطراف في جنوب السودان

١ - جيش الرب للمقاومة^{(أ)(ب)(ج)}

٢ - الجيش الشعبي لتحرير السودان^(أ)

الأطراف في دارفور

١ - جماعات المعارضة التشادية^(أ)

٢ - قوات الشرطة، بما فيها الشرطة الاحتياطية المركزية وقوات الاستخبارات الحدودية^(أ)

٣ - قوات الدفاع الشعبي^(أ)

٤ - الميليشيات الموالية للحكومة^(أ)

٥ - القوات المسلحة السودانية^(أ)

٦ - الأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور:

(أ) حركة العدل والمساواة (جناح السلام)^(أ)

- (ب) حركة القوة الشعبية من أجل الحقوق والديمقراطية^(١)
(ج) جيش تحرير السودان/الجناح الأم (فصيل أبو القاسم)^(١)
(د) جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة^(١)
(هـ) جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي^(١)
(و) جيش تحرير السودان/جناح السلام^(١)

٧ - الأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور:

- (أ) حركة العدل والمساواة^(١)
(ب) جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد^(١)
(ج) جيش تحرير السودان/القيادة التاريخية^(١)
(د) جيش تحرير السودان/فصيل الوحدة^(١)

المرفق الثاني

قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم، أو تقتل الأطفال أو تشوههم و/أو ترتكب جريمة الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي في حق الأطفال، في حالات النزاع المسلح غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، أو في الحالات الأخرى المثيرة للقلق، مع ذكر الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة في حق الأطفال

الأطراف في كولومبيا

- ١ - جيش التحرير الوطني^(١)
- ٢ - القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي^(١)

الأطراف في الفلبين

- ١ - جماعة أبو سياف^(١)
- ٢ - جبهة مورو الإسلامية للتحرير^(١)
- ٣ - الجيش الشعبي الجديد^(١)

الأطراف في سري لانكا

تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال (عنصر سابق منشق عن إينيبا باراتي)^(١)

الأطراف في أوغندا

جيش الرب للمقاومة

الأطراف في اليمن

التمردون الحوثيون^(١)
المليشيات القبلية الموالية للحكومة^(١)

(أ) الأطراف التي تستخدم الأطفال وتجندهم.